



سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي 2011





سلطة النقد الفلسطينية

التقرير السنوي 2011

دائرة الأبحاث
والسياسات النقدية

تموز، 2012



© تموز، 2012.
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2012. التقرير السنوي لعام 2011: تموز.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:
سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (+ 970)
فاكس: 2-2409922 (+ 970)
بريد إلكتروني: info@pma.ps
صفحة إلكترونية: www.pma.ps

التصميم والإخراج الفني:
مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان والعلاقات العامة

رؤيتنا

أن نكون بنكاً مركزياً حديثاً، كامل الصلاحيات لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، وأن نكون قادرين على تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، بما يسهم في تحقيق مزيد من التطور في القطاع المالي الفلسطيني، وتشجيع التكامل مع الاقتصاد الإقليمي والدولي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة في فلسطين.

رسالتنا

تحقيق الاستقرار النقدي وإبقاء التضخم تحت السيطرة، من خلال إصدار وإدارة عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة لتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق استقرار الأسعار، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال توفير جهاز مصرفي ونظام مدفوعات وطني مستقر ومتمين وآمن، إلى جانب ممارسة دور المستشار الاقتصادي والمالي للحكومة الفلسطينية. ولهذه الغايات، تطبق سلطة النقد سياسات فعالة وتوظف مواردها المالية والبشرية وقدراتها الفنية والتقنية.

مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية

الدكتور جهاد الوزير

المحافظ - رئيس مجلس الإدارة

الدكتور شحادة حسين

نائب المحافظ

الدكتور إسماعيل الزابري

السيد محمد أبو رمضان

الدكتور محمود الجعفري

السيدة منى المصري

الدكتور نبيل قسيس

الدكتور سعيد هيفا

الدكتور سمير عبد الله



تقديم

يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أقدم لكم الإصدار الجديد من التقرير السنوي الذي دأبت سلطة النقد على إصداره، بصورة منتظمة ضمن سلسلة تقاريرها الدورية. يأتي هذا الإصدار بهدف الوقوف على التطورات الاقتصادية، العالمية منها والمحلية، وتأمين المعرفة والمعلومة الموثوقة المبنية على التحليل ومراقبة الأداء. وكذلك التعريف بالتطورات والإنجازات التي حققتها سلطة النقد في إطار سعيها للقيام بمهامها ومسؤولياتها، وتفعيل دورها في الاقتصاد الكلي من خلال المحافظة على استقرار الجهاز المصرفي، وبما يكفل تحقيق الاستقرار المالي، والنقدي، ويسهم في تشجيع النمو الاقتصادي المستدام.

شهد العام 2011 العديد من الأزمات والأحداث والكوارث الطبيعية، كان على رأسها أزمة الديون السيادية الأوروبية، وتباطؤ الاقتصاد الأمريكي، والزلازل المدمر الذي ضرب اليابان، إضافة إلى أحداث الربيع العربي. وتسببت هذه الأزمات في تزايد درجات عدم اليقين وتراجع في الطلب العالمي، وإثارة المخاوف في أسواق المال إزاء أداء الاقتصاديات الكبرى، بالتزامن مع الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط نتيجة للاضطرابات السياسية في مناطق إنتاجه، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأمر الذي أثر بشكل ملموس على مسيرة نمو الاقتصاد العالمي.

فكانت هذه الأزمات وتداعياتها بمثابة المحرك الرئيس في إعادة الاقتصاد العالمي إلى مرحلة التباطؤ من جديد (بعد أن أظهر بعض بوادر التعافي خلال العام 2010)، خصوصاً وأن الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية على حد سواء، شهدت تباطؤاً عاماً في معدلات النمو، مصحوباً بارتفاع في معدلات التضخم، ومعدلات البطالة وتحديداً في الدول المتقدمة، وعزوفاً عاماً عن الإقراض والاستثمار، خاصة وأن فعالية السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الدول المتأزمة، لا تزال موضع تساؤلٍ من قبل الأسواق المالية والمستثمرين والمحللين على حدٍ سواء.

أما على الصعيد المحلي، فقد واصل الاقتصاد الفلسطيني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مدعوماً بالتعافي الاقتصادي القوي في قطاع غزة، عقب تخفيف بعض القيود الإسرائيلية على استيراد السلع الاستهلاكية وعلى المدخلات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية الخاضعة للإشراف الدولي، فضلاً عن تزايد الاستيراد من مصر. في حين شهد النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية تباطؤاً واضحاً على خلفية استمرار الحكومة في سياسة التقشف المالي، وتراجع المعونة الخارجية، وبقاء القيود على حرية الحركة والمرور على حالها.

بالرغم من ذلك، لا تزال هناك الكثير من الشكوك حول قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحقيق معدلات نمو مستدامة. فمن ناحية، لا يزال هذا الاقتصاد رهين الأحداث والتغيرات الدولية، خاصة الإسرائيلية منها، وتبعيته شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، ومن ناحية أخرى، لا تزال هناك الكثير من المعوقات التي تحد من فعالية المحاولات الرامية لتحسين أداء القطاع الخاص وتفعيل دوره، باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية المستدامة.

على صعيد آخر، أبرزت مؤشرات أداء القطاع المصرفي الفلسطيني مدى النجاح الذي حققته سلطة النقد في الحفاظ على مستوى عالٍ لأداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، والحفاظ على الاستقرار المالي في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية



والإقليمية. فمن خلال تطبيق المعايير والممارسات الدولية الفضلى، والالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية، ومعالجة أوضاع المصارف الضعيفة، وتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي، استطاعت سلطة النقد المحافظة على ثقة العملاء في الجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي انعكست محصلتها النهائية بشكل إيجابي في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، فارتفعت موجودات هذا الجهاز، ونمت ودائع العملاء لديه، كما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية وتحسنت جودتها، وزادت قدرة هذا الجهاز على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة من خلال تدعيم رأسمال المصارف. كل ذلك ما كان ليتحقق دون الانجازات التي قامت وتقوم بها سلطة النقد من منطلق مسؤوليتها في الحفاظ على الاستقرار المالي، وضمان إدارة المصارف وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية الفضلى، وبما يسهم في تحفيز ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

تضمن التقرير السنوي لهذا العام أربعة أجزاء رئيسية؛ تطرق في جزئه الأول إلى الاقتصاد الحقيقي، من خلال استعراض أهم التطورات والتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية والمحلية. في حين خصص الجزء الثاني لقطاع المالية العامة، حيث تم استعراض تطورات مالية الحكومة الفلسطينية، بينما تناول الجزء الثالث القطاع الخارجي باستعراض تطورات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات الفلسطيني. وتم إفراد

جزء خاص للحديث عن القطاع المالي الفلسطيني، واستعراض أهم الإنجازات والتطورات التي حققتها سلطة النقد الفلسطينية، وكان لها الفضل الأكبر في التطورات التي شهدتها كافة المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها.

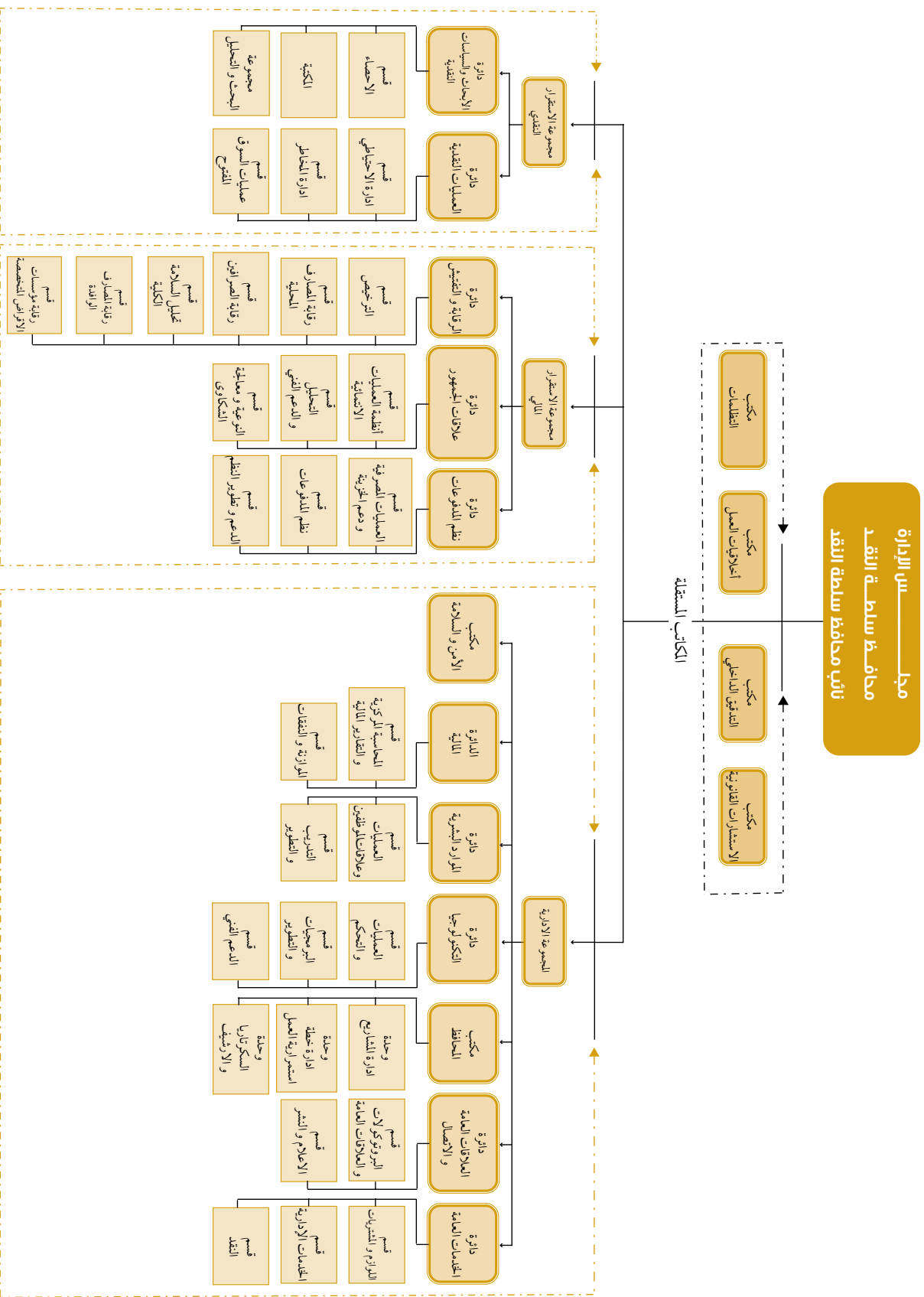
أمل من خلال هذا الاستعراض أن نكون في سلطة النقد قد وفقنا في الوقوف على أهم مستجدات ومتغيرات عام 2011، في إطار من التحليل المستند على المعلومة الدقيقة، المدعم بالعديد من السلاسل الزمنية الإحصائية المتضمنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية.

وختاماً، لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها المستقبلية في التحول إلى بنك مركزي لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة. كما وأعرب عن شكري وامتناني إلى كافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على مساهماتها المتواصلة في دعم وتطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي، بما يخدم صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وعملية التنمية المستدامة في فلسطين.


المحافظ

د. جهاد خليل الوزير

الهيكل التنظيمي لسلطة النقد الفلسطينية



مؤسسات الجهاز المصرفي الفلسطيني كما في نهاية عام 2011م

سلطة النقد الفلسطينية

المصارف الوافدة

24	بنك القاهرة عمان	1986
22	البنك العربي	1994
32	بنك الأردن	1994
6	البنك العقاري المصري العربي	1994
4	البنك التجاري الأردني	1994
5	البنك الأهلي الأردني	1995
12	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1995
2	البنك الأردني الكويتي	1995
1	بنك الاتحاد	1995
1	بنك الـ HSBC الشرق الأوسط المحدود	1998

المصارف المحلية

46	بنك فلسطين م.ع.م.	1960
6	البنك التجاري الفلسطيني	1994
13	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995
10	البنك الإسلامي العربي	1995
15	البنك الإسلامي الفلسطيني	1995
21	بنك القدس	1995
1	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	1996
6	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	2006

مؤسسات الإقراض المتخصصة

مؤسسة*
12

محال وشركات الصرافة

شركات
162

أفراد
130

* تمثل المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية وليس المرخصة من قبل سلطة النقد، خاصة وأن طلبات الترخيص لا تزال قيد الدراسة من قبل سلطة النقد.

سنة التأسيس للمصارف المحلية، أو إعادة افتتاح أول فرع للمصارف الوافدة.

عدد الفروع والمكاتب.

الملخص التنفيذي

شهد الاقتصاد العالمي خلال العام 2011 انتكاسة جديدة، على خلفية التباطؤ العام في معدلات النمو لدى مجموعات الدول المتقدمة والصاعدة على حد سواء، مصحوباً بارتفاع في معدلات التضخم، نتيجة لتداعيات الأزمات والكوارث التي حلت بالاقتصاد العالمي خلال العام. فعلى المستوى العالمي، أدى ضعف الاقتصاد الأمريكي، والكوارث الطبيعية في كل من اليابان وتايلاند، بالإضافة إلى أزمة الديون السيادية الأوروبية وما تبعها من سياسات تقشفية في العديد من الدول المتقدمة، إلى تراجع الطلب في هذه الدول، وإثارة المخاوف لدى المستثمرين من أداء الاقتصاديات الكبرى. وعلى المستوى الإقليمي، فقد أسهم الربيع العربي واضطراب الأحوال السياسية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي أثر بشكل ملموس على وتيرة النمو الاقتصادي العالمي. أما على المستوى المحلي، ورغم التحسن المتحقق في الأداء الاقتصادي، لا تزال هناك الكثير من الشكوك حول قدرة هذا الاقتصاد على تحقيق معدلات نمو مستدامة، خاصة في ظل استمرار القيود المفروضة على حرية الحركة والمرور، واستمرار الحكومة في سياسة التقشف المالي جراء تراجع المعونة والدعم الخارجي.

على خلفية هذه المخاطر، نما الاقتصاد العالمي بواقع 3.9% في العام 2011، مقابل 5.3% خلال العام 2010، مع تباين واضح في معدلات النمو بين مختلف المجموعات، ففي الوقت الذي نمت فيه مجموعة الدول الصاعدة والنامية بحوالي 6.2%، لم يتجاوز النمو في الدول المتقدمة 1.6%. وقد ترافق مع هذا التباطؤ في النمو، تزايد في معدلات البطالة في العديد من الدول المتقدمة، وانخفاض في الطلب، وعزوف عام عن الإقراض والاستثمار، خاصة وأن فعالية السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الدول التي تعاني من أزمات واضطرابات، لا تزال موضع تساؤلٍ من قبل الأسواق المالية والمستثمرين والمحليلين على حدٍ سواء.

أما محلياً، فقد واصل الاقتصاد الفلسطيني مسيرة نموه خلال العام 2011، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 9.9%، مقارنةً مع 9.8% خلال العام 2010. وكان قطاع غزة المحرك الأساسي لهذا النمو، على خلفية تخفيف القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والسماح بإدخال مواد الإنتاج إلى جانب تزايد الاستيراد من مصر، الأمر الذي ترك أثراً واضحاً على النشاط الاقتصادي في القطاع، حيث نما بنسبة وصلت إلى 23%. مقابل 5.2% في الضفة الغربية. كما لا تزال هناك احتمالات لمزيد من التراجع في النمو على خلفية التقشف المالي، وانخفاض الدعم الخارجي وما ترتب عليه من صعوبات في السيولة، وبقاء القيود على الحركة والعبور على حالها دون تغيير يذكر. وقد انعكس هذا النمو إيجابياً على كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي، الذي نما بحوالي 6.6%، ومعدلات البطالة، التي تراجعت إلى مستوى 20.9% من إجمالي القوى العاملة. مرة أخرى، كان قطاع غزة وراء هذا التحسن، وشهد التراجع الأكبر في معدلات البطالة، التي تراجعت إلى 28.7% بعد أن بلغت 37.8% في العام 2010.

في المقابل، لم يخلو هذا العام من بعض التداعيات الاقتصادية السلبية. فمن ناحية، تسبب ارتفاع مستويات الأسعار خلال العام 2011 بنسبة 2.9% في تراجع معدل الأجر الحقيقي، وبالتالي التأثير سلباً على مستوى معيشة الفرد الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، أسهم التراجع في سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الشيكلة الإسرائيلي (إلى جانب ارتفاع الأسعار) في انخفاض القوة الشرائية لمن يتعاملون بالدولار (والدينار الأردني) بحوالي 6.6%، وبالتالي التأثير سلباً على مستويات الفقر في فلسطين، خصوصاً في قطاع غزة.

على صعيد آخر، وعلى الرغم من أن العام 2011 قد شهد بعض التحسن في الوضع المالي للسلطة الفلسطينية، إلا أن هذا التحسن يخفي في ثناياه الكثير من التناقضات. من ناحية، تراجع العجز الجاري بحوالي 27.7%، مقارنةً بالعام 2010 ليبلغ نحو 783 مليون دولار، جراء تحسن كلٍ من إيرادات المقاصة والإيرادات الضريبية بحوالي 19.8% و1.7% على الترتيب، مقابل استقرار نسبي في النفقات العامة. يأتي هذا التراجع على خلفية جهود الحكومة الحثيثة في مجال ترشيد الإنفاق وتحسين التحصيل الضريبي. من ناحية أخرى، واجهت السلطة الفلسطينية صعوبات كثيرة جراء تراجع الدعم الخارجي للموازنة بنحو 23%، وانخفاض الإيرادات الضريبية عن المستوى المتوقع في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي، مما تسبب في أزمة سيولة خانقة للحكومة الفلسطينية، تمخضت عن مزيد من التراكم في متأخرات المدفوعات المحلية، وزيادة صافي الاقتراض من الجهاز المصرفي بأكثر من 30% قياساً على عام 2010، ليرتفع رصيد الدين الحكومي للجهاز المصرفي إلى حوالي 1.1 مليار دولار، أو ما نسبته 11% من

الناتج المحلي الإجمالي. يضاف إلى ذلك ارتفاع الدين الخارجي بنحو 6.8%. يذكر أن إجمالي الدين العام القائم في ذمة السلطة الفلسطينية قد ارتفع في نهاية العام 2011 بحوالي 17.5% مقارنةً بالعام 2010، ليصل إلى حوالي 2.2 مليار دولار، مشكلاً نحو 22.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما شهد العام 2011 ارتفاعاً ملحوظاً في عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وصل إلى 24.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع نسبة 8.3% خلال العام 2010. يأتي هذا الارتفاع متأثراً بدرجة أساسية بتزايد عجز الميزان التجاري إلى 46.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مع استقرار نسبي في فائض الدخل المحول من الخارج عند مستوى 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011، وتراجع في التحويلات التجارية بنسبة 38.1%، جراء تراجع ملموس في الشق الحكومي منها (المساعدات الخارجية للحكومة الفلسطينية)، وصل إلى 40.1%. إضافةً إلى تراجع تحويلات القطاع الخاص بحوالي 28.8% خلال نفس الفترة. أما على صعيد الحساب المالي والرأسمالي، فتشير البيانات إلى أن فائض هذا الحساب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت إلى 25.5% خلال العام 2011، ليعوض عن التراجع في الحساب الجاري.

على صعيد آخر، يعد العام 2011 امتداداً للأعوام السابقة في إبراز مدى النجاح الذي حققته سلطة النقد في شتى المجالات بهدف الحفاظ على مستوى عالي لأداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية واستقرارها، في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية. وجاءت هذه الإنجازات من منطلق مسؤولية سلطة النقد في الحفاظ على الاستقرار المالي، وضمان إدارة المصارف وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية الفضلى، وبما يسهم في تحفيز ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. فقد تواصلت مسيرة عطاء وإنجاز سلطة النقد خلال عام 2011 في شتى المجالات. فمن ناحية، تم إطلاق العديد من المشاريع الجديدة، كمشروع الرقم الدولي للحساب المصرفي، ومشروع إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقروض الإسكان والرهن العقاري، انطلاقاً من أهمية قطاع الإنشاءات في فلسطين ومراقبة المخاطر المحيطة به. كما انضمت إلى برنامج إدارة الاحتياطات (RAMP) التابع لوحدة الخزينة في البنك الدولي، وإلى الشبكة العالمية للتعليم المالي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). إضافةً إلى انضمامها إلى المؤسسة العالمية لدعم التوعية المالية للأطفال والشباب في هولندا.

من ناحية ثانية، تم تعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة ووحدات الجهاز المصرفي، وذلك باستحداث دائرة جديدة خصيصاً لهذه الغاية، هي "دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق". ومن ناحية ثالثة، تم تهيئة البنية التحتية للنظام المصرفي من خلال التطوير المستمر على نظام المدفوعات الوطني "براق". وتعزيز الإطار القانوني والرقابي للعمل المصرفي والصرفي، بما في ذلك الإقراض المتخصص، من خلال إعداد المسودات لعدة قوانين، مثل قانون البنك المركزي الفلسطيني، وقانون نظم المدفوعات، وقانون مؤسسة ضمان الودائع. إضافةً إلى تطوير مختلف التعليمات الرقابية بما يتوافق مع قانون المصارف الجديد رقم (9) لسنة 2010، إلى جانب وضع تعليمات رقابية جديدة تتماشى مع التطورات العالمية في العمل المصرفي. ومن ناحية أخرى، وفي إطار تمكين سلطة النقد من التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء قيامها بمهامها ومسؤوليتها، تم تدعيم رأسماليها بشكل تدريجي، ليصل إلى 120 مليون دولار.

وقد انعكست جملة هذه الإنجازات التي حققتها سلطة النقد بصورة ملحوظة في مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الفلسطيني، وإسهامه الفاعل في التطورات التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2011، من خلال مزيد من تفعيل دور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، فأرتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بحوالي 23.5%، لتصل إلى نحو 3.5 مليار دولار، توزعت على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، كان للقطاع الخاص النصيب الأكبر منها بنسبة بلغت 68.5% خلال العام 2011. وفي نفس الوقت، نمت ودائع الجمهور بنسبة 2.5%، لتصل إلى ما يقارب الـ 7 مليارات دولار. يذكر في هذا السياق أن نسبة التسهيلات إلى ودائع الجمهور وصلت إلى ما يقارب الـ 50%. كما ارتفع صافي موجودات الجهاز المصرفي مع نهاية عام 2011 بنسبة 6.2%، لتصل إلى أكثر من 9.1 مليار دولار. وفي إشارة إلى مدى التطور والتحسين المستمر في القطاع المصرفي، حققت المصارف دخلاً صافياً بلغ حوالي 128.9 مليون دولار.

1.1 billion, or 11 percent of GDP. Moreover, external debt increased by 6.8 percent. This raised total public debt of the PNA at the end of 2011 by about 17.5 percent compared to 2010, to reach USD 2.2 billion, amounting to about 22.2 percent of GDP.

In addition, 2011 witnessed a considerable increase in the current account deficit of the balance of payment up to 24.3 percent of GDP, compared with 8.3 percent in 2010, basically as a result of a growing trade deficit to 46.7 percent of GDP. Simultaneously, income transferred from abroad remained relatively stable at a level of 11.5 percent of GDP, with a decline in current transfers by 37.1 percent, due to a significant decline in public sector's transfers (budget support) by 40.1 percent, in addition to the decline in private sector's transfers by 28.8 percent during the same period.

From another perspective, 2011 is considered as an extension to previous years in terms of the success achieved by the Palestine Monetary Authority (PMA) in various fields aiming to maintain stability and a high level of performance of banks operating in the Palestinian Territory, in light of the global and regional political and economic crisis. These achievements reflected PMA's responsibility for maintaining financial stability, ensuring banks' management according to highest standards and international best practices, and stimulating and accelerating sustainable economic growth. In this context, the PMA launched several new projects, such as the International Bank Account Number-IBAN, and the Housing Loans and Mortgage database. The latter came in view of the importance of the construction sector in Palestine and the need to monitor risks associated with this sector. Also, the PMA joined different programs, such as the Reserves Advisory and Management Program (RAMP) at the World Bank, The International Network on Financial Education (INFE) in OECD, and The Child Youth Finance International (CYFI) in Netherlands.

On the other hand, The PMA has strengthened the relationship between the banking sector and different segments of the population. A new department was introduced especially for this purpose: "Department of Consumers' Relations and Market Discipline". Also, the PMA proceeded to establish a modern infrastructure of the banking system through continuous development of the payment system "BURAQ" and strengthening the legislative and supervisory framework of the banking system, including money changers and specialized lending institutions. This was achieved through introducing several draft laws, such as the Central Bank Law, the Payment Systems Law, and Deposit Insurance Law. In addition, there were several instructions in line with the Banking Law no. (9), and with global developments in the banking business. In the same context, and in order to enable the PMA to overcome expected and unexpected risks that might arise while carrying out its tasks and responsibilities, the PMA gradually strengthened its capital to USD 120 million.

Those achievements impacted substantially the banking system performance and contributed to economic growth and development by activating financial intermediation between surplus and deficit units in the economy, and providing further funding opportunities. Thus, extended credits rose 23.5 percent, to reach about USD 3.5 billion, distributed among various sectors and activities, with the private sector having the largest share of 68.5 percent during 2011. At the same time, customer deposits grew by 2.5 percent, to reach nearly USD 7 billion. It is noteworthy in this context that the loans to deposits ratio increased to approximately 50 percent. On the other hand, net assets grew by 6.1 percent to reach around USD 9.1 billion. As an indication of its steady improvement, the banking sector net profits reached USD 128.9 million by the end of 2011.

Executive Summary

During 2011, the world economy experienced a general slowdown in growth rates of developed economies, as well as of emerging and developing economies, accompanied with a rise in inflation rates, as a result of the crisis and natural disasters that befell the world during that year. At the global level, the weakness of the U.S. economy, and natural disasters in both Japan and Thailand, as well as the European sovereign debt crisis and the consequent austerity measures caused a decline in demand in many developed countries, and raised fears among investors about the performance of major economies. At the regional level, the Arab spring and political turmoil in some countries in the Middle East contributed to a rise in oil prices, which in turn significantly affected the trend of global economic growth. At the local level, and despite some improvement in economic performance, doubts lingered about the ability of the economy to achieve sustained growth, especially in light of continuing restrictions on freedom of movement and access, and the continuous fiscal retrenchment to overcome the decline in external budget support.

As a result of these risks, the global economy grew by 3.9 percent, compared to 5.3 percent during 2010, with a clear discrepancy between different economies. While emerging and developing economies grew by 6.2 percent, growth in developed economies did not exceed 1.6 percent. The slowdown in growth was associated with an increase in unemployment rates, a decrease in demand, and reluctance to lend and invest in many developed countries, especially as the effectiveness of monetary and fiscal policies adopted by affected crisis-struck countries continued to be questioned by markets, investors and analysts alike.

Domestically, the economy has continued its growth during 2011, as GDP rose by 9.9 percent, compared with 9.8 percent in 2010. This growth was driven by Gaza Strip, underpinned by easing Israeli restrictions on consumer goods and production materials, in addition to increased imports from Egypt. Gaza's economy has grown by up to 23 percent, compared to 5.2 percent in the West Bank. However, there is a high risk that growth in the West Bank will dampen further due to fiscal retrenchment, declining aid and severe liquidity difficulties, as well as restrictions on movement and access.

This performance was reflected positively in both per capita GDP, which grew by 6.6 percent, and the unemployment rate, which fell to about 20.9 percent of total labor force. Again, Gaza was behind this improvement, since it witnessed the largest decline in unemployment as it fell to 28.7 percent.

Nevertheless, the economy continued to suffer from some economic risks. On the one hand, the rise in the price level during 2011 by 2.9 percent caused a decline in real wage, and a negative impact on the standard of living. On the other hand, the decline in the exchange rate of the USD against the NIS (along with higher prices) contributed to lowering the purchasing power of those who had transactions in dollar (Jordanian Dinar) by an estimate of 6.6 percent. This negatively affected the poverty level in the Palestinian Territory, especially in Gaza Strip.

On the other hand, despite the fact that 2011 has witnessed some improvements in the fiscal position of the Palestinian National Authority (PNA), this improvement hides many contradictions. On one side, the current account deficit fell by 27.7 percent compared to 2010, to about USD 783 million, due to clearance and tax revenues improvements by 19.8 percent and 1.7 percent, respectively, while expenditures remained relatively stable, as a result of government's efforts to retrench expenditure and improve tax collection. On the other side, that PNA faced many difficulties as the external budget support declined by about 23 percent, and tax revenues fell below the expected level in light of slowing economic growth. This caused a sharp liquidity problem to the government, with a further accumulation of arrears of domestic payments and an increase in net borrowing from banking sector by more than 30 percent compared to 2010, bringing government debt to the banking sector to about USD

المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني، 2006-2011

Main Indicators for Palestinian Economy, 2006-2011

Indicator	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المؤشر
Output and Prices	(Annual percent change, معدل تغير سنوي)						الإنتاج والأسعار
Real GDP (2004 market prices)	9.9	9.8	7.4	7.1	5.4	-5.2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2004)
Real Percapita GDP	6.6	6.7	4.3	4.1	2.2	-8.1	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
Inflation rate	2.9	3.7	2.8	9.9	1.9	3.8	معدلات التضخم
West Bank	3.5	4.2	0.6	9.8	0.8	5.0	الضفة الغربية
Gaza Strip	0.6	1.7	4.4	14.0	1.6	4.6	قطاع غزة
Unemployment Rate	(Percent of labor force, كنسبة من القوى العاملة)						معدلات البطالة
Palestinian Territory	20.9	23.7	24.6	25.9	21.6	23.6	الأراضي الفلسطينية
West Bank	17.3	17.2	17.7	19	17.7	18.7	الضفة الغربية
Gaza Strip	28.7	37.8	38.6	40.5	29.7	34.7	قطاع غزة
Relaxed definition, Palestinian Territory	30.1	30	30.1	31.7	27.9	29.6	حسب التعريف الموسع، الأراضي الفلسطينية
West Bank	22.3	23.4	23.4	25.3	24.5	25.0	الضفة الغربية
Gaza Strip	33.1	43.7	43.8	45.0	35.2	39.9	قطاع غزة
Consumption, Investment and Saving	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، Percent of nominal GDP)						الاستهلاك، الاستثمار، والادخار
Aggregate Consumption	126.7	123.2	133.4	130.7	127.4	123.9	الاستهلاك الكلي، ومنه:
Public	25.6	24.5	26.1	20.6	19.8	18.8	عام
Private	101.1	98.7	107.3	110.2	107.6	105.1	خاص
Aggregate Investment	18.5	18.5	18.3	19.3	30.6	30.7	إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت
Public	4.6	4.9	4.7	6.1	8.9	7.2	عام
Private	13.9	13.6	13.7	13.2	21.7	23.5	خاص
Domestic Saving	-26.7	-23.2	-33.4	-30.7	-27.4	-23.9	الادخار المحلي
Public Finance	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، Percent of nominal GDP)						المالية العامة
Total Net Revenue and External Aid	31.7	38.1	43.9	60.2	56.7	37.7	الإيرادات العامة والمنح
Domestic Revenue (Tax and Non-Tax)	7.0	8.9	8.7	12.1	6.3	8.2	الإيرادات المحلية (ضريبية وغير ضريبية)
Clearance Revenue	14.9	14.9	16.2	18.2	25.4	7.4	إيرادات المقاصة
Foreign Aid	9.9	15.3	20.9	31.7	25.5	22.1	المنح والمساعدات الخارجية
Total Expenditures	32.6	39.1	46.2	55.8	55.5	37.0	النفقات العامة وصافي الإقراض
Current Expenditures and Net lending	29.7	35.8	43.4	52.4	49.5	30.9	النفقات الجارية
Wage Expenditure	16.8	18.8	21.2	28.3	26.4	14.2	نفقات الأجور والرواتب
Non-Wage Expenditure	11.4	13.9	17.0	16.9	12.8	8.5	نفقات غير الأجور
Net Lending	1.4	3.2	5.3	7.2	10.3	8.1	صافي الإقراض
Development Expenditures	3.0	3.3	2.8	3.4	6.0	6.1	النفقات الرأسمالية التطويرية

المؤشر	2011	2010	2009	2008	2007	2006	المؤشر
العجز الكلي (قبل الدعم الخارجي)	-10.8	-16.3	-23.2	-27.3	-24.3	-21.3	العجز الكلي (قبل الدعم الخارجي)
العجز الكلي (بعد الدعم الخارجي)	-0.9	-1.0	-2.3	4.3	1.2	0.7	العجز الكلي (بعد الدعم الخارجي)
External Sector	(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، Percent of nominal GDP)						القطاع الخارجي
Exports of Goods and Services	22.2	18.0	18.0	18.6	19.6	14.7	الصادرات من السلع والخدمات
Imports of Goods and Services	71.5	65.6	75.4	75.9	88.1	69.3	الواردات من السلع والخدمات
Income From Abroad, net	11.5	13.2	13.0	14.7	14.8	8.8	صافي الدخل المحوّل من الخارج
Of which: compensation of employees	11.2	12.9	12.4	11.9	11.5	6.3	منه: تعويضات العاملين في الخارج
Current transfers, net	13.5	26.1	33.7	54.7	45.7	27.7	التحويلات الجارية بدون مقابل
Of which: to public sector	7.3	14.6	22.1	31.7	20.3	23.7	منها: للقطاع الحكومي
Current Account	-24.3	-8.3	-10.6	12.2	-8.1	-20.4	الحساب الجاري
Monetary Sector	(معدل تغير سنوي، Annual percent change)						القطاع النقدي
PMA Assets	-11.2	-9.9	8.8	55.2	37.1	-5.1	موجودات سلطة النقد
Banks Assets	6.1	9.1	6.5	10.4	21.4	2.4	موجودات الجهاز المصرفي
Direct Credit Facilities	23.6	29.2	22.2	7.2	-7.5	3.1	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
Of which: to the private sector	20.3	28.3	23.3	0.9	-5.6	1.1	منها: تسهيلات القطاع الخاص
Deposits	2.5	8.0	7.7	14.2	21.4	0.5	ودائع العملاء
Of which: from the private sector	4.4	6.8	9.1	13.9	20.1	6.1	منها: وداائع القطاع الخاص
Balances Abroad	5.9-	-7.2	-13.8	4.1	32.9	1.4	أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين
Ownership Equity	8.4	14.2	12.0	22.1	17.5	8.1	حقوق الملكية
Of which: paid-up capital	8.0	10.9	15.3	19.4	10.1	52.3	منها: رأس المال المدفوع
Memorandum Items							بنود تذكيرية
Real GDP (USD Million, 2004 = 100)	6323	5754	5239	4878	4554	4322	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار، 100=2004)
Nominal GDP (USD Million)	9982	8331	6720	6247	5182	4619	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار)
Al-Quds Stock Market Index (percent change)	2.7-	-0.7	11.6	-16.2	-12.8	-46.4	مؤشر القدس لسوق فلسطين للأوراق المالية (نسبة تغير)

المحتويات

i	تقديم
v	الملخص التنفيذي
1	الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي
3	الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي
3	نظرة عامة
3	الأداء الاقتصادي
4	النمو
9	الأسعار والتضخم
9	أسعار النفط
10	أسعار الغذاء
11	أسعار الذهب
11	أسعار الفائدة
11	أسعار الصرف
13	البطالة
14	التجارة الخارجية
15	الاستثمار الأجنبي المباشر
16	الاحتياطيات الدولية
17	المديونية الخارجية
18	مؤشرات أسواق المال العالمية
18	الآفاق الاقتصادية
22	الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد المحلي
22	نظرة عامة
22	الأداء الاقتصادي
23	الأنشطة الاقتصادية
25	الطلب الكلي
27	القطاعات الاقتصادية
28	الأسعار، التضخم، والقوة الشرائية
32	القوى العاملة والإنتاجية
32	العمالة
33	البطالة

34	معدل الأجر اليومي
35	معدل الإعالة الاقتصادية
36	الإنتاجية
36	الفقر
36	الآفاق الاقتصادية

39 الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

40	نظرة عامة
40	الإيرادات
42	النفقات
44	العجز
44	الدين العام

47 الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

48	نظرة عامة
48	التجارة الخارجية السلعية المسجلة
50	ميزان المدفوعات
50	الحساب الجاري
54	الحساب الرأسمالي والمالي

57 الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

58 الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

58	نظرة عامة
58	المستجدات القانونية والرقابية
58	القوانين والتشريعات
60	التعليمات الرقابية
63	سياسة التفرّع
65	التطورات والمستجدات في الأنظمة المصرفية
71	العلاقة مع الصرافين
71	العلاقة مع مؤسسات الإقراض المتخصصة
71	العلاقة مع الجمهور
74	العلاقات الدولية
74	النشاط المالي
76	الكادر الوظيفي

78

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني

78

نظرة عامة

78

الميزانية المجمعّة للمصارف

78

الموجودات

82

المطلوبات

86

الأرباح والخسائر

86

نشاط غرفة المقاصة

87

أسعار الفائدة

88

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

88

نظرة عامة

88

مؤسسات الصيرفة

88

مؤسسات الإقراض المتخصصة

88

البورصة الفلسطينية

90

قطاع التأمين

91

الرهن العقاري والتأجير التمويلي

93

الملاحق الإحصائية

الأشكال البيانية

1	الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي
4	شكل 1-1: معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي العالمي، 2011-2007
9	شكل 2-1: مستويات التضخم العالمية، 2011-2007
9	شكل 3-1: متوسط أسعار النفط الخام بالدولار، 2011-2007
10	شكل 4-1: مؤشر أسعار الغذاء والمشروبات العالمية، 2011-2007
11	شكل 5-1: أسعار الذهب العالمية بالدولار، 2011-2007
14	شكل 8-1: معدل النمو في حجم التبادل التجاري العالمي، 2011-2007
14	شكل 7-1: معدلات البطالة العالمية، 2011-2007
15	شكل 9-1: شروط التبادل التجاري في العالم، 2011-2007
15	شكل 10-1: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول، 2011-2007
16	شكل 11-1: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، 2011-2007
17	شكل 12-1: التغيير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدول الصاعدة والنامية، 2010 و2011
17	شكل 13-1: الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي في مجموعات الدول، 2011-2007
22	شكل 14-1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
23	شكل 15-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
24	شكل 16-1: معدلات النمو الحقيقي في الأنشطة الاقتصادية، 2010 و2011
24	شكل 17-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، 2010 و2011
25	شكل 18-1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2011
25	شكل 19-1: مكونات الطلب الكلي في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
26	شكل 20-1: الاستثمار الخاص والعام كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2011-2007
26	شكل 21-1: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2011-2007
27	شكل 22-1: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاسمي بأسعار التكلفة وفق القطاع المؤسسي، 2010-2007
27	شكل 23-1: معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المؤسسية، 2010-2007
28	شكل 24-1: مستويات التضخم في دول مختارة، 2011-2007
29	شكل 25-1: مستويات التضخم في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
31	شكل 26-1: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2011
31	شكل 27-1: نسب التغيير في القوة الشرائية للدولار في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
32	شكل 28-1: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل - منتصف الفترة، 2011
33	شكل 29-1: توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، 2011
34	شكل 30-1: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
34	شكل 31-1: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2011-2007

- شكل 1-32: معدل الإعالة الاقتصادية، 2011-2007
- شكل 1-33: معدل الإنتاجية للعامل الفلسطيني بالدولار، 2011-2007

39 الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة

- شكل 1-2: هيكل إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح في فلسطين، 2011
- شكل 2-2: الإيرادات المحلية والمقاصة كنسبة من النفقات الجارية، 2011-2007
- شكل 3-2: هيكل النفقات العامة في فلسطين، 2011
- شكل 4-2: بنود الانفاق كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2011-2007
- شكل 5-2: العجز (قبل المساعدات) كنسبة من الناتج المحلي، 2011-2007
- شكل 6-2: الدين العام كنسبة من الإيرادات الحكومية والناتج المحلي، 2011-2007

47 الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي

- شكل 1-3: الهيكل السلعي لأهم الصادرات والواردات حسب المجموعة، 2011
- شكل 2-3: اتجاه الصادرات والواردات الفلسطينية، 2011
- شكل 3-3: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011-2007
- شكل 4-3: العجز التجاري ومكوناته كنسبة من الناتج المحلي، 2011-2007
- شكل 5-3: الدخل المحول من الخارج، 2011-2007
- شكل 6-3: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2011-2007
- شكل 7-3: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2011-2007
- شكل 8-3: مكونات الحساب الرأسمالي والمالي، 2011-2007

57 الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني

- شكل 1-4: عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة في فلسطين، ونسبتها لعدد السكان، 2011-2007
- شكل 2-4: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2011
- شكل 3-4: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2011
- شكل 4-4: التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2011-2007
- شكل 5-4: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع، 2011
- شكل 6-4: توزيع التسهيلات حسب النوع والعملة، 2011
- شكل 7-4: الأرصدة الخارجية كنسبة من صافي موجودات المصارف، 2011-2007
- شكل 8-4: الأهمية النسبية لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد، 2010 و2011
- شكل 9-4: ودائع العملاء (الجمهور)، 2011-2007
- شكل 10-4: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2011
- شكل 11-4: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2011
- شكل 12-4: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2011
- شكل 13-4: صافي حقوق ملكية المصارف، 2011-2007

85	شكل 4-14: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2011
86	شكل 4-15: الدخل الصافي للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011
86	شكل 4-16: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص من حيث العدد والقيمة 2007-2011
87	شكل 4-17: معدل أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات حسب العملة المستخدمة في الأراضي الفلسطينية، 2011
89	شكل 4-18: المؤشر العام لبورصة فلسطين، 2007-2011
90	شكل 4-19: الحصص القطاعية من عدد وقيمة الأسهم المتداولة، 2011
90	شكل 4-20: مساهمة أنشطة التأمين المختلفة في قطاع التأمين، 2011

المناديق

5	صندوق 1: أزمة الديون الأوروبية
13	صندوق 2: المعضلة الثلاثية: سعر صرف ثابت، وحرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال، وسياسات نقدية مستقلة
19	صندوق 3: مشهد على دول الربيع العربي
30	صندوق 4: القطاع العقاري في الأراضي الفلسطينية
37	صندوق 5: التنبؤات الاقتصادية في سلطة النقد الفلسطينية
55	صندوق 6: وضع الاستثمار الدولي في الأراضي الفلسطينية في العام 2011
61	صندوق 7: اختبارات فحص التحمل (Stress Testing)
64	صندوق 8: استمرارية العمل في الجهاز المصرفي
68	صندوق 9: نسب الرفع المالي (Financial Leverage Ratios)
73	صندوق 10: حملات التوعية المصرفية

قائمة الملاحق الإحصائية

95	ملاحق الفصل الأول: تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي
96	جدول (1-1): معدلات النمو العالمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2011-2007
97	جدول (2-1): معدلات التضخم العالمية، 2011-2007
98	جدول (3-1): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2011-2007
98	جدول (4-1): معدلات الفائدة العالمية، 2011-2007
99	جدول (5-1): معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري، 2011-2007
100	جدول (6-1): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2011-2007
101	جدول (7-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2011-2007
102	جدول (8-1): التغيير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدول الصاعدة والنامية، 2011-2007
103	جدول (9-1): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول الصاعدة والنامية، 2011-2007
104	جدول (10-1): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
105	جدول (11-1): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
106	جدول (12-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
107	جدول (13-1): مؤشرات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007
109	ملاحق الفصل الثاني: تطورات مالية الحكومة
110	جدول (1-2): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2011-2007
111	جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011-2009
112	جدول (3-2): صافي المتأخرات على السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011-2009
113	ملاحق الفصل الثالث: تطورات القطاع الخارجي
114	جدول (1-3): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011-2007
115	ملاحق الفصل الرابع: تطورات القطاع المالي الفلسطيني
116	جدول (1-4): عدد المصارف وفروعها العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب جنسيتها، 2011-2007
116	جدول (2-4): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2011-2007
117	جدول (3-4): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2011-2007
118	جدول (4-4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2011-2007
119	جدول (5-4): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2011-2008
120	جدول (6-4): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2011-2007
121	جدول (7-4): موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007

122	جدول (8-4): بيان الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011
123	جدول (9-4): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2007-2011
124	جدول (10-4): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2007-2011
124	جدول (11-4): مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2007-2011
125	جدول (12-4): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2009-2011
126	جدول (13-4): متوسط أسعار الفائدة الربع سنوية على الودائع والتسهيلات، 2007-2011
127	جدول (14-4): نشاط غرف المقاصة، 2007-2011
127	جدول (15-4): الحوالات الصادرة والواردة من وإلى الأراضي الفلسطينية، 2007-2011
128	جدول (16-4): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2007-2011

الفصل الأول

تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي



الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي

نظرة عامة

حمل العام 2011 بوادر تراجع في الأداء الاقتصادي العالمي نتيجة الأزمات المتلاحقة ، وهو ما أثار القلق في الأسواق العالمية من انتكاس النمو ورجوع الاقتصاد العالمي إلى الركود بعد أن كانت بوادر التعافي من الأزمة المالية العالمية قد ظهرت في العام 2010.

تشير البيانات إلى تراجع معدلات النمو على مستوى العالم، وعلى مستوى معظم مجموعات الدول خلال العام 2011. فقد ساهمت السياسات المالية غير المتوازنة في بعض الدول الأوروبية في إشعال فتيل أزمة الديون السيادية. فبالإضافة إلى تأثير هذه الأزمة على اقتصاد هذه الدول والعديد من شركائها التجاريين، أثارت التساؤلات حول مستقبل منطقة اليورو وإمكانية استمرارها ضمن الترتيب القائم حالياً. وفيما تزامن ذلك مع وضع اقتصادي غير مستقر في الولايات المتحدة الأمريكية، هددت هذه الأزمات مكانة هذه الاقتصاديات وعملياتها كماً لا آمن للاستثمارات خلال العام 2011. في المقابل، ورغم تباطؤ النمو في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، إلا أنها لا زالت تشكل عنصر جذب للاستثمارات والتدفقات الرأسمالية العالمية في ظل غياب الاستقرار في الاقتصاديات الكبرى.

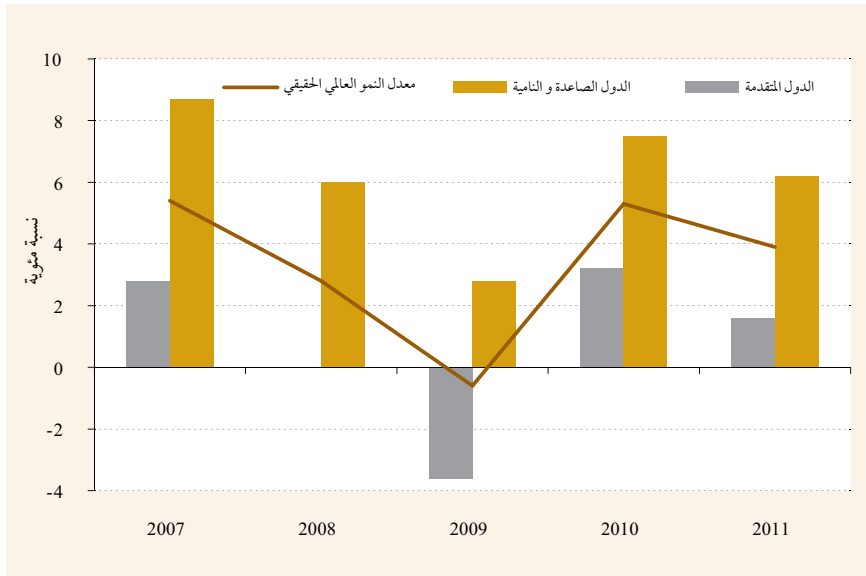
بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدول لتصحيح أوضاعها الاقتصادية، إلا أن ثقة المستثمرين في الأداء الاقتصادي العالمي ككل، واقتصاديات الدول المتقدمة بشكل خاص ما زالت ضعيفة نسبياً، خاصة وأن السياسات المالية والنقدية التي اتخذتها الدول خلال العام 2011 كانت محل تساؤل من قبل العديد من الأسواق المالية والمستثمرين والمحليين. وبالذات عندما توضع هذه السياسات تحت تأثير قوى ضغط معاكسة، كمخاوف المستثمرين، وضعف الطلب المحلي، وتحفظ البنوك على الإقراض، والاحتجاجات حول الظروف السياسية والاجتماعية في العديد من الدول، وارتفاع مستويات الأسعار العالمية، خاصة أسعار النفط.

الأداء الاقتصادي

شهد العام 2011 العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى المناخية، التي ألقت بظلالها على الأداء الاقتصادي العالمي. فقد تسببت أزمة الديون السيادية الأوروبية في تراجع الأسواق المالية العالمية نتيجة مخاوف المستثمرين من احتمال عجز بعض الدول الأوروبية عن سداد ديونها السيادية. كما ساهم تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي، وتخفيض وكالات التصنيف العالمية للتصنيف الائتماني لسندات الخزينة الأمريكية في تعزيز المخاوف من انتكاس النمو العالمي بعد التحسن النسبي الذي تحقق في العام 2010. من جهة أخرى، أدت التغييرات السياسية الناجمة عما يعرف بالربيع العربي، إلى تراجع الأداء الاقتصادي في دول الربيع العربي والمنطقة بشكل عام، كما رفعت التوقعات باهتزاز الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية أسعار النفط العالمية، وهو ما انعكس سلباً على النمو العالمي. في حين تسبب الزلزال المدمر وموجات تسونامي التي حلت باليابان، الاقتصاد الثالث على مستوى العالم، بتراجع حاد في أداء الاقتصاد الياباني، وتأثر العديد من الصناعات في دول آسيوية وأوروبية تعتمد بشكل كبير على صادرات اليابان التكنولوجية. بالإضافة إلى التأثير على الطلب العالمي وأسعار النفط.

النمو

شكل 1-1: معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي العالمي،
2011-2007



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

شكل العام 2011 تحدياً للعديد من دول العالم، أثقلت فيه تداعيات الأزمات الاقتصادية والسياسية الأخيرة كاهل النمو العالمي، الذي لم ينفك يعاني من تداعيات الأزمة المالية، فأسهمت في تباطؤ معدلات النمو إلى حوالي 3.9%، مقارنةً مع 5.3% في العام السابق. لكن وطأة هذه الأزمات اختلفت على مجموعات الدول، فبينما استمرت مجموعة الدول الصاعدة والنامية في التوسع والنمو بمعدلات مرتفعة نسبياً، كانت بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو مبعثاً للقلق. فقد نمت مجموعة الدول الصاعدة والنامية بمعدل 6.2% في العام 2011، مقابل 7.5% في العام 2010، بينما نمت

مجموعة الدول المتقدمة بنحو 1.6%، مقابل 3.2% في عام 2010.

ففي **مجموعة الدول المتقدمة**، شهد الاقتصاد الياباني أكبر قدر من التراجع بين الاقتصاديات الكبرى، بانكماشه بنسبة 0.7% نتيجةً للكوارث الطبيعية التي حلت عليه مطلع العام 2011، بالإضافة إلى الفيضانات التي حلت على تايلاند وأثرت على الصناعات اليابانية فيها. في حين شهدت الولايات المتحدة معدل نمو منخفض نسبياً وصل إلى 1.7% خلال العام نفسه، كما نمت منطقة اليورو بمعدل 1.4%. فيما يتعلق بمنطقة اليورو، انكمش الاقتصاد اليوناني بحوالي 6.9%، والبرتغالي بحوالي 1.5%، في حين تباطأ النمو في إيطاليا إلى 0.4%. وأخيراً، شهدت مجموعة الدول المتقدمة الأخرى نمواً بنسبة 2.5% خلال العام 2011.

أما في **مجموعة الدول الصاعدة والنامية**، فقد تصدرت دول آسيا النامية المجموعة بمعدل نمو 7.8% خلال العام 2011، مقارنةً مع 9.7% خلال العام 2010، في حين تباطأ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 3.5%، مقابل 4.9% خلال العام 2010، نتيجةً للظروف السياسية والاقتصادية غير العادية التي تشهدها المنطقة. وقد برز اقتصاد ليبيا كأكبر متأثر بهذه التقلبات، حيث انكمش بحوالي 61% خلال العام الماضي.

من الجدير بالذكر أنه وبالرغم من الأداء الاقتصادي الجيد نسبياً لبعض مجموعات الدول، كالدول الصاعدة والنامية، ودول وسط وشرق أوروبا، إلا أن تراجع الطلب في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، واليابان بشكل خاص، أثر بشكل واضح على نمو هذه الدول.

صندوق 1: أزمة الديون الأوروبية

برزت تطورات أزمة الديون السيادية الأوروبية كواحدة من أهم مجريات العام 2011، التي أُلقت بظلالها على مجمل أداء الاقتصاد الأوروبي والعالمي، وتحركات الأسواق المالية العالمية، مما جعل أوروبا عامّةً، ودول الـ PIIGS^[1] الأكثر تضرراً بشكلٍ خاص، محط اهتمام المستثمرين ورجال السياسة والاقتصاد على حدٍ سواء.

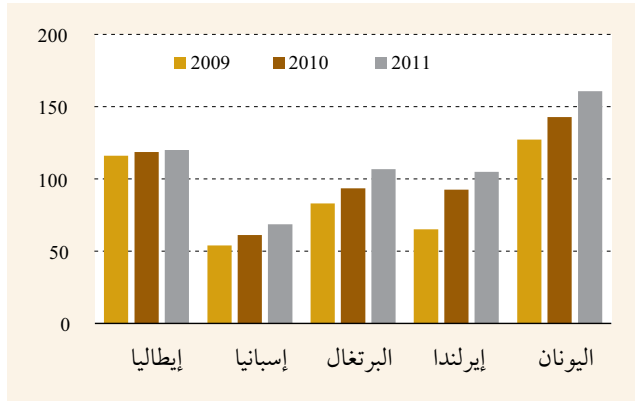
تطورات الأزمة

تعود أزمة الديون السيادية الأوروبية في جذورها إلى الأزمة المالية عام 2008 والسياسات التي اتبعتها الدول الأوروبية في مواجهة تداعياتها. فقد انفقت دول مجموعة العشرين آنذاك على مواجهة الركود الاقتصادي بخطط إنقاذ ضخمة، تعتمد أساساً

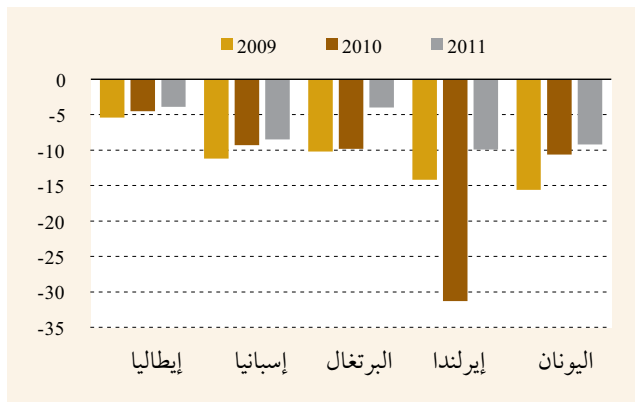
على خفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي بهدف ضخ أموال جديدة باقتصادياتها وأسواقها المالية لتستعيد عافيتها. وقد اعتمدت هذه الدول على الاقتراض كمصدر تمويل أساسي لانفاقها المتزايد، وهو ما أدى إلى تفاقم الديون السيادية للحكومات، خصوصاً في منطقة اليورو، وأثار العديد من التساؤلات لدى المستثمرين حول قدرة بعض الدول على خدمة دينها المرتفع.

وقد أدى الارتفاع المستمر في نسب الدين والقلق الذي أبداه الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي إزاءه إلى إثارة حالة من الهلع في الأسواق خلال العام 2010، مشعلاً بذلك فتيل أزمة بدأت في اليونان، وسرعان من انتشرت إلى دول أخرى كإيرلندا والبرتغال. ولهذا، واجهت هذه الدول صعوبة في الحصول على التمويل من الأسواق جراء عزوف المستثمرين عن شراء السندات السيادية لهذه الدول. كما زاد ارتفاع سعر الفائدة على هذه السندات من عبء خدمة الديون القائمة لهذه الدول. وهو ما دفع

الديون السيادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2012، صندوق النقد الدولي.

[1] المقصود بدول الـ PIIGS هو البرتغال، وأيرلندا، وإيطاليا، واليونان، وإسبانيا.

باليونان نحو تقديم حزمة من الإجراءات التقشفية الصارمة لضمانة الأسواق وتجنب أضرار أكثر جسامة.

لكن فشل محاولات الدول لاحتواء الأزمة دفع بالاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي للتدخل بحزم لمساعدة الدول المتضررة (شملت شطباً لحوالي 50% من ديون القطاع الخاص، وإعادة جدولة للجزء المتبقي) مقابل إقرار هذه الحكومات لبرامج إصلاح هيكلية وإجراءات تقشفية أكثر صرامة بهدف خفض عجز الموازنة وحجم الديون. كما عمل الاتحاد على إنشاء آلية الاستقرار الأوروبية مطلع العام 2011، ورصد لهذه الآلية مبلغ 500 مليار يورو للتحرك في حال حدوث أزمات مشابهة مستقبلاً. لكن الخلافات بين القادة الأوروبيين، للموازنة بين الدفاع عن مصالحها الوطنية من جهة وضرورة إنقاذ منطقة اليورو من جهة أخرى، انعكست بشكل واضح على التحرك الأوروبي الذي اتسم بالبطء وغياب الحسم، مما جعل الأسواق المالية تعيش اضطرابات ضخمة خلال العام، وخاصة في الربع الثالث منه، نتيجة المخاوف من دخول الاقتصادات الأوروبية والاقتصاد العالمي بصفة عامة في دورة ركود جديدة.

نتيجة لذلك، ازدادت المخاوف في الأسواق لتطال اقتصاديات أوروبية أكبر حجماً، فتعرضت السندات الحكومية الإيطالية والإسبانية لضغوط كبيرة من المضاربين في الأسواق المالية، بسبب تفاقم حجم مديونية هذين البلدين. وهو ما زاد من صعوبة الموقف، نظراً لعدم توفر الموارد أو الآليات التي تمكن الاتحاد الأوروبي من إنقاذ دول بهذا الحجم في حال تعرضت للمزيد من الضغوط. ولهذا السبب، تجاوز البنك المركزي الأوروبي دوره التقليدي المحصور في الحفاظ على استقرار الأسعار، إلى تنفيذ عمليات شراء لسندات حكومية إيطالية وإسبانية بمليارات الدولارات، لمنع تدهور وضعها في أسواق المال.

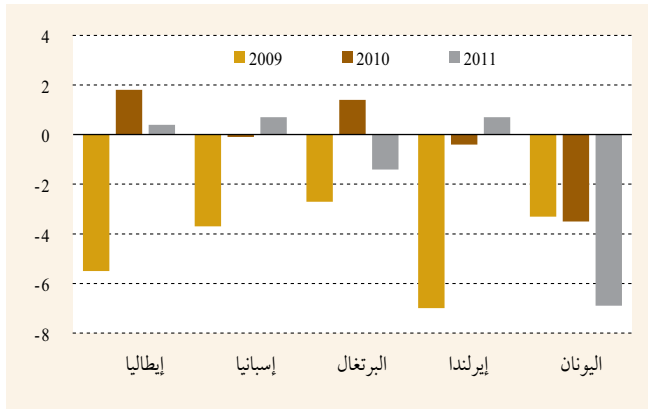
أما في اليونان، فقد تفاقمت الأزمة لتصل إلى تهديدها بالانسحاب من منطقة اليورو، وهو ما أدخل المنطقة برمتها في أزمة جديدة حول مستقبلها ومصير العملة النقدية الموحدة، ودفع بالساسة الأوروبيين للتحرك نحو الضغط على اليونان وطمأنة الأسواق بإمكانية معالجة الأزمة دون اللجوء إلى تفكيك اليورو.

الآثار الاقتصادية

نتيجة لهذه الأزمة، وللإجراءات التقشفية التي اتخذتها دول PIIGS، شهدت اقتصاديات هذه الدول ضعفاً عاماً في الأداء الاقتصادي وتراجعاً في معدلات النمو جراء التراجع الحاد في الإنفاق الحكومي وما ترتب عليه من انخفاض في الطلب

الخاص والاستثمار. فقد شهدت إيرلندا وإسبانيا وإيطاليا معدلات نمو متدنية لا تتجاوز الـ1%، في حين عانى كل من اليونان والبرتغال من انكماش في الناتج المحلي وصل إلى -6.9% و-1.5% على الترتيب. وقد انعكس الأداء الاقتصادي الضعيف لهذه الدول بشكل ملموس على معدلات البطالة التي ارتفعت في جميع دول PIIGS خلال العام 2011، باستثناء إيطاليا التي استقرت عند 8.4%. في حين شهدت كل من إسبانيا واليونان أعلى مستويات

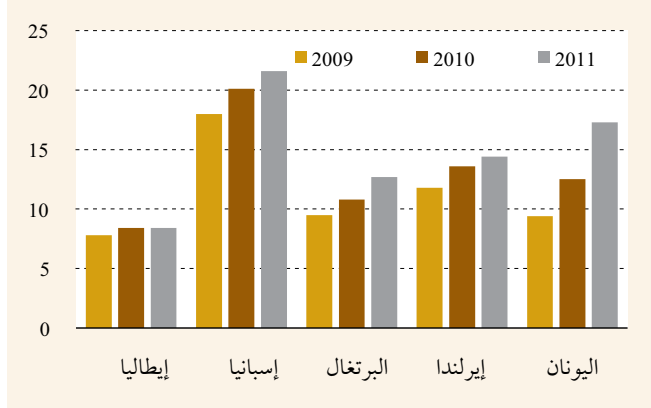
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2012، صندوق النقد الدولي.

للبطالة 21.6% و17.3% على الترتيب. من جانبٍ آخر، وبالرغم من انخفاض الطلب، شهدت هذه الدول (باستثناء اليونان) ارتفاعاً في مستويات التضخم خلال العام، وذلك جراء الارتفاع الملموس في أسعار النفط والغذاء.

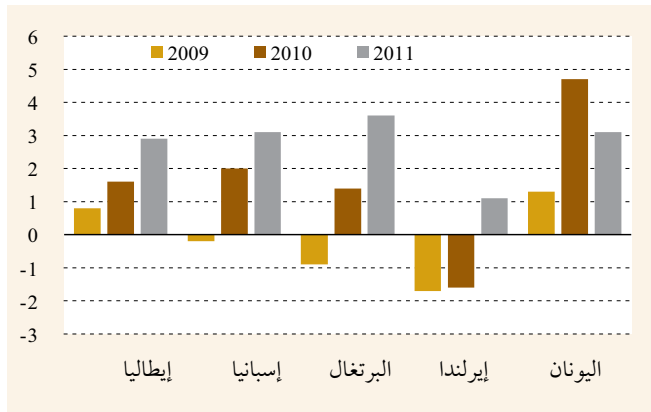
معدل البطالة كنسبة من القوى العاملة



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2012، صندوق النقد الدولي.

وفقدان ثقة المستثمرين في قدرة هذه الدول على الاستمرار في هذا النمط الاستهلاكي غير المتوازن. إضافةً إلى ذلك، أثارت أزمة اليورو والأزمة المالية العالمية تساؤلات عديدة حول دور المؤسسات المالية الكبرى في العالم والحريات التي تتمتع بها، والتي قد تتسبب (وتسببت فعلاً) في انهيار العديد من اقتصاديات الدول. وهو ما بدأت على إثره الولايات المتحدة ودول اليورو بملاحقة بعض هذه المؤسسات المالية قانونياً على خلفية أدوارها المشبوهة في ما آلت إليه هذه الدول.

معدل التضخم



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2012، صندوق النقد الدولي.

التداعيات والعبر

لقد زعزعت أزمة الديون الثقة في عدد من المفاهيم والنماذج الاقتصادية التي سادت الدول الكبرى خلال العقدين الماضيين. فقد هزت الأزمة مكانة الديون السيادية كاستثمارات آمنة خالية من المخاطر. كما أثبتت فشل نموذج النمو من خلال الاقتراض المستمر، إذ تسبب اعتماد الدول على الاقتراض كمصدر لا متناهٍ لتمويل الإنفاق المتزايد وتجاوز الحدود المقبولة من الاقتراض في زعزعة الاستقرار الاقتصادي

أما على الصعيد الأوروبي، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول الأوروبية خلال العقد الماضي نحو ترسيخ الوحدة الاقتصادية بينها وتكوين رؤية أوروبية مشتركة، إلا أن الأزمة الحالية أظهرت خللاً بنوياً واضحاً في تشكيلة هذه الوحدة يعكس غياب البنية المؤسسية المتينة والرؤية الواضحة والقرار الموحد. كما أظهرت هذه الأزمة ضعفاً واضحاً في الجهاز المصرفي الأوروبي، يتمثل في افتقار البنوك إلى رأس المال اللازم لمواجهة أزمات من هذا النوع، بالإضافة إلى غياب الحكمة والموضوعية

في قراراتها الاستثمارية. وهو ما أدى إلى انكشافها بمليارات الدولارات لدول مثقلة بالديون في ظل أداء اقتصادي عالمي وأوروبي هش، وانتهى بها إلى تكبد خسائر فادحة ومواجهة خطر الإفلاس.

إضافةً إلى ما سبق، أظهرت الأزمة جانباً من الفشل في تخطي المصالح والتوجهات الوطنية للدول، وكشفت الغطاء عن خلافات واضحة بينها حول مستقبل منطقة اليورو وكيفية تجنب الأزمات المستقبلية. فلا تزال الشكوك على المستوى الوطني في ازدياد، ويبقى رفض الشعوب الأوروبية للتخلي عن المزيد من السيادة الوطنية والقرارات لصالح الاتحاد قائماً، خاصةً في ظل غياب رؤية واضحة حول كيفية تحقيق تكامل اقتصادي أكبر، وبما لا يضطر الدول ذات الأداء الاقتصادي الجيد إلى تحمل أعباء سوء الإدارة وانخفاض الإنتاجية في الدول الأخرى، وبما لا يهشم الدول الصغيرة لحساب الدول ذات الثقل في الاتحاد.

فحتى نهاية عام 2011، كانت بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا لا تزال مترددة في دعم التدخل الحاسم لإنقاذ الدول المتضررة أو التوجه نحو تكامل أكبر وتكوين وحدة مالية بين دول اليورو. كما بقيت ألمانيا رافضة بشكلٍ قطعي للتوجه الفرنسي الداعي نحو تأميم الديون الأوروبية عبر إصدار سندات أوروبية، خاصةً في ظل غياب آليات التنظيم والرقابة على الإنفاق الحكومي في الدول، إضافةً إلى أن الديون التي يقترح تأميمها هي ديون تخدم مصالح وطنية للدول المقترضة وليس مصالح أوروبية موحدة.

في المقابل، فإن عدم التحرك الحاسم من قبل الاتحاد لإنقاذ الدول المتضررة والسماح بتفكك اليورو، يحمل ثمناً باهظاً لجميع الأطراف داخل وخارج اليورو. فمن ناحية، ستخسر الدول الأوروبية جانباً من الحرية والسلاسة في التبادل التجاري وتدفق رأس المال والعمالة، كما ستخسر الدول ذات الإنتاجية المرتفعة، كألمانيا، جانباً من تنافسيتها وسهولة الوصول إلى الأسواق الأوروبية الأقل إنتاجية كالليونان وغيرها. في حين، ستتحمل الدول المتضررة تكاليف اقتصادية باهظة نتيجة خروجها من الاتحاد. من ناحية أخرى، لا تزال منطقة اليورو الشريك الاقتصادي الأكبر للاقتصاد الأمريكي وعدد آخر من الدول. فقد وصل حجم صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة إلى 367.8 مليار دولار، و وارداته منها إلى حوالي 268.6 مليار دولار خلال العام 2012^[2]. كما لا تزال عملة اليورو العملة الثانية على مستوى العالم مقابل الدولار، على مستوى التداول ومراكمة الاحتياطيات الدولية، ولهذا، سيشكل تفكك اليورو ثمناً باهظاً قد لا تكون الدول الأخرى مستعدةً لتحمله.

في ظل هذا الوضع، يبقى التوجه العام لدى المحللين الاقتصاديين وعدد كبير من الساسة بضرورة تخطي المخاوف والمصالح الوطنية، وضرورة التوجه نحو وحدة وتكامل اقتصادي ونقدي ومالي أكبر. فبالرغم من تكلفة هذا البديل، تبقى تبعات تفكك اليورو أكثر قسوةً على اقتصاديات أوروبا وعلى الاقتصاد العالمي الهش أصلاً.

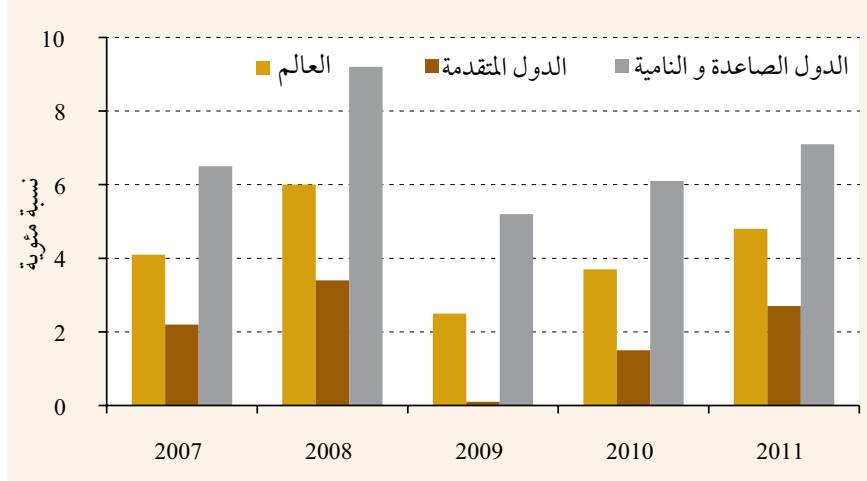
المصادر:

- ملف أزمة اليورو، مجموعة مقالات منشورة ضمن الملف الاقتصادي على الموقع الإلكتروني للجزيرة الإعلامية (www.Aljazeera.net).
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

^[2] مكتب الإحصاء الأمريكي، التجارة السلعية مع الإتحاد الأوروبي، 2011.

الأسعار والتضخم

شكل 1-2: مستويات التضخم العالمية، 2007-2011



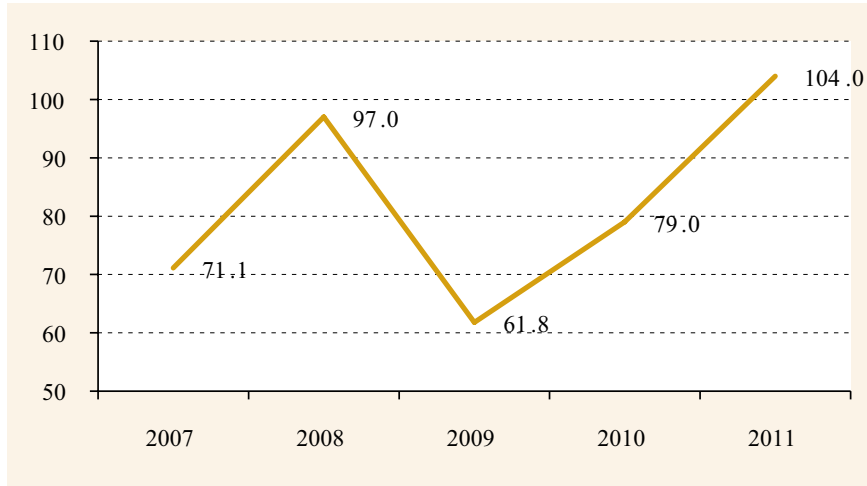
المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

لكن يلمس تباين واضح في معدلات التضخم ضمن مجموعات الدول المختلفة، يبرر باختلاف مستويات الطلب والسياسات النقدية المتبعة في هذه المجموعات. فقد شهدت مجموعة الدول المتقدمة معدل تضخم يقارب الـ 2.7% في مؤشر أسعار المستهلك خلال العام 2011، مقابل 1.5% خلال العام 2010. في حين وصل هذا المعدل إلى 7.1% في مجموعة الدول الصاعدة والنامية، مقابل 6.1% في العام 2010.

أسعار النفط^[1]

ألقت التقلبات السياسية والتطورات العالمية التي شهدتها العام 2011 بظلالها على مستويات الأسعار العالمية عامةً، وأسعار

شكل 1-3: متوسط أسعار النفط الخام بالدولار، 2007-2011

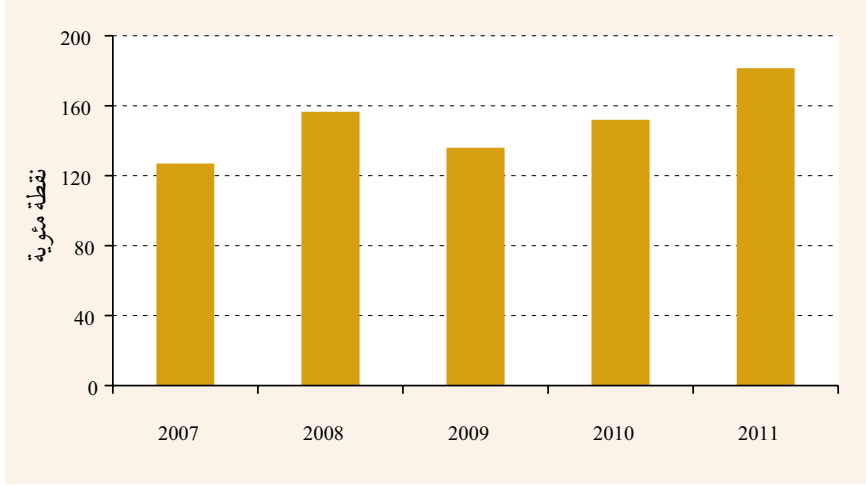


المصدر: قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية (IFS)، الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

النفط العالمية بشكل خاص، التي ارتفعت بنسبة 31.6% خلال العام، ووصلت بمعدلها السنوي إلى 104 دولارات للبرميل تقريباً، مقابل 79 دولار في العام 2010. وقد شكلت الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصةً في ليبيا والبحرين، بالإضافة إلى الاضطرابات الناتجة عن التهديد بضرب المشروع النووي الإيراني وإغلاق الخليج العربي ومضيق هرمز، هذا بالإضافة إلى التراجع الملموس في سعر صرف الدولار

[1] المقصود بسعر النفط الخام هو متوسط أسعار برميل النفط من UK Brent ، West Texas ، و Dubai Fateh.

شكل 1-4: مؤشر أسعار الغذاء والمشروبات العالمية، 2007-2011



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

أمام العملات الرئيسية الأخرى، عاملاً حاسماً في تقلبات أسعار النفط خلال العام، التي قفزت من مستوى 85.4 دولار للبرميل في الربع الرابع من عام 2010 إلى مستوى 99.7 دولار خلال الربع الأول من العام 2011.

أما في الربع الثاني، فقد وصلت أسعار النفط إلى أعلى معدل لها خلال العام بـ110 دولار للبرميل، نتيجة لاستمرار الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة في ليبيا، التي توقف إنتاجها النفطي بشكل شبه كامل في أواخر الربع الثاني من العام^[2].

إضافة إلى ارتفاع طلب اليابان النفطي، وذلك لتلبية احتياجات إعادة الإعمار بعد الزلزال المدمر وموجات تسونامي التي حلت عليها خلال شهر آذار من عام 2011. في المقابل، بدأت أسعار النفط بالاستقرار خلال النصف الأخير من العام، وإن كان على مستويات مرتفعة نسبياً (103 دولار للبرميل). وقد فسر استمرار ارتفاع الأسعار في النصف الثاني من العام 2011 بالتعافي الاقتصادي الذي شهدته بعض الدول، وبالتالي ارتفاع الطلب على البترول، وذلك بالتزامن مع ظهور إشارات إيجابية حول تعافي الاقتصاد الأمريكي من الكساد الذي لحق به نتيجة الأزمة العالمية.

أسعار الغذاء

واصلت الأسعار العالمية للسلع الغذائية ارتفاعها بشكل ملحوظ خلال العام 2011، وذلك تزامناً مع ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات الغذائية، والارتفاع في أسعار النفط، وسوء الأحوال المناخية في عددٍ من البلدان المنتجة للسلع الغذائية كروسيا وأستراليا وكندا. فقد ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 19.4% خلال العام 2011، خاصة في النصف الأول من العام، نتيجة لارتفاع أسعار القمح، والذرة، واللحوم بما يزيد عن 16% لكل منها.^[3]

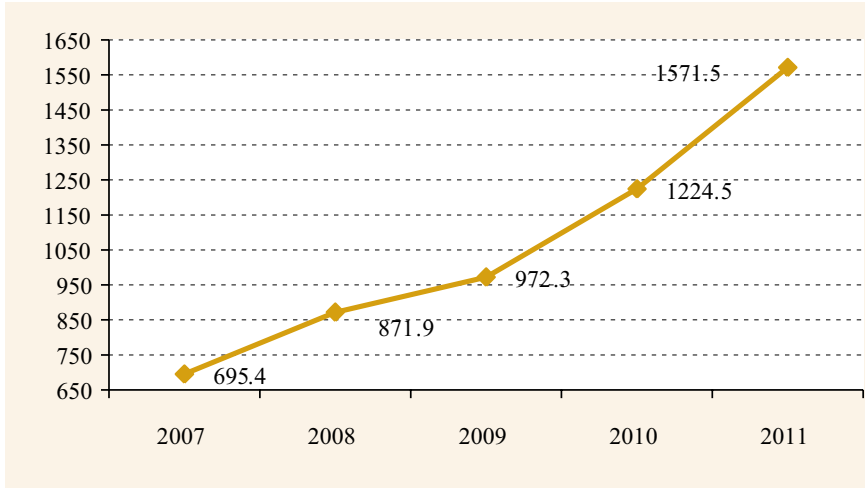
تجدر الإشارة إلى أن أسعار المواد الغذائية في ارتفاع مضطرب في الأعوام الثلاث الأخيرة، خاصة في بعض الدول التي شهدت اضطرابات سياسية خلال العام 2011. إذ ارتفعت أسعار الغذاء في مصر، وتونس بحوالي 19% و4% على الترتيب خلال العام 2011، في حين ارتفعت هذه الأسعار في سوريا بحوالي 13% خلال كانون ثاني 2011. وعادةً ما يرتبط الارتفاع في أسعار المواد الغذائية بمعدلات الفقر والظروف المعيشية للأفراد، خاصة في الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل، وهو ما قد يشكل عاملاً مسبباً لحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في هذه الدول.

^[2] IMF, MENAP Oil Exporters: Benefiting from High Oil Prices amid Growing Risk, October 2011

^[3] من نشرة Food Price Watch، الصادرة عن البنك الدولي في إبريل 2011.

أسعار الذهب

شكل 1-5: أسعار الذهب العالمية بالدولار، 2007-2011



المصدر: www.kitco.com, London fix

إن تأثير الأزمات الاقتصادية الأخيرة المتتالية على الاقتصاديات الكبرى (كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان) وعلى ثقة المستثمرين في هذه الاقتصاديات، وديونها السيادية بشكل خاص، جعل من هذا المعدن الثمين ملاذاً آمناً للمستثمرين وللبنوك المركزية على حد سواء، خاصة وأن السياسات التوسعية التي اتخذتها الولايات المتحدة خلال الأعوام الماضية كانت قد أثرت على سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، وهو ما يرتبط عكسياً مع أسعار الذهب في الأسواق العالمية، مؤدياً إلى ارتفاعها

بشكل ملموس. وفي هذا السياق، لم يأت العام 2011 كاستثناء، حيث واصلت أسعار الذهب ارتفاعها، ليصل متوسط سعر الأونصة إلى 1571.5 دولار، مرتفعاً بنحو 28.3% مقارنةً مع العام 2010.

أسعار الفائدة

بخلاف العام 2010، قامت بعض البنوك المركزية الكبرى بتحريك سعر الفائدة على عملاتها خلال العام 2011، كجزء من سياساتها النقدية الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي والدفع باقتصادياتها نحو التعافي من تبعات الأزمات العالمية والمحلية. فقد خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على اليورو من 1.25% إلى 1% في شهر كانون الأول من العام 2011، كما خفض البنك المركزي السويسري سعر الفائدة على الفرنك السويسري من 0.25% إلى 0% في شهر آب من العام نفسه. بالمقابل، حافظت العملات الرئيسية الأخرى على أسعار فائدة منخفضة نسبياً دون تغيير يذكر، فقد حافظ الاحتياطي الفيدرالي على سعر فائدة 0.25% منذ العام 2008، وكذلك حافظ بنك اليابان على سعر 0.1% منذ العام نفسه. في حين لم يتغير سعر الفائدة على الجنيه الاسترليني عن 0.5% منذ العام 2009.

أما فيما يتعلق بالشيكل الإسرائيلي، فقد رفع بنك إسرائيل سعر الفائدة من 2% أواخر العام 2010 تدريجياً ليستقر عند 3.25% خلال الربع الثالث من العام 2011، ثم ليعاود الانخفاض حتى 2.75% مع نهاية شهر كانون الأول من العام نفسه.

أسعار الصرف

عادةً ما تعكس تقلبات أسعار الصرف السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول، كما تشكل عنصراً مهماً في تحديد العلاقات التجارية واتجاه تدفق رأس المال فيما بينها. وفي هذا السياق، تعكس التقلبات في أسعار العملات الرئيسية (اليورو، الجنيه الاسترليني، الين الياباني) بالإضافة إلى الشيكل الإسرائيلي^[4] مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 2011 ردود فعل الأسواق على كلٍ من الأزمات التي واجهتها الاقتصاديات

[4] تم إضافة الشيكل الإسرائيلي نظراً لكونه العملة المتداولة في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي، للتأثير الملموس للتغير في سعر صرفه مقابل الدولار على معيشة الفرد الفلسطيني، خاصةً من يتقاضون أجورهم بالدولار والدينار الأردني.

الكبرى والسياسات التي اتخذت لاحتواء هذه الأزمات. فقد استمر الدولار الأمريكي بالتراجع خلال النصف الأول من العام 2011 مقابل العملات المذكورة، وذلك نتيجةً لمزيج من السياسات النقدية التوسعية التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي خلال العام، وأهمها ضخ قرابة 500 مليار دولار في الجهاز المصرفي الأمريكي والحفاظ على سعر فائدة منخفض. أما فيما يتعلق باليورو، فرغم الأزمة التي تمر بها منطقة اليورو، وانعكاساتها على تذبذب سعر الصرف، إلا أنه يتضح من الشكل عدم وجود تغيرات جوهرية على فترات زمنية طويلة قد تغطي على الانخفاض الواضح في سعر الدولار مقابل العملات الرئيسية.

شكل 1-6: أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار على أساس شهري، 2011



المصدر: البنوك المركزية للعملات المشار إليها، www.oanda.com.

صندوق 2: المعضلة الثلاثية: سعر صرف ثابت، وحرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال،

وسياسات نقدية مستقلة

يواجه صانعو السياسات معضلة ثلاثية عند اختيارهم لنظام السياسة الاقتصادية الكلية الممكن تطبيقه. وتمثل المعضلة الثلاثية في عدم إمكانية اختيار أكثر من عنصرين فقط من العناصر الثلاثة التالية:

- حرية كاملة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود.
- نظام سعر صرف ثابت.
- سياسة نقدية مستقلة موجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية.

ففي حالة اختيار نظام سعر صرف ثابت مع الرغبة في انتهاج سياسة نقدية مستقلة، لن يتمكن صانعي السياسات من التحكم في حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، وذلك لفصل تحركات أسعار الفائدة المحلية عن تحركات أسعار الفائدة العالمية، والتي تعتبر شرطاً أساسياً لضمان استقلالية السياسة النقدية.

وفي حالة اختيار نظام سعر صرف ثابت مع الرغبة في تحقيق الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، لن يستطيع صانعو السياسات تطبيق سياسات نقدية مستقلة موجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية، نظراً لأن تحركات السياسات النقدية ستقتصر على أغراض الدفاع عن سعر الصرف الثابت في مواجهة أي تغيرات في أسعار الفائدة العالمية.

وأخيراً، إذا ما رغب صانعو السياسات في تطبيق سياسة نقدية مستقلة، مع حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، يجب عليهم التخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت، نظراً لعدم إمكانية قيام السلطات النقدية بتحقيق أهداف ثبات سعر الصرف والأهداف المحلية المرغوبة في الوقت نفسه في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003.

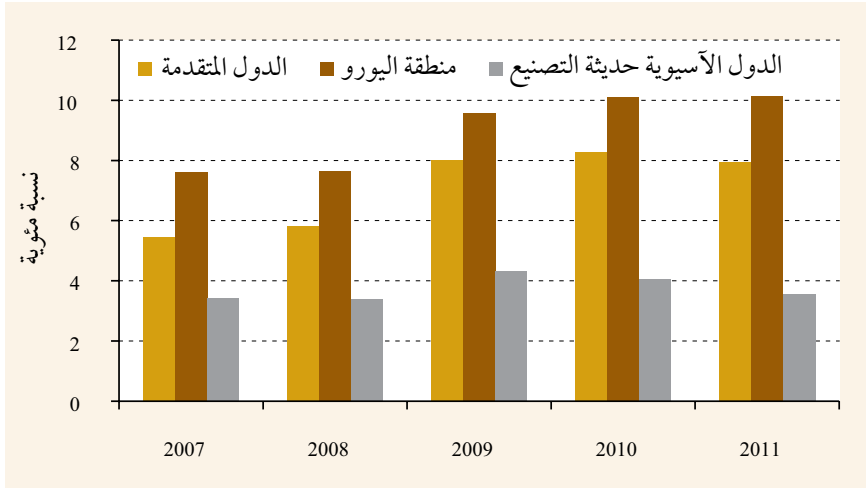
البطالة

شهد العام 2011 انخفاً في معدلات البطالة في معظم دول العالم. ففي مجموعة الدول المتقدمة، تراجع معدل البطالة إلى 7.9%، مقابل 8.3% في العام 2010. إذ انخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بواقع سبعة أعشار من النقطة المئوية في 2011، ليصل إلى 9%. وكذلك الأمر في اليابان، التي انخفض فيها معدل البطالة إلى 4.6%، مقابل 5.1% في 2010.

أما في منطقة اليورو، فقد ظهر أثر الإجراءات التقشفية جلياً في معدلات البطالة، حيث أدى خفض الإنفاق الحكومي في ظل أزمة الدين إلى فقدان الدول الأوروبية القدرة على معالجة معدلات البطالة المرتفعة أصلاً نتيجة الأزمة المالية العالمية. ونتيجة لذلك، استقرت معدلات البطالة في العامين الأخيرين عند 10.1% في منطقة اليورو ككل، بينما وصلت إلى 21.7% في إسبانيا و17.3% في اليونان خلال العام 2011 مقابل 20% و12.5% على الترتيب خلال 2010.

أما في الدول الآسيوية حديثة التصنيع (تشمل كوريا، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة)، فقد انخفض معدل البطالة من 4.1% إلى 3.6% خلال العام 2011. في هذا السياق، يذكر أن الدول الآسيوية كانت في وضع أفضل على صعيد معدلات البطالة خلال العقد المنصرم، مقارنةً مع مجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن تفسير ذلك بالنمو المتصاعد لهذه الدول والمعتمد أساساً على الأيدي العاملة الرخيصة.

شكل 1-7: معدلات البطالة العالمية، 2007-2011

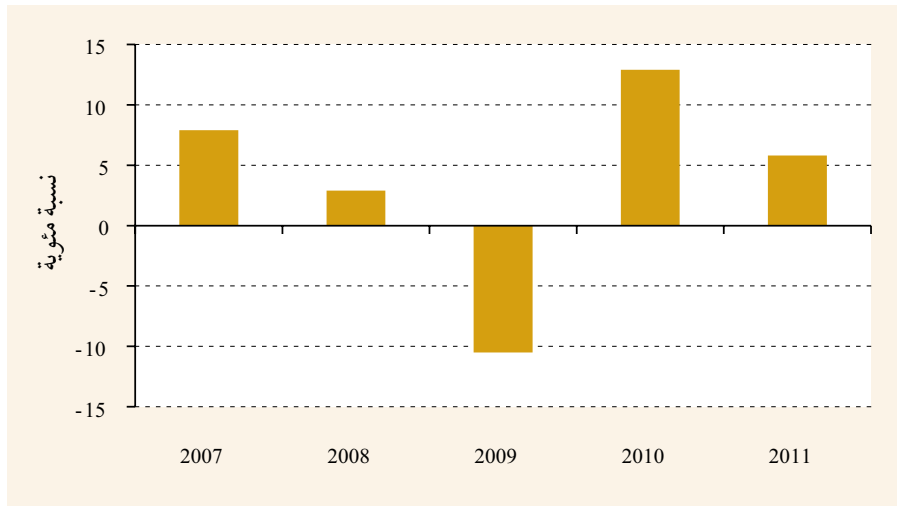


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

من الجدير بالذكر أيضاً أن معدلات البطالة في الدول المتقدمة وصلت إلى مستويات مرتفعة منذ بداية الأزمة المالية العالمية، وهو ما بات يشكل عاملاً ضاغظاً على الحكومات في مختلف الدول، وتسبب في اضطرابات اجتماعية وسياسية في عدد منها.

وفيما يتعلق بدول الربيع العربي، يلاحظ أن معدلات البطالة ارتفعت في كل من تونس ومصر، حيث ارتفعت في تونس من 13.0% خلال العام 2010 لتصل إلى 18.9% خلال العام 2011. كما ارتفعت في مصر من 9.0% لتصل إلى 10.4% خلال نفس الفترة.^[5]

شكل 1-8: معدل النمو في حجم التبادل التجاري العالمي، 2007-2011



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

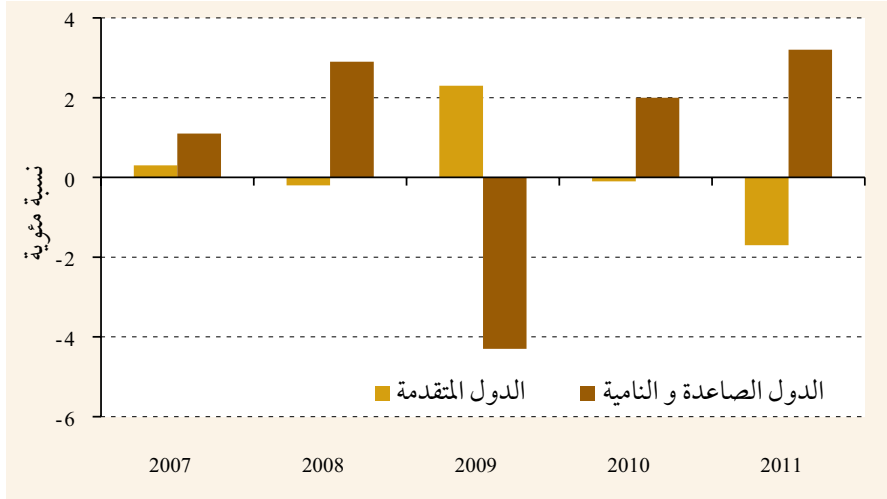
التجارة الخارجية

شهدت التجارة الدولية تباطؤاً في النمو خلال العام 2011، نتيجةً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وما تبعها من انخفاض في الطلب والاستثمار والانفاق الحكومي. فبالرغم من بلوغ حجم الصادرات العالمية من السلع والخدمات نحو 21,982 مليار دولار، إلا أن نسبة النمو في هذه الصادرات لم تتجاوز 5.8%، وهي نسبة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت مع نسبة النمو في العام 2010 البالغة 12.9%.

أما على مستوى مجموعات الدول، فقد تقاربت نسب النمو في الصادرات بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول الصاعدة والنامية

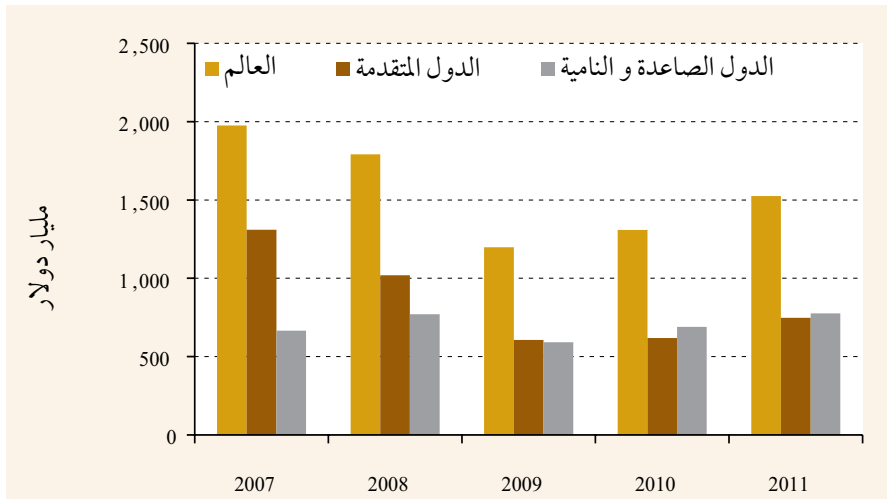
[5] بيانات كل من ليبيا، سوريا، واليمن غير متوفرة.

شكل 1-9: شروط التبادل التجاري في العالم، 2007-2011



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

شكل 1-10: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول، 2007-2011



المصدر: تقارير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2012.

بواقع 5.3% و6.7% على الترتيب خلال العام 2011، مقابل 12.2% و14.7% في العام 2010. في حين نمت واردات المجموعتين بنسب متفاوتة تقارب الـ 4.3% و8.8% على الترتيب، وهو ما يعكس التفاوت في الاعتماد على الواردات بين المجموعتين.

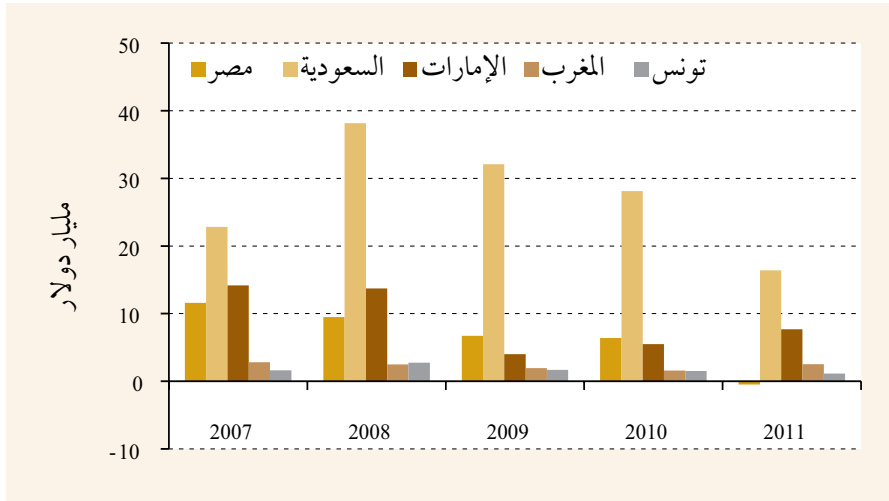
بالإضافة إلى ما سبق، شكلت شروط التبادل التجاري (Terms of Trade) انعكاساً آخر للتطورات في التبادل التجاري والأسعار، حيث انخفضت شروط التبادل التجاري في مجموعة الدول المتقدمة بنسبة 1.7% خلال العام 2011، مقابل ارتفاعها في مجموعة الدول الصاعدة والنامية بنسبة 3.2%، مما يدل على تراجع تنافسية الدول المتقدمة مقارنةً مع الدول الصاعدة والنامية، إضافة إلى زيادة تدفق الأموال من الصادرات إلى الأخيرة، مما يسمح بزيادة تكوين رأس المال فيها.

الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفاعاً خلال العام

2011 بنسبة 16.5% مقارنة مع عام 2010، لتصل قيمة هذه الاستثمارات إلى أكثر من 1.5 تريليون دولار أمريكي. وجاء هذا الارتفاع نتيجة التزايد الملحوظ في هذا النوع من الاستثمار في الدول المتقدمة، وبنسبة وصلت إلى 20.9%، بينما تباطأ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الصاعدة والنامية إلى 12.5%. ومع ذلك، تراجعت حصة الدول المتقدمة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال عام 2011 إلى 47.3%، مقابل ارتفاع هذه النسبة في الدول الصاعدة والنامية إلى 52.7% خلال نفس العام. يذكر أن منطقة اليورو تحظى بأعلى حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم باستحوادها على 19.4%، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة بلغت 15.1%، ثم الصين بحصة بلغت 8.8% خلال العام 2011.

شكل 1-1: الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، 2007-2011



المصدر: تقارير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، 2012.

حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة اليورو نمواً بلغ 21.3%، كما نما في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 14.7%. في المقابل، استمر خروج الاستثمار الأجنبي المباشر من اليابان خلال العام 2011 وبنسبة وصلت إلى 40.4% بعد أن تراجع بنسبة 110.5% خلال العام 2010.

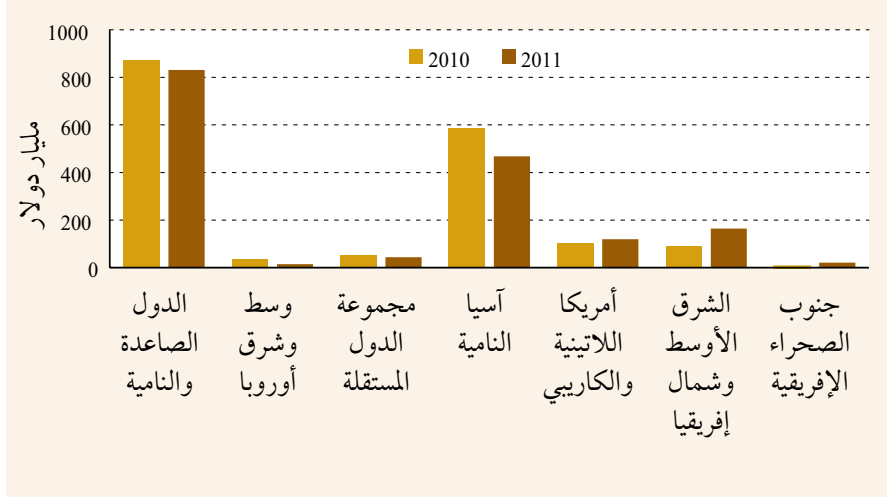
على صعيد الدول الصاعدة والنامية، حققت كل من الصين والبرازيل وتركيا نمواً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 8.1% و 37.4%، و 75.7% على

التوالي خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010. وفيما يتعلق بالدول العربية، فقد استمر تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وللعام الثالث على التوالي، وبنسبة بلغت 37.5% خلال العام 2011. وتعتبر هذه النسبة الأعلى خلال السنوات الثلاث الأخيرة، حيث بلغت نسبة التراجع خلال العامين 2009 و 2010 حوالي 20.7% و 14.6% على التوالي. ويعد هذا التراجع أحد أبرز الإفرازات السلبية للبيع العربي، وخصوصاً في الدول التي تعاني من اضطرابات وعدم استقرار أو الدول القريبة منها، حيث كان التراجع الأكبر من نصيب مصر التي شهدت خلال عام 2011 خروج مبالغ كبيرة جداً من الاستثمارات الأجنبية فيها، وتسجل تراجعاً بنسبة 107.6% قياساً على ما كان عليه الوضع في العام 2010. كذلك الحال بالنسبة إلى تونس التي تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها بنسبة 24.5%، والسعودية بنسبة 41.6% بحكم قربها من الأحداث الجارية في منطقة الخليج، علماً بأن السعودية تستحوذ على ما يزيد على 40% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ولبنان بنسبة 25.2% بحكم قربها وتأثرها بالأحداث الجارية في سوريا، والأردن بنسبة 11%، والسودان بنسبة 6.2% بحكم عدم استقرار الأوضاع فيها. وفي المقابل شهدت بعض الدول العربية التي تتمتع بنوع من الاستقرار كالمغرب على سبيل المثال مزيداً من تدفقات الاستثمار الأجنبي وبنسبة وصلت إلى نحو 60% مقارنة مع العام 2010. وبشكل عام، شكلت حصة العالم العربي نحو 5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال العام 2011.

الاحتياطات الدولية

ترتبط التغيرات في الاحتياطات الدولية ارتباطاً وثيقاً بالتطورات في الموازين التجارية للدول والتدفقات الرأسمالية بينها. فعادةً ما يترافق التحسن في الصادرات وتدفق رأس المال مع ارتفاع الاحتياطات من العملات الأجنبية. وقد أدى تباطؤ نمو التبادل التجاري بين دول العالم خلال العام 2011 إلى تباطؤ مماثل في نمو الاحتياطات الدولية، التي تتركز بشكل أساسي في الدول الصاعدة والنامية، إذ ارتفعت احتياطات هذه الدول بنحو 831.6 مليار دولار خلال العام 2011، مقابل 873.8 مليار دولار في العام 2010. واستحوذت مجموعة دول آسيا النامية على النصيب الأكبر 56.3% من هذه الزيادة، أو ما يعادل 468.5 مليار دولار، وذلك نظراً لكون الصين جزءاً من هذه المجموعة، والتي تستحوذ على أكبر احتياطي وتحقق فائضاً تجارياً مع معظم دول العالم، مما يسمح لها بمراكمة المزيد من الاحتياطات.

شكل 1-12: التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدول الصاعدة والنامية، 2010 و 2011



المصدر: قاعدة بيانات تقرير الآفاق الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

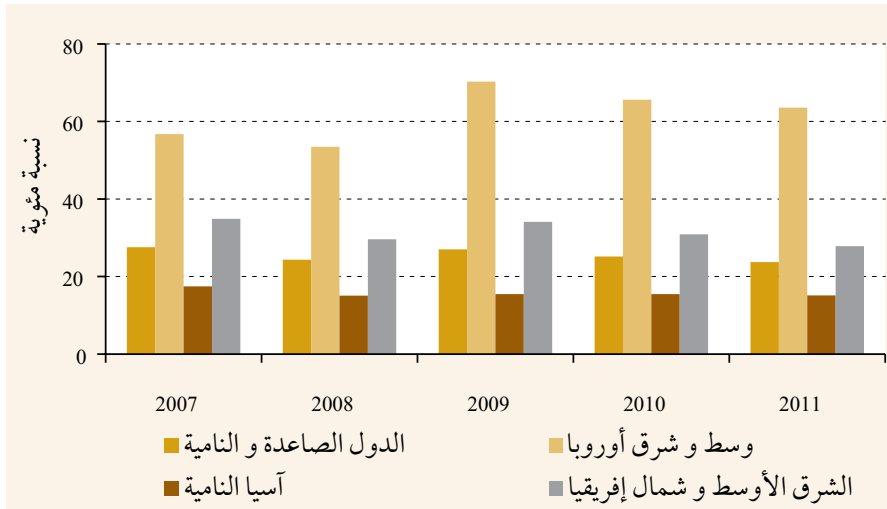
عام 2011 بحوالي 35.4 مليار دولار، ونسبة 4.2% مقارنة مع العام 2010.

في المقابل، جاءت مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المرتبة الثانية، باستحواذها على 19.8% من إجمالي الزيادة في الاحتياطيات الدولية خلال عام 2011، وبقيمة 164.4 مليار دولار. أما دول أمريكا اللاتينية والكاريبية، فقد حلت ثالثاً بنسبة 14.4%، أو ما يعادل 119.4 مليار دولار، فيما ارتفعت احتياطيات مجموعة رابطة الدول المستقلة بنحو 5.3%، أو ما يعادل 44 مليار دولار. أما بقية المجموعات (إفريقيا، ووسط وشرق أوروبا) فقد ارتفعت احتياطياتها خلال

المديونية الخارجية

شكلت الديون السيادية للدول المتقدمة مصدر القلق الأكبر خلال العام 2011. فقد أشعلت اليونان فتيل أزمة الديون الأوروبية عبر عجزها عن سداد ديونها السيادية وإثارة القلق حول ديون الدول الأخرى في اليورو مثل إيطاليا، إيرلندا، إسبانيا، والبرتغال، وهو ما يهدد مسيرة النمو العالمي

شكل 1-13: الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي في مجموعات الدول، 2007-2011



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

والاستقرار الاقتصادي والمالي في منطقة اليورو. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت مستويات الدين المرتفعة للولايات المتحدة الأمريكية وخفض وكالة موديز للتصنيف الائتماني لديون الخزينة الأمريكية في إثقال كاهل النمو في الولايات المتحدة والعالم بشكل عام.

في المقابل، شهد عام 2011، انخفاضاً في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصاعدة والنامية، لتصل إلى 23.8%، مقابل 25.2% خلال عام 2010. فقد انخفضت هذه

النسبة في الدول الآسيوية الصاعدة من 15.5% إلى 15.1% خلال العام 2011، بينما ارتفعت بشكل طفيف في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي من 21.3% لتصل إلى حوالي 22.0%. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فبالرغم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقة، إلا أن نسبة مديونيتها إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت قد انخفضت بشكل ملحوظ لتصل إلى 27.9% خلال عام 2011 مقابل 30.9% خلال عام 2010.

مؤشرات أسواق المال العالمية

إن أكثر الأسواق وأسرعها تأثراً بالأزمات سواءً كانت سياسية أو اقتصادية هي الأسواق المالية. وفي ذات السياق، جاء العام 2011 صعباً على العديد من الأسواق المالية العالمية، جراء تأثرها بالتطورات التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، باستثناء السوق الأمريكية. حيث تخطى مؤشر Standard & Poor's 500 حاجز الـ 1260 نقطة، مرتفعاً بذلك قرابة 11.6% عن العام 2010. بينما شهدت أسواق منطقة اليورو انخفاضاً ملحوظاً نتيجة لزيادة القلق حول الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تخفيض التصنيف الائتماني لعدد منها. فقد وصل مؤشر Dow Jones Euro Stoxx 50 إلى 2600 نقطة، مسجلاً انخفاضاً بـ 5.8% مقارنة بعام 2010. كما سجل مؤشر الأسهم اليابانية Nikkei انخفاضاً مشابهاً بحوالي 5.6% ليصل إلى 9425 نقطة خلال العام 2011.

الآفاق الاقتصادية

من المتوقع أن يعود الاقتصاد العالمي للتحسن بشكلٍ بطيء، ولكن هش^[6]، وذلك نتيجة للمخاطر التي لا تزال تحرق بعض مناطق العالم، وخاصةً الدول المتقدمة، حيث لا تزال أزمة الديون السيادية التي تعاني منها منطقة اليورو في أوجها بالرغم من الإجراءات والسياسات التي تتخذها دول الاتحاد الأوروبي للتخفيف من هذه الأزمة. كما يبقى التحسن في الاقتصاد الأمريكي ضعيفاً وعرضةً للتراجع في أي لحظة. إذ من المتوقع حدوث عدة عوامل التي ستقود عجلة تعافي الاقتصاد العالمي خلال العامين الحالي والقادم، كالتحسن في الأداء المالي العالمي، والتوجه نحو سياسات نقدية تيسيرية، واستمرار سياسات التقشف المالي، وعوامل أخرى، كإعادة الإعمار في كل من اليابان وتايلاند بعد الكوارث الطبيعية التي حلت بها خلال العام 2011.

وعليه، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.5% خلال العام 2012، وبنسبة 4.1% خلال العام 2013، مقارنةً مع 3.9% خلال العام 2011. كما يتوقع تراجع نسبة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة من 1.6% خلال العام 2011 إلى 1.4% خلال العام 2012، قبل أن تتحسن خلال العام 2013 لتصل إلى 2.0%. أما فيما يتعلق بالدول الصاعدة والنامية، فيتوقع أن يتراجع نموها الاقتصادي أيضاً خلال العام 2012 ليصل إلى 5.7%، مقارنةً مع 6.2% خلال العام 2011، ثم ينمو بنسبة 6.0% خلال العام 2013. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيتوقع أن تتحسن نسبة النمو الاقتصادي فيها خلال العام 2012، لتصل إلى 4.2%، مقارنةً مع 3.5% خلال العام 2011، لكن يتوقع أن تتراجع نسبة النمو في العام 2013 لتصل إلى 3.7%.

من المتوقع أيضاً أن يتراجع نمو حجم التجارة الدولية خلال العام 2012، سواءً في الدول المتقدمة أو في الدول الصاعدة والنامية، ليصل إلى 4.0%، مقارنةً مع 5.8% خلال العام 2011، قبل أن ينمو بنسبة 5.6% خلال العام القادم. أما فيما يتعلق بأسعار المستهلك، فيتوقع أن تتراجع نسبة التضخم من 2.7% خلال العام 2011 إلى 1.9% خلال العام 2012 في الدول المتقدمة، وفي الدول الصاعدة والنامية من 7.1% إلى 6.2% خلال نفس الفترة. في حين، يتوقع أن يستمر تراجع نسبة التضخم خلال العام 2013 لتصل في الدول المتقدمة إلى 1.7%، وإلى 5.6% في الدول الصاعدة والنامية. كما يتوقع صندوق النقد أن ترتفع أسعار النفط^[7] خلال العام 2012، ليصل سعر البرميل إلى 114.7 دولار للبرميل، قبل أن يعود إلى الانخفاض خلال العام 2013، ليصل إلى 110 دولار للبرميل. تجدر الإشارة إلى أن سعر برميل النفط وصل إلى 104 دولار للبرميل خلال العام 2011.

[6] آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان 2012.

[7] أسعار النفط المتوقع للعامين 2012 و2013 هي بناءً على أسعار الأسواق المستقبلية (Future Markets)

صندوق 3: مشهد على دول الربيع العربي

منذ ما يقرب من العام بدأت عملية تحول تاريخية في بعض بلدان الشرق الأوسط، مرت خلالها المنطقة بانتكاسات وإضطرابات قد تكون اشد مما كان متوقعا (الخسائر البشرية في دول مثل ليبيا، وسوريا، واليمن). ولغاية اليوم لا تزال هناك حالة من عدم اليقين، دفعت بالمنطقة إلى أعتاب مرحلة هي الأصب والأخطر والأكثر تأثيراً بعدم اليقين. فالمنطقة في منتصف مرحلة إنتقال

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
مصر	6.8	7.1	7.2	4.7	5.1	1.8	1.5
ليبيا	6.7	7.5	5.4	-0.1	2.5	-61.0	76.3
سوريا	5.0	5.7	4.5	5.9	3.4	n.a	n.a
تونس	5.7	6.3	4.5	3.1	3.1	-0.8	2.2
اليمن	3.2	3.3	3.6	3.9	7.7	-10.5	-0.9

معدل التضخم (متوسط الفترة)							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
مصر	4.2	11.0	11.7	16.2	11.7	11.1	9.5
ليبيا	1.4	6.2	10.4	2.4	2.5	14.1	1.9
سوريا	10.4	4.7	15.2	2.8	4.4	n.a	n.a
تونس	4.2	3.4	4.9	3.5	4.4	3.5	5.0
اليمن	10.8	7.9	19.0	3.7	11.2	17.6	17.1

معدل البطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
مصر	10.9	9.2	8.8	9.5	9.0	10.4	11.5
ليبيا	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a
سوريا	8.3	9.2	10.9	8.1	8.6	n.a	n.a
تونس	12.5	12.4	12.4	13.3	13.0	18.9	17.0
اليمن	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a	n.a

ورغم أن الربيع العربي قد جاء بدافع الرغبة في مزيد من الحرية، وفي توزيع أوسع نطاقاً وأكثر عدالة للفرص الاقتصادية، إلا أن الموضوع الاقتصادي لم يحظ بالكثير، وقد يكون ذلك مثار قلق. ففي الوقت الذي كان فيه عام 2011 عاماً للتحويلات الكبرى في الميدان السياسي، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية قد اتخذت مساراً خاطئاً في بلدان الربيع العربي، حيث انخفض النمو إلى النصف تقريباً، وارتفعت معدلات البطالة، وبدأت الاحتياطات تخضع للضغوط، وكذلك قيمة العملة المحلية والفوائد، والقطاع المصرفي والأسواق المالية. وإزداد عجز الموازنات العامة اتساعاً مع استجابة الحكومات للضغوط الاجتماعية عن طريق زيادة الإنفاق على

دقيقة بين "رفض الماضي" و"رسم ملامح المستقبل"، فترة يتعين فيها الاختيار بين بدائل صعبة، لا سيما وأن هذه المرحلة الإنتقالية قد تزامنت مع حدوث اضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي. غير أن الوجة النهائية لهذا الربيع العربي لا تزال نحو إطلاق إمكانات الشعب العربي.

ورغم أن الربيع العربي قد جاء بدافع الرغبة في مزيد من الحرية، وفي توزيع أوسع نطاقاً وأكثر عدالة للفرص الاقتصادية، إلا أن الموضوع الاقتصادي لم يحظ بالكثير، وقد يكون ذلك مثار قلق. ففي الوقت الذي كان فيه عام 2011 عاماً للتحويلات الكبرى في الميدان السياسي، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية قد اتخذت مساراً خاطئاً في بلدان الربيع العربي، حيث انخفض النمو إلى النصف تقريباً، وارتفعت معدلات البطالة، وبدأت الاحتياطات تخضع للضغوط، وكذلك قيمة العملة المحلية والفوائد، والقطاع المصرفي والأسواق المالية. وإزداد عجز الموازنات العامة اتساعاً مع استجابة الحكومات للضغوط الاجتماعية عن طريق زيادة الإنفاق على

الأجور والدعم، خاصة وأن الحكومات الجديدة في بلدان المنطقة تحرص على تلبية المطالب الخاصة بالوظائف والعدالة الاجتماعية التي أوصلتها إلى الحكم، والتي سرعان ما تواجه بالواقع المرير المتمثل بمحدودية الموارد.

وفي محاولة للحد من تأثير الوضع السياسي على الوضع الاقتصادي، لجأت بعض السلطات النقدية والمالية في الدول العربية عموماً والدول التي تعاني من اضطرابات إلى اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات، كضخ السيولة في الأسواق للحد من انكماشها، وضبط معدلات الفائدة وأسعار الصرف عبر التدخل لتلبية الطلب على الدولار، وتخفيض معدلات الاحتياطي الإلزامي لتمكين المصارف من تلبية السحوبات وزيادة قدرتها على الإقراض، وتعليق العمل في البورصات لوقف تدهور

أسعار الأسهم. لكن

وبشكل عام، مثلما

فتح الربيع العربي

باب النقاش بشأن

الأوضاع السياسية في

الشرق الوسط، فقد

يكون من المناسب

أيضاً فتح النقاش في

القضايا الاقتصادية،

واستخلاص العبر

وإعادة التفكير في

المستقبل الاقتصادي

الذي ينتظر المنطقة.

ومن العبر المستفادة

في هذا السياق،

أن النمو الاقتصادي

السريع لا يمكن أن

عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
مصر	-9.6	-7.3	-6.8	-6.9	-8.1	-9.8	-9.8
ليبيا	15.1	32.4	29.4	11.7	5.0	n.a	n.a
سوريا	-1.9	-3.0	-2.9	-4.8	n.a	n.a	n.a
تونس	-2.7	-2.8	-0.7	-2.6	-1.2	-3.2	-5.7
اليمن	0.2	-7.2	-4.5	-10.2	-4.0	-4.4	-5.0

حجم الديون كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي							
الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
مصر	90.3	80.2	70.2	73.0	73.2	76.4	79.2
ليبيا	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	n.a	n.a
سوريا	46.9	43.2	37.4	31.4	29.4	n.a	n.a
تونس	48.8	45.9	43.3	42.8	40.4	42.4	43.5
اليمن	40.8	40.4	36.4	49.9	40.9	42.5	43.4

يستمر ما لم تعم منفعته على الجميع، وما لم يكن قادراً على خلق فرص عمل جديدة للأعداد المتزايدة الباحثة عن عمل (البطالة المرتفعة هي القنبلة الموقوتة في دول الشرق الأوسط، خاصة غير النفطية منها)، ومصحوباً بسياسات اجتماعية تقدم الدعم اللازم للفقراء. وحتى تكون الإصلاحات الاقتصادية قابلة للاستمرار، ينبغي أن يقتسم الجميع الثمار المتحققة منها دون أن تستأثر بها فئة قليلة محظوظة. فاستشراء الفساد بحرم المواطنين من المنافع الاقتصادية، ويعيق غياب القواعد الشفافة والعدالة في المعاملات تحقيق النمو الشامل.

ومن العبر الأخرى المستفادة في هذا الشأن، أن تنفيذ جدول الأعمال الذي يشمل كافة قطاعات المجتمع لا يمكن أن يستمر بغير الاستقرار الاقتصادي والمالي. فقد شهدت المنطقة منذ بداية عملية التحول حالة من عدم اليقين الشديد والضغوط الاقتصادية الكبيرة، سواء من مصادر محلية أو خارجية، والتي تزايدت مع تفاقم أوضاع الاقتصاد العالمي. فقد قامت الدول بزيادة إنفاقها لتلبية احتياجات الشعوب وتطلعاتها. ورغم أن زيادة الإنفاق قد يكون أمراً ضرورياً في المدى القصير، إلا أن تصميم هذه الزيادة ينبغي أن يسمح بالعدول عنها في وقت لاحق كي يعود الإنفاق إلى

مستويات يمكن الاستمرار في تحملها، ومن ثم تخفف التداييع طويلة الأجل على المالية العامة. ونظراً لصعوبة الظروف الاقتصادية، فسوف تحتاج بعض الدول إلى دعم مالي دولي.

لذلك، فقد يكون من المناسب الشروع في صياغة استراتيجيات الإصلاح الوطنية اللازمة لبناء الثقة ووضع الأساس للنمو المستمر والشامل للجميع، (وهو ما شرعت فيه بعض الدول بالفعل)، مع تحديد واضح لمسار التغيير الخاص بكل دولة، والأهداف التي يتفق عليها الجميع، بما في ذلك معدلات النمو الاقتصادي الكفيلة بتوفير مزيد من فرص العمل، والدمج الاقتصادي، ومزيداً من العدالة والحماية الاجتماعية لأضعف فئات المجتمع، ومؤسسات تضمن المساءلة والحكم الرشيد.

وقد أشير في هذا المجال، أن المجتمع الدولي يساهم في إنجاح الأهداف المذكورة من خلال برنامج دعم طموح ومتعدد الجوانب، يقدم الحوافز كالمساعدات المالية، والنفاذ إلى الأسواق، وحرية تنقل العمالة، وضمانات القروض. يذكر أن صندوق النقد الدولي قد أعلن التزاماً كاملاً بمساعدة المنطقة، واستعداده لتقديم دعم مالي يصل إلى حوالي 35 مليار دولار للبلدان المستوردة للنفط في المنطقة، بالإضافة إلى 38 مليار دولار تعهدت بها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. كما يواصل الصندوق التوسع في مساعداته الفنية، ويطوع عمله ليأخذ بعين الاعتبار دروس الربيع العربي. ويولى اهتماماً كبيراً ليس فقط لكيفية استفادة الاقتصاد من التوصيات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة، وإنما أيضاً بمدى عدالة هذه التوصيات ومدى تأثيرها على مختلف فئات السكان.

وإذا ما أحسن التعامل مع أجواء عدم اليقين، وما تنطوي عليه من تحديات، فإن المرحلة القادمة قد تنطوي على الكثير من الفوائد التي يمكن أن يحققها الربيع العربي، وقد تؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين مستويات المعيشة وضمان مستقبل أكثر رخاءاً لشعوب المنطقة. فالمنطقة تتمتع بالعديد من المزايا كالقوى العاملة الشابة والمدربة والرخيصة نسبياً، والموارد الطبيعية الوفيرة، والحضارات العريقة، والسوق الإقليمية الكبيرة، والموقع الجغرافي المتميز، الذي يوفر منفذاً سهلاً لعدد من أهم أسواق العالم.

* توقعات.

المصادر:

- مسعود أحمد، "ما تعلمناه من الربيع العربي"، صندوق النقد الدولي، تشرين أول، 2011.
- نعمت شفيق، "لماذا يحتاج العالم العربي لربيع اقتصادي"، صندوق النقد الدولي، أيار 2012.
- كرستين لاغارد، "الربيع العربي بعد مرور عام"، صندوق النقد الدولي، كانون أول، 2011.
- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد المحلي

نظرة عامة

جاء العام 2011 امتداداً لمسيرة النمو التي بدأها الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 2007. وبالرغم من الأزمة المالية الخانقة التي عانت منها الحكومة الفلسطينية مؤخراً، إلا أن الاقتصاد الفلسطيني حافظ على معدلات نمو مقارنة لمستواها في السنوات الثلاث الأخيرة، مدعوماً بالتعافي الاقتصادي القوي في قطاع غزة.

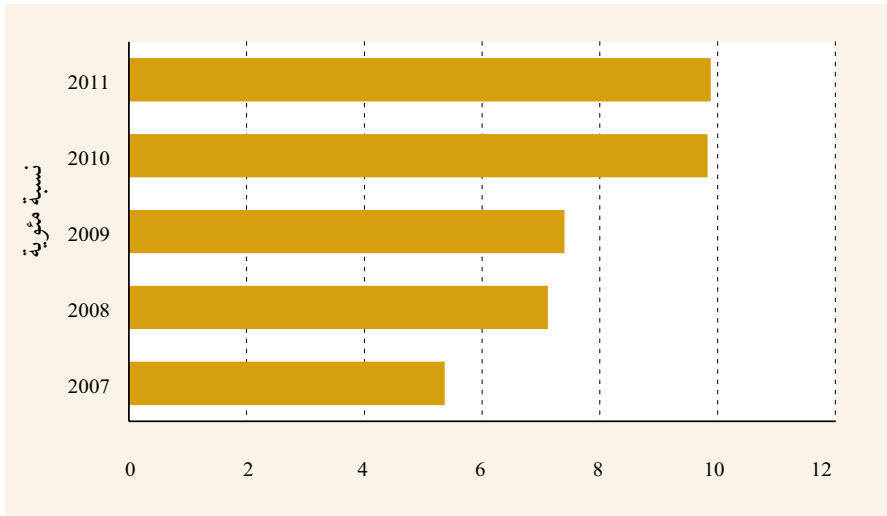
وفي ذات الإطار، انعكس هذا النمو بشكلٍ إيجابي على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة، كنعيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدلات التشغيل والبطالة، ومستويات الفقر.

يجدر بالذكر أنه، وبالرغم من كون قطاع غزة قاد هذا النمو، إلا أن الطريق ما زال طويلاً أمام جسر الهوة الاقتصادية بين جناحي الوطن، وتحقيق نمو مستدام، خاصةً في ظل الاحتلال الإسرائيلي، والقيود التي يفرضها على الاقتصاد الفلسطيني وحركة الأفراد والسلع، وخاصةً في قطاع غزة.

جاءت التطورات الأخيرة في عزلة نسبية عن التطورات الاقتصادية العالمية، خاصةً وأن الاقتصاد الإسرائيلي (المؤثر الأكبر) لم يظهر تأثيراً ملموساً بالتطورات العالمية، وذلك باستثناء ارتفاع أسعار النفط والغذاء خلال العام الماضي وتأثيرها على مستويات الأسعار.

الأداء الاقتصادي

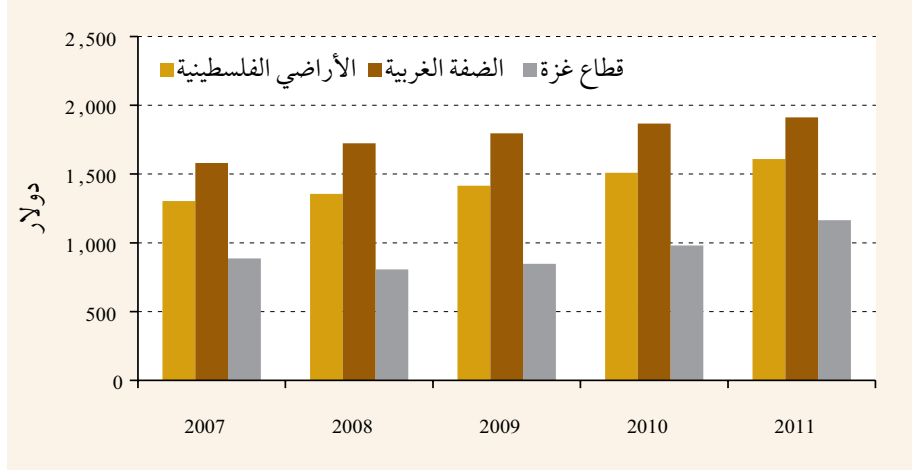
شكل 1-4: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

واصل الاقتصاد الفلسطيني نموه خلال العام 2011 بمستويات مقارنة لما سبقها، وذلك بالرغم من الأزمة المالية الخانقة التي تعانيها الحكومة الفلسطينية منذ منتصف العام. فالبيانات المتاحة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشير إلى أن الناتج المحلي الحقيقي قد نما بحوالي 9.9% خلال العام 2011، مقابل 9.8% خلال 2010، نتيجةً للنمو الملموس الذي شهدته قطاع غزة بنسبة 23.0%، مقابل 5.2% في الضفة الغربية. جاء النمو المرتفع المتحقق في قطاع غزة على

شكل 1-15: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي.

خلفية التعافي المتواصل في الناتج عقب تخفيف القيود الإسرائيلية على استيراد السلع الاستهلاكية، وعلى مدخلات الإنتاج الخاصة بالمشاريع التي تخضع للإشراف الدولي، إلى جانب تزايد الاستيراد من مصر. وفي المقابل، جاء التباطؤ في النمو الاقتصادي في الضفة الغربية على خلفية استمرار سياسة التقشف المالي، وتراجع المساعدات الخارجية، واستمرار القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع.

وتعد نسبة النمو الحقيقي في الأراضي الفلسطينية مرتفعة مقارنة مع الأداء الاقتصادي العالمي ومعدلات النمو في المنطقة. فقد حققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نمواً بمقدار 3.5% خلال العام 2011، بينما نمت الدول المجاورة، كالأردن، ومصر، وإسرائيل بحوالي 2.5%، و1.8%، و4.7% على الترتيب.

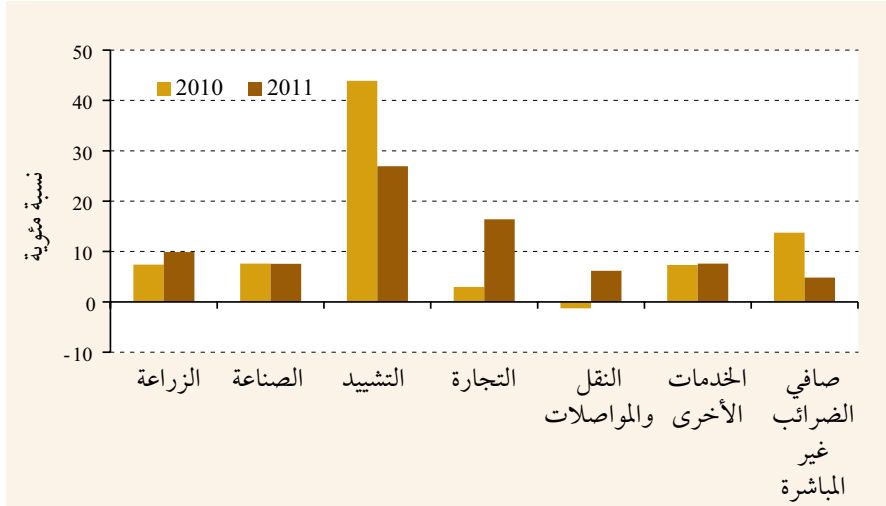
عادةً ما يستخدم التغير في متوسط نصيب الفرد كمؤشر لمستوى الرفاه الاجتماعي في الدول، حيث يبين الأثر الفعلي للنمو الاقتصادي على دخل الفرد، آخذاً بعين الاعتبار معدل النمو السكاني. وفي هذا السياق، ارتفع متوسط نصيب الفرد بحوالي 21% خلال السنوات الخمس الماضية، ليصل إلى 1,609.6 دولار خلال العام 2011. ولكن بالرغم من هذا التحسن، لا يزال نصيب الفرد في الأراضي الفلسطينية أقل مما كان عليه في العام 1999، كما يبقى من ناحية ثانية متواضعاً إذا ما قورن مع نظيره الإسرائيلي، الذي يعادل حوالي 18 ضعفاً من نصيب الفرد الفلسطيني تقريباً.

أما على المستوى الجغرافي، فلم يتجاوز النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الضفة الغربية 2.4% خلال العام 2011، ليصل إلى 1,912.1 دولار، مقابل نمو ملحوظ في غزة بحوالي 18.8%، ليصل إلى 1,164.5 دولار. لكن رغم هذا التباين الملحوظ في نسب النمو بين الضفة الغربية وغزة، إلا أن الفجوة الاقتصادية لا تزال واضحة بين المنطقتين، حيث لم يتجاوز نصيب الفرد في غزة 61% من نظيره في الضفة الغربية خلال العام 2011، مقابل 68% في العام 2006. وبالرغم من ذلك، فقد أسهم التعافي الاقتصادي ومعدلات النمو المرتفعة التي تحققت في قطاع غزة مؤخراً، في جسر جزئي للفجوة الاقتصادية بين الضفة والقطاع، والتي توسعت إثر الحصار الإسرائيلي الخانق في السنوات الماضية.

الأنشطة الاقتصادية

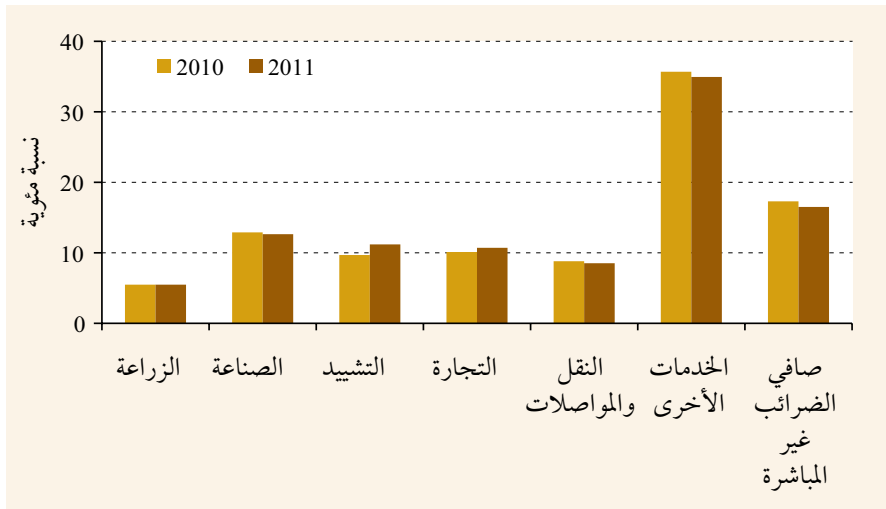
على مستوى النمو في النشاط الاقتصادي، شهدت مجموعة أنشطة الإنتاج السلعي نمواً ملحوظاً بحوالي 14.7% خلال العام 2011، مقارنةً مع 17.8% خلال العام 2010، في إشارة إلى تحسن نسبي في الشق الإنتاجي من الاقتصاد الفلسطيني. في المقابل، نمت مجموعة الأنشطة الخدمية

شكل 1-16: معدلات النمو الحقيقي في الأنشطة الاقتصادية،
2010 و 2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

شكل 1-17: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي
الحقيقي، 2010 و 2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

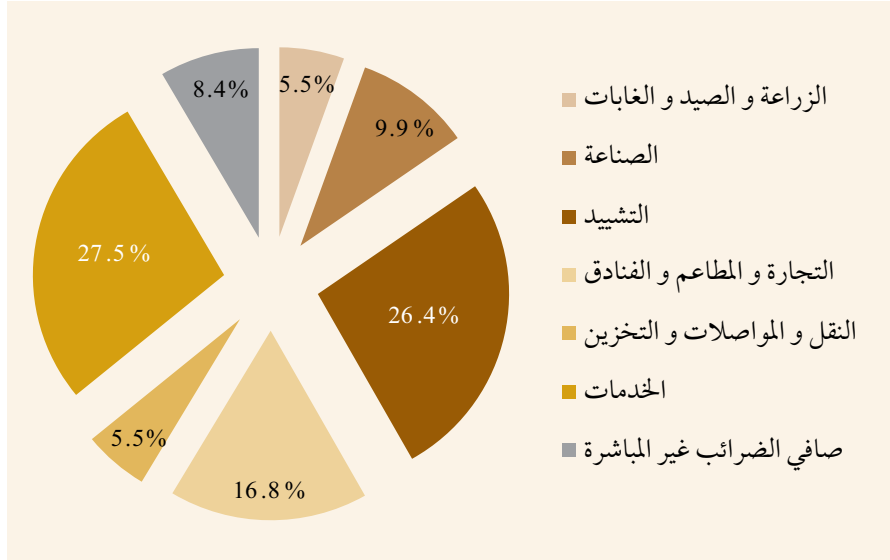
2010. أما على صعيد كل نشاط، فلم يطرأ أي تغيير ملحوظ، حيث تغيرت مساهمة الأنشطة بين العامين 2010 و 2011 في نطاق لا يكاد يذكر، باستثناء نشاط التشييد الذي ارتفع من 9.7% إلى 11.2% خلال العام 2011.

بحوالي 9% خلال العام 2011، مقارنةً مع 5% في العام السابق. في حين تباطأ النمو في الضرائب غير المباشرة إلى حوالي 4.8% خلال العام نفسه، مقارنةً مع 13.8% خلال 2010.

فعلى صعيد مجموعة أنشطة الإنتاج السلعي، شهد قطاع التشييد أعلى مستوى للنمو خلال العام بحوالي 26.9%، تلاه قطاع الزراعة بنسبة 9.9%، ثم القطاع الصناعي بـ 7.6%. أما بالنسبة لمجموعة الأنشطة الخدمية، فقد شهد نشاط التجارة والمطاعم والفنادق أعلى معدل للنمو بحوالي 16.4%، تلاه أنشطة النقل والمواصلات والتخزين بـ 6.2%، في حين نمت بقية أنشطة الخدمات الأخرى بـ 7.6%.

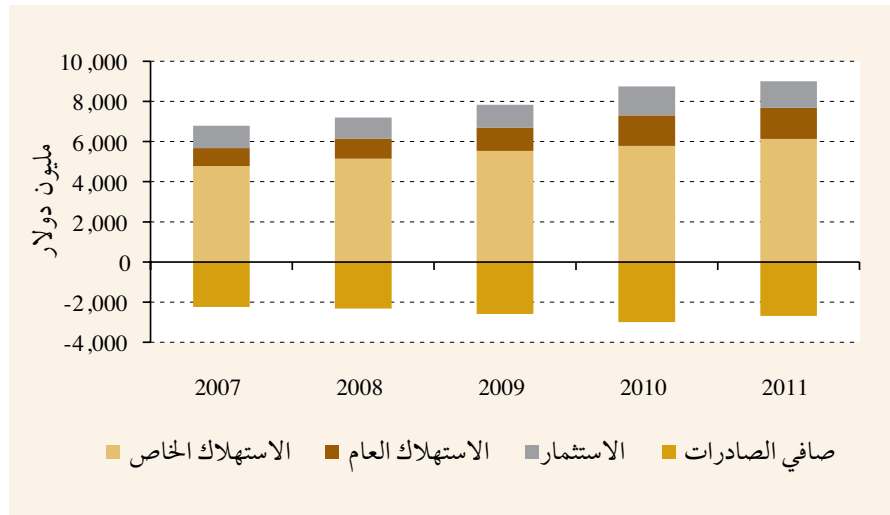
أما على صعيد مساهمة مجموعات الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي، فقد ارتفعت مساهمة أنشطة الإنتاج السلعي من 28.1% إلى 29.3% خلال العام 2011. مقابل استقرار نسبي في مساهمة الأنشطة الخدمية، حيث وصلت هذه المساهمة إلى 54.2%، مقارنة مع 54.6% خلال 2010. في حين تراجع مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى 16.5% من الناتج المحلي، مقابل 17.3% خلال

شكل 1-18: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في معدل النمو الحقيقي، 2011



16.8%، ثم نشاط النقل والمواصلات بنسبة 5.5%، في حين ساهمت بقية أنشطة الخدمات الأخرى بنحو 27.5%.

شكل 1-19: مكونات الطلب الكلي في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

أيضاً، أن نسبة الاستهلاك العام من إجمالي الاستهلاك النهائي آخذة بالتصاعد، بارتفاع حصته من 15.7% عام 2006 إلى 20.3% عام 2011.

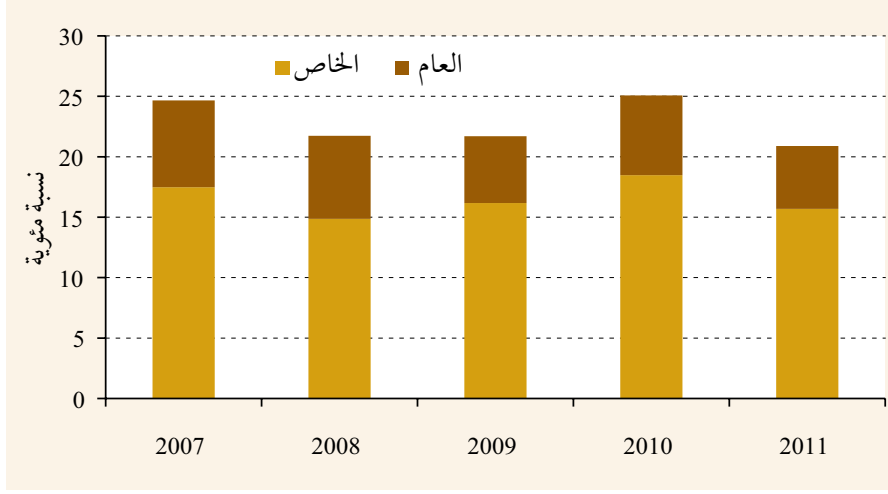
أما فيما يتعلق بمساهمة الأنشطة في معدل النمو^[8]، فبالرغم من أن حصة أنشطة الإنتاج السلعي لا تتجاوز 29.3%، إلا أنها تعتبر مسؤولة عن حوالي 41.8% من النمو المتحقق خلال العام 2011، مقابل مساهمة تصل إلى 49.7% للأنشطة الخدمية. وبالتمعن في مساهمة الأنشطة المختلفة، يتضح أن المحرك الأساسي للنمو في الأنشطة الإنتاجية خلال العام 2011 كان قطاع التشييد بنسبة 26.4%، تلاه القطاع الصناعي بنسبة 9.9%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 5.5%. أما على مستوى الأنشطة الخدمية فقد تمثل محرك النمو في النشاط التجاري بنسبة

الطلب الكلي

شهد العام 2011 نمواً في بعض بنود الطلب الكلي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني وتراجعاً للبعض الآخر مقارنة مع العام 2010، حيث نما كل من الاستهلاك النهائي بشقيه الخاص والعام وكذلك الصادرات، بينما تراجع كل من الاستثمار والواردات. فيما يتعلق بالاستهلاك النهائي، يشكل الاستهلاك الخاص ما يقارب من 82% من إجمالي الاستهلاك بالمتوسط خلال الفترة الماضية، بينما حظي الاستهلاك العام بنحو 18% بالمتوسط خلال نفس الفترة. ولكن من الملاحظ،

[8] مساهمة النشاط في معدل النمو = نسبة النمو في النشاط الاقتصادي خلال 2011 × مساهمة النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي للعام 2010.

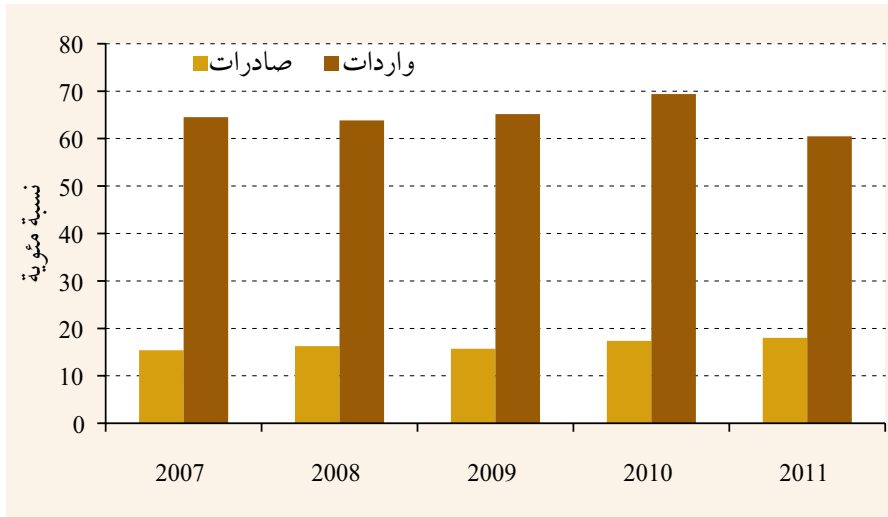
شكل 1-20: الاستثمار الخاص والعام كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2007-2011



المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

خلال العام 2011 مقارنة مع إنفاق تطويري مرتفع خلال العامين 2009 و2010، حيث قامت الحكومة الفلسطينية وبتتمويل خارجي بالقيام بالعديد من مشاريع البنية التحتية والتكوين الرأسمالي خلال هذين العامين، مقارنة مع تراجع ملحوظ في هذا الجانب من الإنفاق خلال العام 2011. هذا التباطؤ في الاستثمار الحكومي أثر سلباً على حصته من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التي تراجعت من 26.4% خلال العام 2010 إلى 24.6% خلال العام 2011.

شكل 1-21: الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الحقيقي، 2007-2011



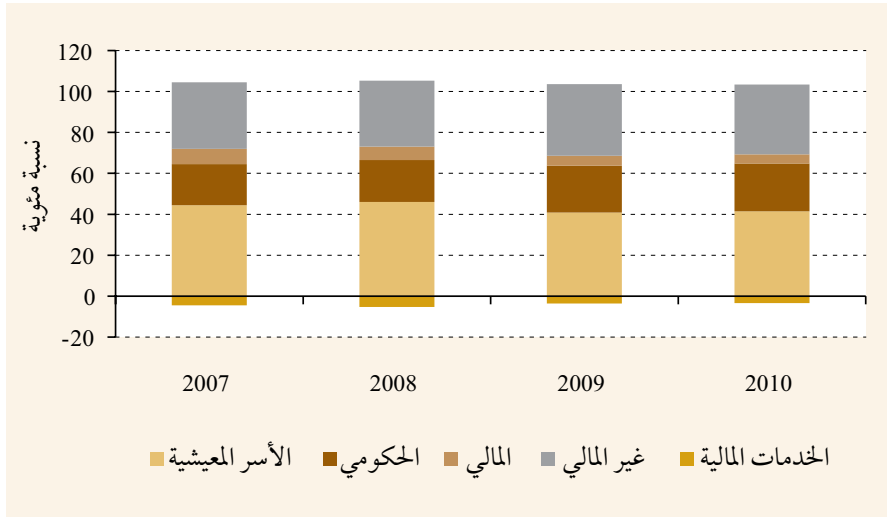
المصدر: تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

كما تشير البيانات إلى أن الاستهلاك الخاص نما بنسبة 6% خلال العام 2011 مقارنة مع نسبة 4.5% خلال العام 2010. ومع ذلك، فقد شكل الاستهلاك الخاص ما نسبته 96.9% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2011 متراجعاً عن مستواه خلال العام 2010 البالغ 100.5%. وفيما يتعلق الاستهلاك الحكومي، تشير البيانات إلى أنه نما خلال العام 2011 بنسبة 2.4% مقارنة مع 31.2% خلال العام 2010. يعود هذا التباطؤ في نسبة النمو إلى التراجع الملحوظ في النفقات التطويرية للحكومة الفلسطينية

كذلك تراجع التكوين الرأسمالي الإجمالي (الاستثمار) الحقيقي خلال العام 2011 بنسبة ملحوظة وصلت إلى 8.4% مقارنة مع نسبة نمو بلغت 26.9% خلال العام 2010^[9]، وذلك على خلفية تراجع الاستثمار الخاص بنسبة 6.7%، وتراجع الاستثمار العام بما نسبته 13.5% بالمقارنة مع العام الذي سبقه. وعلى هذا الأساس تكون حصة الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد تراجعت خلال العام 2011 لتصل إلى 20.9%، مقارنة مع 25.1% خلال العام 2010.

[9] حاول الفريق المعد للتقرير معرفة أسباب تراجع الاستثمار بهذا الشكل، ولكن لا توجد مؤشرات على تراجع الاستثمار على أرض الواقع، بل إن البيانات تشير إلى نمو في الإنتاج وفي كافة القطاعات الاقتصادية خلال العام 2011. كما أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يقدم توضيحاً لهذا التراجع.

شكل 1-22: مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه الناتج المحلي الاسمي بأسعار التكلفة وفق القطاع المؤسسي، 2010-2007

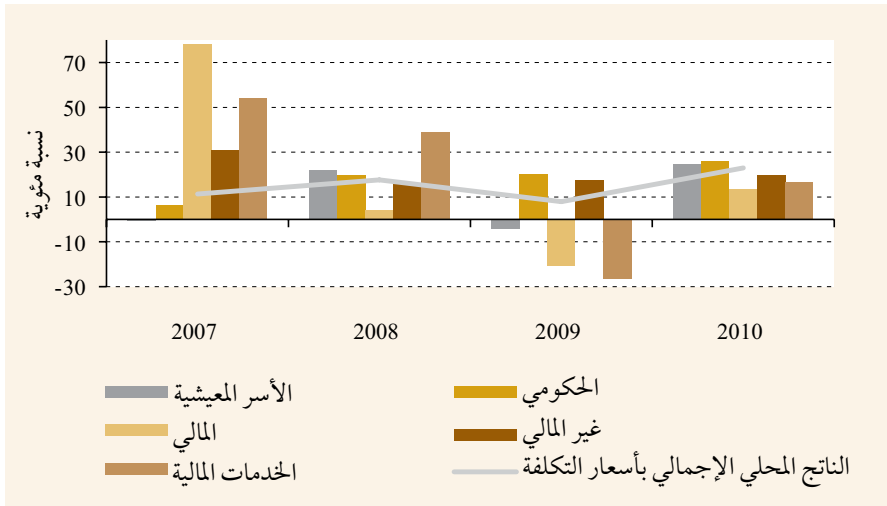


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

خلال العام 2010، بينما تراجعت الواردات بنسبة 4.2% خلال العام 2011 مقارنة مع نسبة نمو وصلت إلى 16.9% خلال العام 2010.

الجدير بالذكر أن حصة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد ارتفعت خلال العام 2011 إلى 18%، مقارنة مع 17.4% خلال العام 2010. مقابل تراجع حصة الواردات إلى 60.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2011، مقارنة مع 69.4% خلال العام الذي سبقه.

شكل 1-23: معدلات نمو القطاعات الاقتصادية المؤسسية، 2010-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

في المقابل، شهد العجز في صافي الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً ملحوظاً خلال العام 2011 بنسبة وصلت إلى 10.3% مقارنة مع ارتفاع خلال العام 2010 وصل إلى 15.4%. كما شكل العجز في صافي الصادرات ما نسبته 42.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011 مقارنة مع 52% خلال العام 2010. يعود التراجع في عجز صافي الصادرات إلى نمو الصادرات من جهة وإلى تراجع الواردات من جهة أخرى. فقد نمت الصادرات بنسبة 14% خلال العام 2011 مقارنة مع نسبة نمو وصلت إلى 21.5%

القطاعات الاقتصادية

يقسم الاقتصاد بشكل عام، حسب نظام الحسابات القومية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1993، إلى قطاعات اقتصادية مؤسسية هي: قطاع الأسر المعيشية^[10]، والقطاع الحكومي، وقطاع الشركات غير المالية، والقطاع المالي. وعند طرح الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة من مجموع إنتاج هذه القطاعات يشكل إنتاج هذه القطاعات مجتمعة

[10] قطاع الأسر المعيشية يشمل المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية.

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة. وبعد إضافة الضرائب غير المباشرة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة يتكون لدينا الناتج المحلي الإجمالي.

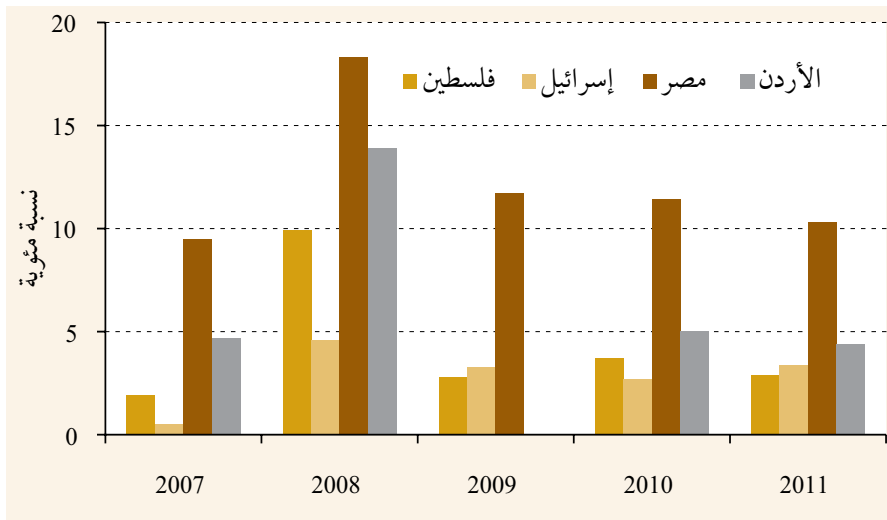
يحظى قطاع الأسر المعيشية في الأراضي الفلسطينية بالحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة، حيث تصل حصة هذا القطاع إلى حوالي 45% بالمتوسط خلال الفترة السابقة. يأتي قطاع الشركات غير المالية في المرتبة الثانية من ناحية الأهمية النسبية بمتوسط يبلغ 32%، بينما تبلغ حصة القطاع الحكومي حوالي 22% في المتوسط. وفيما يتعلق بقطاع الشركات المالية، فإن حصته لا تتجاوز 6% بالمتوسط. هذا ويبلغ نصيب الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة أقل من 5% بالمتوسط.

تشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار التكلفة نما بنسبة 23.0% خلال العام 2010، على خلفية نمو إنتاج كل من قطاع الأسر المعيشية بنحو 24.5%، والقطاع الحكومي بنسبة 26.0% وقطاع الشركات المالية بنسبة 13.5%، وقطاع الشركات غير المالية بنسبة 19.8%. إضافة إلى نمو الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة بنسبة 16.5% خلال العام 2010.

الأسعار، التضخم، والقوة الشرائية

ظلت التقلبات في مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية ضمن مستويات مقبولة نسبياً خلال العام 2011 مقارنة مع الأعوام السابقة، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك من 129.0 إلى 132.7، أي بنسبة 2.9% (مقابل 3.8% في 2010). كما لم تواجه الأراضي الفلسطينية أي تقلبات حادة، أو لا نمطية في مستويات التضخم الشهرية خلال العام.

شكل 1-24: مستويات التضخم في دول مختارة، 2007-2011

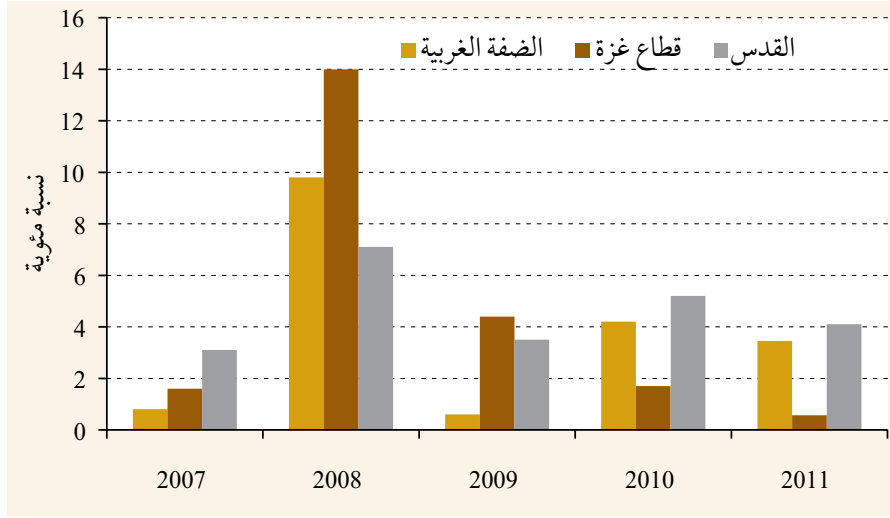


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وصندوق النقد الدولي.

من الجدير بالذكر أن هذه النسبة تعتبر منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بمعدلات التضخم العالمية والإقليمية، وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات أسعار السلع الأساسية خلال العام 2011. فعلى سبيل المثال، ارتفعت مستويات الأسعار العالمية بنسبة 4.8% خلال العام 2011. كما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معدل تضخم مرتفع بلغت نسبته 9.8%، وكذلك بعض الدول المجاورة، كالأردن، 4.4%، ومصر 10.3%.

أما إسرائيل، فقد وصل معدل التضخم إلى حوالي 3.4%، وهو ما يشكل استثناءً في العلاقة بين تقلبات الأسعار في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. فقد جرت العادة أن يفوق معدل التضخم الفلسطيني نظيره الإسرائيلي. وقد يفسر ذلك بالارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار خدمات الإسكان في إسرائيل خلال العام 2011 (فقاعة أسعار المساكن) التي ارتفعت بحوالي 5.9%، في حين لم يتجاوز التضخم في البنود الأخرى 2.7% خلال العام نفسه.

شكل 1-25: مستويات التضخم في الأراضي الفلسطينية،
2011-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وصندوق النقد الدولي.

من الجدير بالذكر أن مستويات الأسعار في الأراضي الفلسطينية تتأثر بشكل أساسي بالتضخم في إسرائيل، كونها الشريك التجاري الأكبر، والمورد الأساسي لمعظم السلع الأساسية.

ويظهر التفاوت واضحاً في مستويات التضخم بين المناطق الجغرافية المختلفة. فقد وصل معدل التضخم في الضفة الغربية إلى 3.5%، مقابل 4.3% في العام 2010. في حين لم يتجاوز معدل التضخم في قطاع غزة 0.6%، مقابل 1.72% خلال العام 2010. يعكس هذا التفاوت في مستويات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع

غزة حجم الاختلافات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة الغربية بشكل أساسي بأسعارها في إسرائيل وحجم الطلب المحلي، بينما تعتمد في قطاع غزة على أسعار السلع المستوردة (أو المهربة عبر الأنفاق) من مصر، ذات الأسعار المنخفضة. فمن ناحية، أسهمت الزيادة في توافر السلع الاستهلاكية وانخفاض أسعار المنتجات البترولية وغيرها المستوردة من مصر في انخفاض الأسعار في قطاع غزة. ومن ناحية أخرى، أسهم انكماش الأسعار في قطاع غزة في الحد من تأثير الارتفاع في الأسعار في الضفة الغربية، والذي يرتبط جزء منه بارتفاع أسعار المحروقات.

كما يعكس مستوى التضخم المتحقق في الأراضي الفلسطينية تقلبات سعرية متفاوتة بين مجموعات السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك، حيث شهدت مجموعتا التبغ والمشروبات، وخدمات المطاعم والمقاهي والفنادق أعلى مستوى من التضخم ضمن الفئات الإثني عشر بنسبة 6.2% و5.9% على التوالي خلال العام 2011، وذلك نتيجة لارتفاع الضرائب المفروضة على مكونات هذه المجموعة. لكن الوزن الأكبر يبقى لمجموعات المواد الغذائية، والمسكن، والنقل المواصلات، حيث تشكل هذه المجموعات الثلاث ما نسبته 58% تقريباً من مجمل الأوزان الترجيحية. فقد ارتفعت أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 2.4% خلال العام 2011، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً في بداية العام 2011. كما ارتفعت أسعار خدمات السكن بحوالي 3%، نتيجة لارتفاع أسعار الوقود ولعدم موائمة العرض للارتفاع المضطرد في الطلب على الإيجار، وكذلك الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي والعقارات في الأراضي الفلسطينية خلال الأعوام القليلة الماضية. إضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار خدمات النقل والمواصلات بحوالي 4.8% نتيجة لارتفاع أسعار الوقود عالمياً وارتفاع الضرائب التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على الوقود. أما بقية المجموعات، فلم يطرأ عليها أي تغيير يذكر.

صندوق 4: القطاع العقاري في الأراضي الفلسطينية

يمثل السكن أحد أبرز أولويات الأسر في المجتمع الفلسطيني وهدف ومحط إدارتها، وهو أحد الطرق لتحسين الظروف المعيشية وتطوير نوعية الحياة وتحسين ظروفهم. وقد شهد القطاع العقاري في الأراضي الفلسطينية نمواً ملحوظاً مع إنطلاق عملية السلام، حيث أجواء التفاؤل والتحسين في مختلف الأنشطة الاقتصادية. واستمر هذا التحسن في القطاع العقاري حتى نهاية عقد التسعينيات، إذ وصلت قيمة المبالغ المستثمرة في قطاع المباني في العام 1999 إلى حوالي 994 مليون دولار. لكن مع اندلاع الانتفاضة الثانية طرأ تراجع واضح في نشاط هذا القطاع كما في القطاعات الأخرى. وتشير البيانات إلى تراجع مساهمة قطاع المباني في الناتج المحلي الإجمالي من 23.8% في العام 1999 إلى نحو 12.3% في عامي 2006 و2007، ثم عادت بعد ذلك للارتفاع من جديد لتصل إلى نحو 18.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2011.

وقد شهدت أسعار الأراضي والمساكن في الأراضي الفلسطينية خلال الفترات الماضية ارتفاعاً متواصلاً، وخصوصاً في مدينة القدس (بسبب جدار الفصل العنصري) ومدينة رام الله (بسبب التركز السكاني والتجاري والوزارى فيها). أما بقية المناطق وإن ارتفعت الأسعار فيها، إلا أنها لا تزال معقولة ولم تصل إلى تلك المستويات الموجودة في مدينة القدس ورام الله. فهل هذا الارتفاع في الأسعار برهان كافي على وجود الفقاعة في الأراضي الفلسطينية، أم أنه مؤشرات جدية على كون السوق العقاري الفلسطيني يعاني من أزمة، خاصة في ظل وجود تباين بين ما يطلبه الجمهور وبين المعروض (mismatch)، أي أن الشقق المعروضة لا تناسب بأسعارها ومساحاتها الشريحة الكبرى من المواطنين الراغبين في اقتناء سكن خاص بهم.

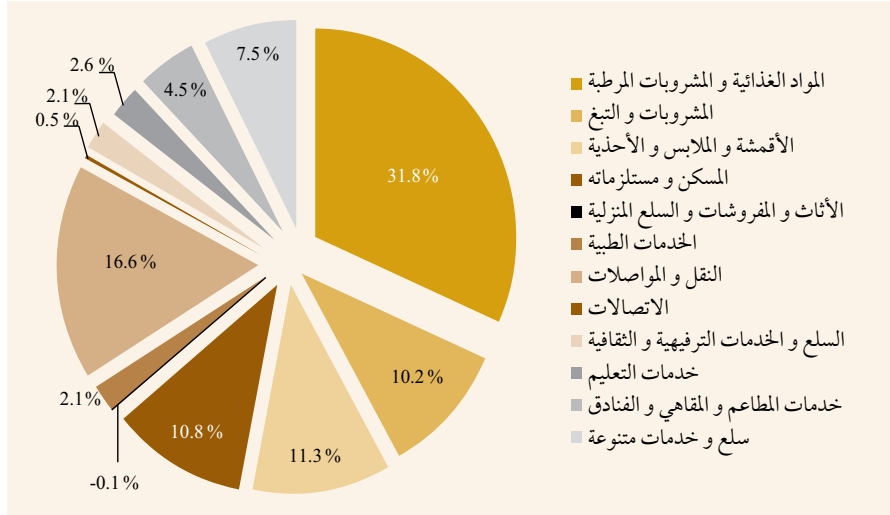
وإذا كان هناك فقاعة عقارية في الأراضي الفلسطينية، فهل هناك انفجار محتمل لهذه الفقاعة، وبمعنى آخر، هل سيتمخض انخفاض الطلب بشكل حاد مع استمرار الزيادة في العرض، عن انخفاض حاد ومفاجيء في الأسعار. فخلال النصف الثاني من عام 2011 على سبيل المثال، لوحظ وجود انخفاض كبير في الطلب على شراء الشقق السكنية في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي أصبح المعروض منها أكثر من المطلوب، ومع ذلك لم تنخفض أسعار الشقق.

من ناحية اقتصادية وفي حال تدهور أسعار الأراضي والمساكن سيكون لها تداعيات سلبية على أداء الاقتصاد الكلي لفترة طويلة من الزمن. لكن في المقابل، ونظراً لكون درجة انكشاف المصارف ومؤسسات الرهن العقاري الفلسطينية على القروض العقارية محدود نسبياً، حيث لا تتعدى قيمة قروض الإسكان والرهن العقاري الـ 429 مليون دولار، أو ما نسبته 12.3% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للمصارف في نهاية عام 2011، إلا أنه يجب عدم الاستهانة بالنتائج المحتملة لإنهيار الأسعار في حال حدوثها.

المصدر:

معهد ماس، ورقة خلفية في جلسة طاولة مستديرة حول السوق العقاري في الأراضي الفلسطينية: هل هناك فقاعة عقارية، 2012.

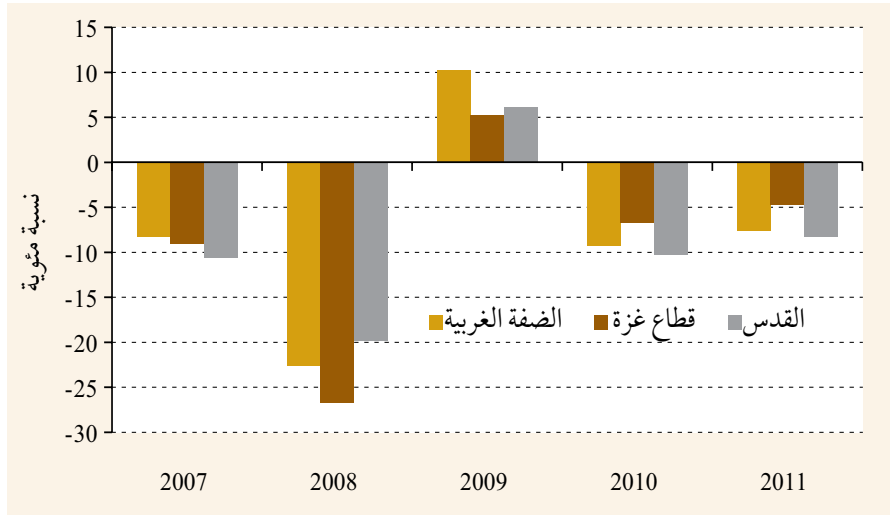
شكل 1-26: مساهمة مجموعات السلع في معدل التضخم، 2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

عاملاً أساسياً في تحديد القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني، وذلك لوجود نسبة لا يستهان بها ممن يتقاضون أجورهم بعملات غير الشيكال الإسرائيلي.

شكل 1-27: نسب التغير في القوة الشرائية للدولار في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البنك المركزي الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بمساهمة هذه المجموعات في معدل التضخم خلال العام 2011، فيتضح أن المساهمة الأكبر كانت للسلع الغذائية بحوالي 31.8%، تلاها خدمات النقل والمواصلات بـ 16.6%، ثم الأحذية والملابس بـ 11.3%، والمسكن بـ 10.8%، والمشروبات والتبغ بحوالي 10.2%.

عادةً ما يرتبط التغير في القوة الشرائية للأفراد بالتغير في الأجور الاسمية ومستويات التضخم في البلد المعني. لكن في الحالة الفلسطينية، يشكل سعر الصرف عاملاً أساسياً في تحديد القوة الشرائية للمواطن الفلسطيني، وقد يكون في ذلك إشارة على أهمية استهداف سعر الصرف^[11] في السياسات المستقبلية كجزء من السياسة النقدية.

يذكر في هذا الإطار، أن القوة الشرائية للشيكال الإسرائيلي قد انخفضت في السوق الفلسطيني بما يعادل نسبة التضخم، البالغة 2.9% على مستوى الأراضي الفلسطينية. بينما انخفضت بحوالي 3.5% و 0.6% في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وذلك بافتراض ثبات الأجور الاسمية. أما بالنسبة للفلسطينيين الذين يتقاضون

^[11] يعمل هذا النظام في صورته الأساسية على تثبيت قيمة العملة المحلية مقابل عملة دولة كبيرة ذات مستوى منخفض من التضخم، بحيث ينتظر منه أن يقرب معدل التضخم في الدولة المطبقة للنظام لمستواه في دولة عملة الربط. ويتميز هذا النظام بالبساطة والوضوح، والعمل على الحد من إمكانية استخدام السياسة النقدية بصورة توسعية لتنشيط الاقتصاد في الأجل القصير، بما قد يتعارض مع أهداف الاستقرار الأطول أجلاً. غير أن الخبرة الدولية في تطبيق هذا النظام أظهرت وجود بعض المشكلات المرتبطة به، وأهمها فقدان استقلالية السياسة النقدية، وعدم إمكانية استخدامها لمواجهة الصدمات الداخلية غير المرتبطة بدولة عملة الربط، كما يمكن أن يعمل هذا النظام على نقل الصدمات التي تواجهها دولة عملة الربط إلى الدولة المطبقة لاحتمالات حدوث هجمات المضاربة على عملتها، وبالتالي تعرضها لأزمات مالية.

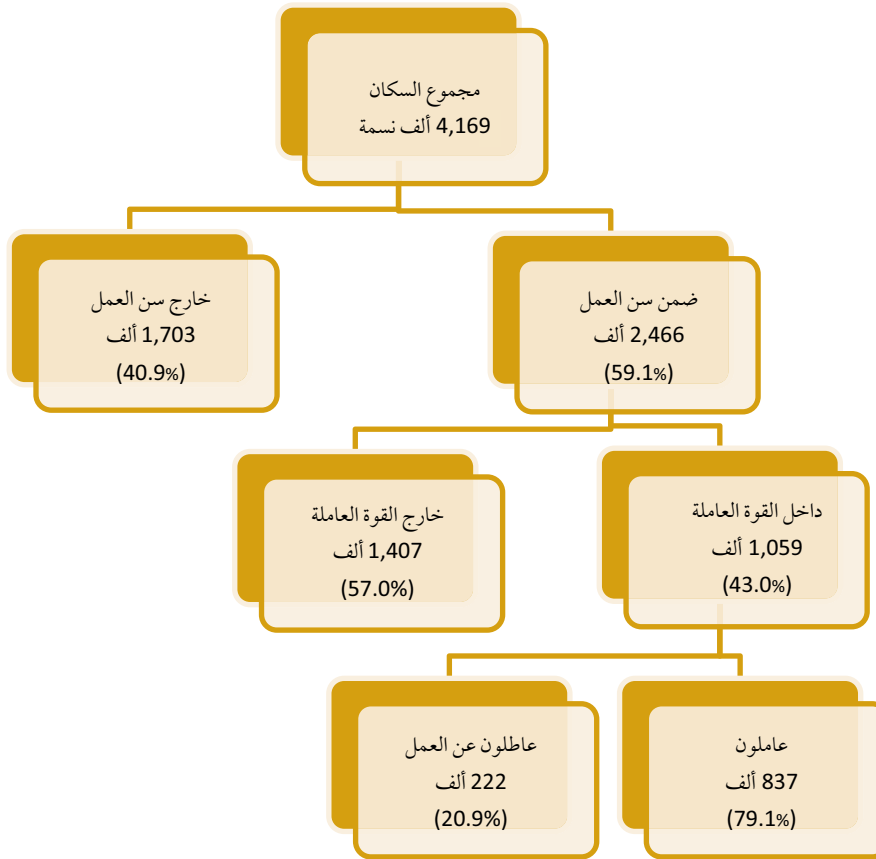
أجورهم بالدولار الأمريكي والدينار الأردني^[12]، فقد انخفضت قوتهم الشرائية بما نسبته 6.6%، وذلك نتيجةً للتضخم أولاً، ولانخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل ثانياً، حيث تراجع متوسط سعر صرفه السنوي بنسبة 3.7% خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010.

القوة العاملة والإنتاجية

بلغ عدد السكان في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2011 حوالي 4.1 مليون نسمة، منهم 2.5 مليون تقريباً (أو 59.1%) ضمن سن العمل (15 سنة فأكثر). من ضمن هذه الفئة، شكلت القوة العاملة الفلسطينية ما نسبته 43% (أو 1.1 مليون عامل) خلال العام 2011، مقارنة مع 41.1% خلال العام 2010. وقد توزعت قوى العمل على جناحي الوطن بنسبة 45.5% في الضفة الغربية، مقابل 38.4% في قطاع غزة. أي أن نحو ربع عدد السكان في الأراضي الفلسطينية يعملون أو يبحثون عن عمل، في حين أن الجزء الأكبر من السكان في سن العمل لا يسهمون بأنشطة منتجة، مما يمثل خسارة للمجتمع. وبالرغم من أن هذه النسبة (43%) أفضل مما كانت عليه خلال السنوات الماضية، إلا أنها ما زالت منخفضة مقارنة مع كثير من الدول العربية والدول المجاورة، حيث بلغت هذه النسبة في كل من مصر والأردن نحو 50%، وفي إسرائيل حوالي 57%.

ويعبر معدل المشاركة في قوة العمل عن مدى استغلال الموارد البشرية في الاقتصاد، وبالتالي فإن تحسين هذا المعدل قد يتطلب تضافر العديد

شكل 1-28: توزيع السكان الفلسطينيين حسب حالة العمل – منتصف الفترة، 2011



المصدر: مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2011. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

من الجهود لتشجيع القطاع الخاص على خلق مزيد من فرص العمل من خلال توفير بيئة استثمارية وحوافز مناسبة لتعزيز قدرته على المنافسة، ودعم وتشجيع المشاريع الصغيرة من خلال تسهيل حصولها على التمويل، وزيادة إنتاجية العامل من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، ورفع مساهمة المرأة في قوة العمل.

العمالة

ارتفع عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنسبة 12.6% خلال العام 2011، ليصل إلى 837 ألف عامل (71% في الضفة الغربية و29% في قطاع غزة)، مقارنة مع 744 ألف عامل في العام 2010. أما فيما يتعلق بتوزيع العاملين على القطاعات،

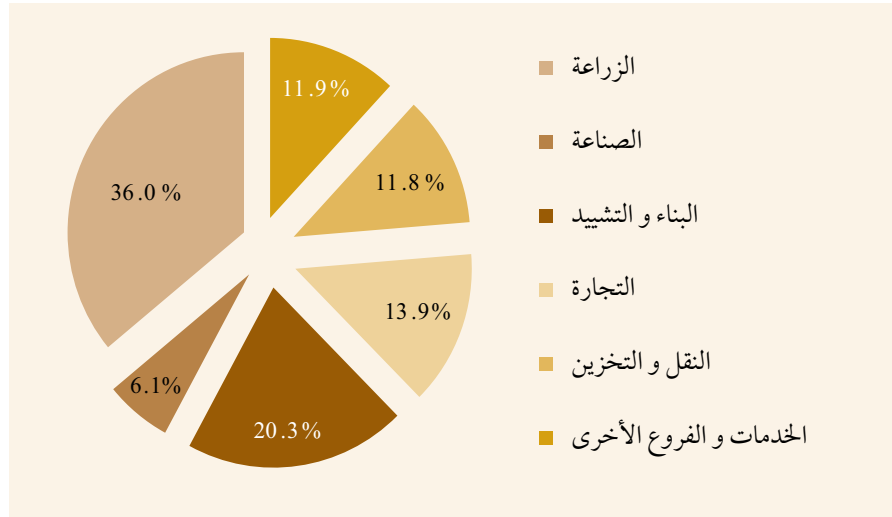
[12] تم افتراض تساوي الانخفاض في القوة الشرائية للأجور بالدولار الأمريكي والدينار الأردني نظراً لثبات سعر الصرف بين العملتين نسبياً.

فبالرغم من ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام بنسبة 5.4% خلال العام 2011، ليصل إلى 188 ألف عامل، إلا أن نسبة العاملين في هذا القطاع انخفضت من 24% إلى 22.5% من مجمل العاملين. يأتي هذا الانخفاض في إطار استمرار سياسة تقنين التوظيف في القطاع العام التي تبنتها الحكومة الفلسطينية خلال الأعوام الماضية. وفي نفس السياق، ارتفعت نسبة العاملين الفلسطينيين في القطاع الخاص إلى 67.5% خلال العام 2011، مقابل 65.5% في العام 2010.

يذكر أن قطاع غزة شهد التركيز الأكبر في التغيرات في نسب العاملين في القطاعين العام والخاص، حيث انخفضت نسبة العاملين في القطاع العام في غزة من 46.1% إلى 39.6% خلال العام 2011. مقابل ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخاص من 53.9% إلى 60.4% خلال العام نفسه، وذلك جراء تزايد التوظيف في المشاريع الخاضعة للإشراف الدولي على خلفية تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على القطاع منذ منتصف العام 2010.

في المقابل، وعلى الرغم من ارتفاع عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات خلال العام 2011 إلى نحو 84 ألف عامل، إلا أن نسبتهم من إجمالي القوى العاملة ظلت عند نفس المستويات منذ العام 2009، وبالغلة في حدود 10% من القوى العاملة. يذكر أن كافة العاملين

شكل 1-29: توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، 2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الفلسطينيين في إسرائيل هم من الضفة الغربية، حيث يمنع العمال الفلسطينيون المقيمون في غزة من العمل في إسرائيل والمستوطنات منذ العام 2005.

أما على صعيد توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية، فلا يزال قطاع الخدمات محافظاً على الصدارة من حيث عدد العاملين، وذلك بالرغم من الانخفاض الطفيف في التوزيع النسبي للعاملين خلال العام 2011 (من 38.3% إلى 36%).

بالمقابل، ارتفعت نسبة العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق

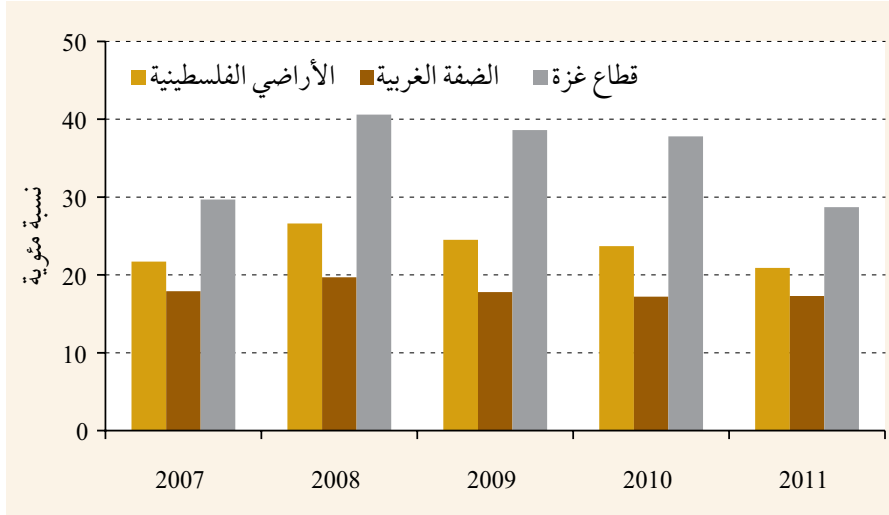
من 19.3% إلى 20.3% خلال العام نفسه. في حين لم يطرأ أي تغيير ملموس على التوزيع النسبي للعاملين على القطاعات الأخرى.

البطالة

إن توفير فرص عمل جديدة بالكم اللازم لاستيعاب تراكم البطالة القائمة حالياً، إضافة إلى الداخلين الجدد إلى سوق العمل، يعتبر من أهم تحديات التنمية الاقتصادية. وهي مهمة تحتاج إلى مجهودات ضخمة في ظل الطاقات الإنتاجية المحدودة، والنمو السكاني المرتفع نسبياً، ومن ثم تسارع تزايد أعداد القوى العاملة.

إن زيادة فرص العمل سنوياً بحاجة إلى زيادة الموارد المتاحة للاستثمار بمعدلات تفوق المعدلات السائدة حالياً، وذلك حتى يتمكن الاقتصاد من تحقيق معدل نمو قادر على توفير فرص عمل بمعدل أعلى من معدل نمو الداخلين الجدد إلى سوق العمل وذلك لاستيعابهم واستيعاب نسبة من البطالة القائمة. وهذا يتطلب مزيداً من التحفيز وتحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات والمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

شكل 1-30: معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011

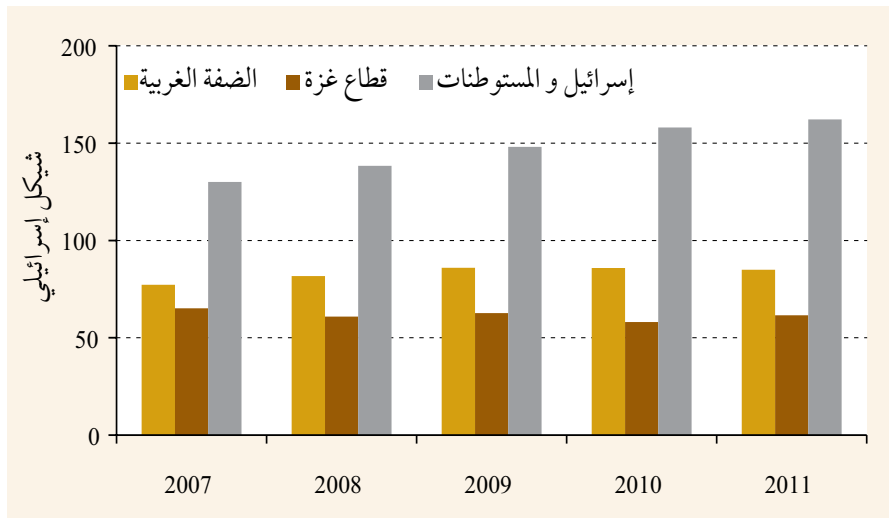


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

حيث لا يزال أكثر من خمس القوى العاملة تقريباً عاطلاً عن العمل، مقارنةً مع 12.9% في الأردن، و10.4% في مصر، و5.6% في إسرائيل.

وفيما استقر معدل البطالة في الضفة الغربية خلال العام 2011 عند 17.3%، في إشارة إلى التأثير المحدود للنمو الاقتصادي على البطالة جراء استمرار التضيق والقيود المفروضة على القطاعات كثيفة العمالة، خصوصاً في المناطق الواقعة تحت السيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية والمعروفة بمناطق (ج). في المقابل، انخفض معدل البطالة في قطاع غزة بشكلٍ ملموس، ليصل إلى 28.7%، مقابل 37.8% في العام 2010، على خلفية ارتفاع نسبة التوظيف في المشاريع الخاضعة للإشراف الدولي، والتي قد تتخذ الطابع المؤقت، الأمر الذي يهدد بعودة معدلات البطالة إلى الارتفاع من جديد.

شكل 1-31: معدل الأجر اليومي الاسمي للعمال الفلسطينيين، 2007-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يذكر أن معدلات البطالة واصلت انخفاضها التدريجي خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك نتيجةً لتحسن الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو المرتفعة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال الفترة نفسها، خاصةً وأن التحسن التدريجي في النشاط الاقتصادي في قطاع غزة زاد من استيعاب سوق العمل للعاملين الجدد. حيث انخفض معدل البطالة خلال العام 2011 إلى 20.9%، مقارنةً مع 23.7% في العام 2010. بالرغم من ذلك، يبقى معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية أعلى منه في الدول المجاورة،

يذكر أن معدلات البطالة ترتفع بشكلٍ واضح بين الإناث (28.4% خلال العام 2011)، وبين الشباب من الفئة العمرية 15 - 24 بواقع 35.7% خلال العام نفسه. وهو ما يعكس خللاً هيكلياً في سوق العمل، يحد من قدرته على استيعاب هذه الفئات من الباحثين عن عمل.

معدل الأجر اليومي

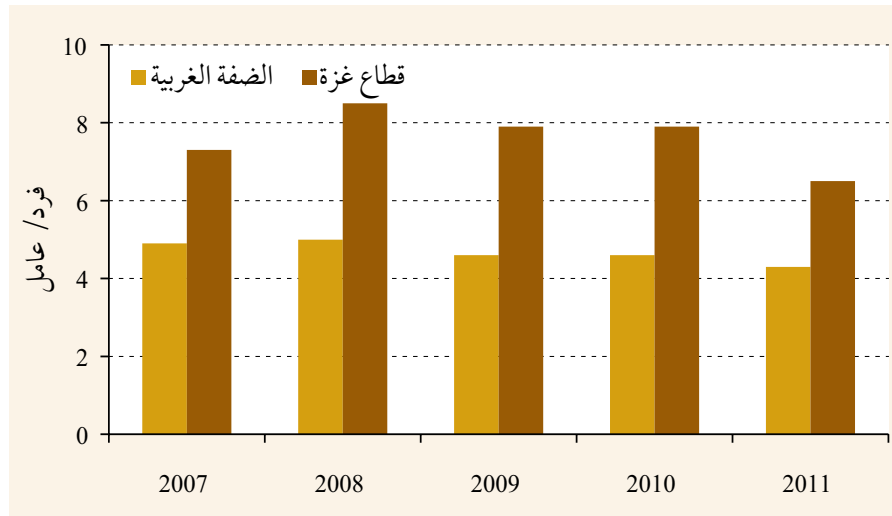
بقي معدل الأجر اليومي الاسمي في الأراضي الفلسطينية مستقرًا عند 91.7 شيكل إسرائيلي خلال العامين 2010 و2011، حيث لم

يطراً أي تغيير ملموس على معدل الأجر الاسمي في الضفة الغربية، والذي انخفض بنسبة طفيفة 0.9% ليبلغ 85 شيكل خلال العام 2011 مقارنة مع العام 2010. في حين ارتفع كل من معدل الأجر اليومي للعاملين في كلٍ من قطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات بواقع 5.8% و2.7% على الترتيب.

أما فيما يتعلق بالأجر اليومي الحقيقي، فقد تمخض الاستقرار النسبي للأجر الاسمي للعامل في الأراضي الفلسطينية، في ظل معدل تضخم وصل إلى 2.9%، عن انخفاض الأجر الحقيقي للعامل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية بنفس النسبة (أي 2.9%) قياساً على ما كان عليه في العام 2010. كما انخفض الأجر الحقيقي للعامل في الضفة الغربية بحوالي 4.4%، وكذلك أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات انخفض بحوالي 0.8%. في المقابل، ارتفع الأجر الحقيقي للعامل في قطاع غزة بحوالي 5.2%، آخذين بعين الاعتبار الاختلاف في مستويات تضخم الأسعار في المناطق الفلسطينية.

ورغم أن هذه الأرقام تشير إلى تحسن ملموس في أجر العامل الفلسطيني في قطاع غزة خلال العام 2011، إلا أن الفروقات في الأجور تبقى جليةً بين العاملين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، وبين العاملين في الضفة الغربية وإسرائيل والمستوطنات من جهة ثانية، في إشارة إلى حجم التباين الاقتصادي بين هذه المناطق، لا سيما أن قطاع غزة لا يزال يعاني من حصار إسرائيلي خانق منذ عام 2005. كما لا يزال أجر العامل في غزة أقل بحوالي 38% عن أجر العامل في الضفة الغربية، وأقل بـ 62% عن أجر العامل الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات.

شكل 1-32: معدل الإعالة الاقتصادية، 2007-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

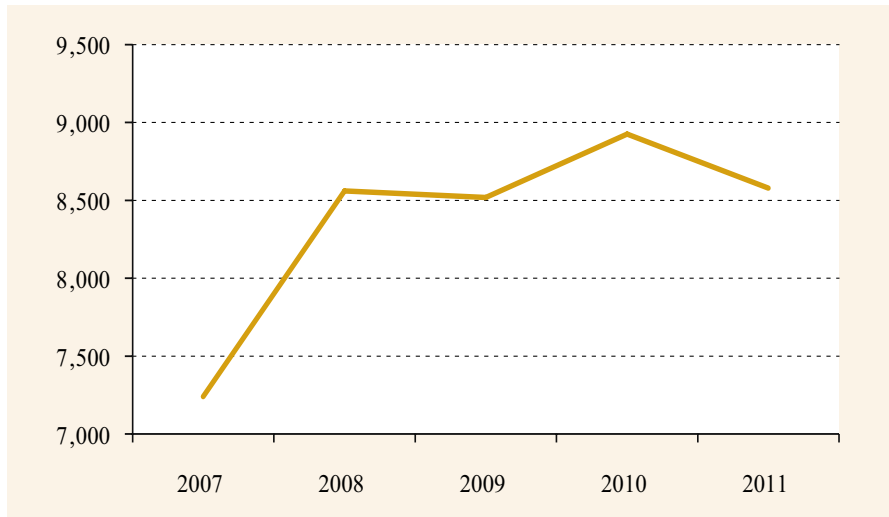
معدل الإعالة الاقتصادية

يرتبط معدل الإعالة الاقتصادية بمعدل المشاركة في القوى العاملة، ويعتبر مؤشراً على حجم العبء الاقتصادي الذي يتحمله الأفراد العاملون في المجتمع، ويعرف على أنه عدد الأفراد الذين يعيّلهم كل فرد عامل. وعليه، فالزيادة في عدد العاملين بأكثر منها في عدد السكان تعمل على تخفيف العبء الاقتصادي على الفرد العامل. وهو ما حدث في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011، حيث استقر معدل النمو السكاني حول الـ 3% خلال العام 2011، مقابل ارتفاع يقارب الـ 12.6% في عدد العاملين.

نتيجةً لما سبق، انخفض معدل الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية إلى 5.0 أفراد لكل عامل خلال العام 2011، مقابل 5.4 أفراد في العام السابق (أي أن الشخص الذي يعمل، يعيّل نفسه ويعيّل أربعة اشخاص آخرين معه). كما تراجع هذا المعدل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 4.3 و6.5 أفراد لكل عامل على الترتيب خلال العام نفسه. ويشكل هذا الانخفاض مؤشراً على تحسن قدرة السوق الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة نتيجة النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة.

الإنتاجية

شكل 1-33: معدل الإنتاجية للعامل الفلسطيني بالدولار، 2007-2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بالرغم من النمو الاقتصادي، شهدت إنتاجية العامل الفلسطيني^[13] انخفاضاً بحوالي 3.9% خلال العام 2011، مقارنةً مع العام 2010، وذلك بتراجعها من نحو 8,332 دولار/عامل إلى 8,293 دولار/عامل. من الجدير بالذكر أن إنتاجية العامل الفلسطيني شهدت اتجاهًا متصاعدًا في الغالب خلال الفترة 2007-2010 تزامنًا مع النمو الاقتصادي الملحوظ خلال تلك الفترة. إلا أن العام 2011 يشكل استثناءً لهذه النزعة، والذي يمكن

تفسيره بارتفاع عدد العاملين خلال هذا العام بحوالي 12.6%، مقارنةً مع نمو بنسبة 9.9% في الناتج المحلي الإجمالي.

الفقر

بالرغم من النمو الذي حققه الاقتصاد الفلسطيني، لم يطرأ تغيير يذكر على مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2011، فلا يزال ربع الفلسطينيين تقريباً دون خط الفقر. فقد أظهرت البيانات استقراراً نسبياً في مستوى الفقر في الأراضي الفلسطينية عند حدود 25.8% من إجمالي السكان خلال العام 2011، مقارنةً مع 25.7% خلال العام 2010. أما على المستوى الجغرافي، فبالرغم من التحسن الاقتصادي الملموس في قطاع غزة مقارنةً مع الضفة الغربية، إلا أن مستويات الفقر ارتفعت في القطاع من 38.0% إلى 38.8% خلال العام 2011، مقابل انخفاضها في الضفة الغربية من 18.3% إلى 17.8% خلال العام نفسه.

يجدر بالذكر أن خط الفقر لأسرة مكونة من خمس أفراد بلغ 2,293 شيكلاً إسرائيلياً خلال العام 2011، كما بلغ خط الفقر المدقع حوالي 1,832 شيكلاً إسرائيلياً خلال العام نفسه.

الآفاق الاقتصادية

ينظر إلى الاقتصاد الفلسطيني على أنه اقتصادٌ هش عرضةٌ للتأثر بشكلٍ سريعٍ بالتغيرات المحيطة به، وخصوصاً تلك المتعلقة بالاقتصاد الإسرائيلي، نظراً لارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي من حيث العمالة والتجارة، الأمر الذي يزيد من صعوبة التنبؤ واستقراء مستقبل هذا الاقتصاد. وبالرغم من ذلك، عكفت سلطة النقد خلال الفترة الماضية على بناء مجموعة نماذج اقتصادية (رياضية وقياسية) للتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط والطويل، وذلك بهدف توجيه القطاع المالي بشكلٍ عام، والقطاع المصرفي بشكلٍ خاص، ولضمان استقراره والحفاظ على سلامته، وممارسة دورها كمستشار اقتصادي ومالي للحكومة.

[13] الإنتاجية = القيمة المضافة / عدد العاملين.

وتشير النتائج المستخلصة من هذه النماذج إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سوف يستمر بالنمو خلال العامين 2012 و2013 ولكن بوتيرة أقل مما حققه خلال السنوات الماضية. يأتي هذا النمو مدعوماً بالتعافي الاقتصادي وتحسن الأوضاع في قطاع غزة من جهة، واستمرار الإصلاحات المالية التي تقوم بها الحكومة الفلسطينية لتعزيز الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية من جهة ثانية. غير أن هذا التحسن يبقى مرهوناً بمخاطر الأوضاع السياسية، والإجراءات الإسرائيلية، واستمرار التدفق المنتظم للدعم الخارجي.

بناءً على ما سبق، تشير توقعات سلطة النقد الفلسطينية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية سينمو بنسبة 6.1% و6.2% خلال العامين 2012 و2013، مقارنةً مع نسبة نمو بلغت 9.9% خلال العام 2011. ويعكس هذا التباطؤ في النمو التراجع المتوقع في الإنفاق الحكومي، وخاصةً الإنفاق الاستثماري، وكذلك التراجع المتوقع في الاستثمار الخاص. وفيما يتعلق البطالة، فتشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة البطالة خلال العامين 2012 و2013، لتصل إلى 21.6% و22.1% على التوالي، مقارنةً مع 20.9%، متأثرةً بتراجع الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص. أما أسعار السلع والخدمات، فيتوقع أن ترتفع بنسبة 3.1% خلال العام 2012، مقارنةً مع 2.9% خلال العام 2011، عاكسةً الارتفاع المتوقع في تكاليف الواردات.

صندوق 5: التنبؤات الاقتصادية في سلطة النقد الفلسطينية

سلطة النقد كغيرها من البنوك المركزية تسعى في المدى الطويل إلى تعزيز استخدام عمليات التنبؤ والنمذجة لمساعدتها في عملية اتخاذ السياسات، خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية، وكذلك لمساعدتها على القيام بدورها في تقديم النصح والمشورة للحكومة والمؤسسات الأخرى، إلى جانب مناقشة هذه التنبؤات والسياسات مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى استخدامها أيضاً في الدراسات والبحوث المختلفة.

وقد شرعت سلطة النقد خلال الفترة الماضية، وفي إطار سياستها للتحويل إلى بنك مركزي كامل الصلاحيات، إلى تعزيز قدراتها الذاتية في مجال التنبؤ والتحليل الاقتصادي ورفدها بالخبرات المناسبة، بهدف التحوّل من نهج استقراء الماضي إلى استقراء المستقبل. ولهذه الغاية، قامت سلطة النقد ببناء وتطوير العديد من النماذج الرياضية والقياسية، للاستفادة منها في مجال التنبؤات الاقتصادية، قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى. ومن هذه النماذج ما يلي:

- نموذج هيكلية " للاقتصاد الفلسطيني (Structural Model): تم بناء هذا النموذج لاستخدامه في عملية التحليل والتنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية طويلة المدى، وضمن سيناريوهات مختلفة. ويستخدم هذا النموذج لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الرئيسية والعوامل التي تؤثر في مستوياتها واتجاهها. كما يستخدم أيضاً في قياس فاعلية واثار السياسات المالية والاقتصادية المختلفة على الأداء الاقتصادي والتضخم وميزان المدفوعات. علماً بأن هذا النموذج يتضمن النماذج الفرعية التالية: الأول لتحليل جانب العرض للاقتصاد الفلسطيني تم فيه دراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على إنتاج السلع والخدمات، والعوامل التي تحدد الطلب على عوامل الإنتاج وآلية تحديد الأسعار للمنتجات من السلع والخدمات والعوامل المؤثرة في تحديد الأجور. والثاني تم فيه بناء نموذج لتحليل جانب الطلب للاقتصاد الفلسطيني حيث تم التركيز على عناصر جانب الطلب الرئيسية، ممثلة بالاستهلاك والاستثمار الخاص، إلى جانب حساب الدخل ورأس المال للقطاع المنزلي، أما النموذج الثالث فيعني بتحليل والتنبؤ بمتغيرات القطاع الحكومي ويهدف إلى تحليل أنشطة القطاع الحكومي ودراسة العوامل التي تؤثر في إنتاجيته والقيمة المضافة لذلك القطاع، وتم تحديد العوامل التي تؤثر في معدل الأجر اليومي والإنفاق الاستهلاكي للقطاع الحكومي، أما النموذج الرابع فيعني بالتجارة الدولية في الأراضي الفلسطينية وتم فيه تحليل وفحص العلاقة بين التجارة الدولية والمنافسة الدولية

تنبؤات		فعلي	المؤشر
2013	2012	2011	
معدل النمو السنوي			
6.2	6.1	9.9	الناتج المحلي الإجمالي
6.3	6.7	10.6	القيمة المضافة للقطاع الخاص
-	3.1	2.9	معدل التضخم
22.1	21.6	20.9	معدل البطالة
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
106.2	104.3	97.0	الاستهلاك الخاص
10.0	11.5	21.3	الاستثمار الخاص
14.2	14.5	18.0	إجمالي الصادرات
53.9	54.8	60.1	إجمالي الواردات

على المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والأجنبية من جانب، والعلاقة مع السياسة النقدية المستقبلية في الأراضي الفلسطينية من جانب آخر.

• نموذج "البرمجة المالية" (Financial Programming)

يستخدم هذا النموذج بشكل موسع في العديد من البنوك المركزية وهو احد أهم النماذج التي يُعنى بها صندوق النقد الدولي ويعتمد عليها بشكل كبير في تحليل سياسات الدول

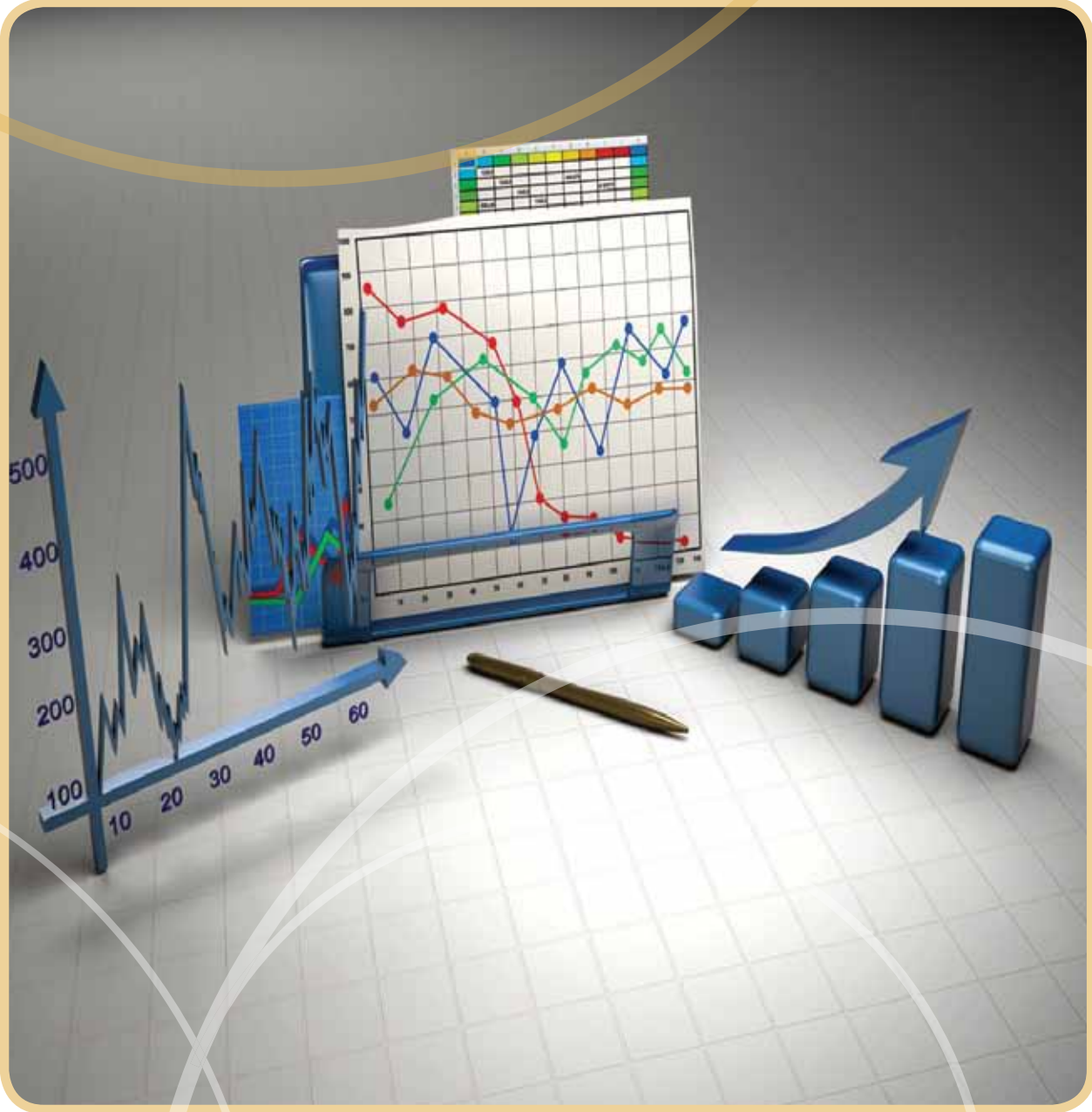
الأعضاء. ويقدم هذا النموذج مجموعة من التدابير والإجراءات الاقتصادية الهادفة إلى إزالة الاختلال بين الطلب والعرض الكلي في الاقتصاد، وذلك من خلال التحليل والتنبؤ السنوي (متوسط المدى) للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد: القطاع الحقيقي، والقطاع الخارجي، والقطاع الحكومي، والقطاع النقدي. وتم بناء البرنامج بافتراض وجود علاقة قوية بين المتغيرات المالية في الاقتصاد (المالية والنقدية) والمتغيرات غير المالية (الدخل ومستوى الأسعار). وجاء ذلك الافتراض انعكاساً لحقيقة هامة من واقع تجارب الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي وهي أن السياسات المالية غير المناسبة كانت في حالات عديدة سبباً رئيساً في اختلال أوضاع القطاع الخارجي.

• نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation): تم بناء هذا النموذج بهدف الحصول على تنبؤات سريعة وقصيرة الأجل وبشكل ربع سنوي للناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات سريعة الدورية (ربع سنوية أو شهرية). وتم إتباع منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في عملية تصميم النموذج نتيجة لعدم وجود سلاسل زمنية طويلة الأجل كافية من اجل بناء نموذج هيكلي ربع سنوي للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية. وتم التوصل في هذا النموذج إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الربع السنوي يمكن اشتقاقه من خلال بعض المتغيرات الخارجية والتي تم تحديدها في نموذج سلطة النقد الهيكلي السنوي (مثل الناتج المحلي الربع سنوي في إسرائيل، عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، ... الخ) إلى جانب بعض المتغيرات المحلية وأهمها أنشطة البناء في الأراضي الفلسطينية والتي تم رصدها من خلال عدد رخص الأبنية الممنوحة في الأراضي الفلسطينية وبشكل ربع سنوي.

• نموذج التضخم (Inflation Model): تم تطوير هذا النموذج للتنبؤ بمعدل التضخم في فلسطين، وتحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على التضخم. ويستخدم هذا النموذج لإصدار تنبؤات قصيرة ومتوسط المدى حول التضخم (ربع سنوي وعلى مدى سنة كاملة)، وذلك من خلال إتباع منهجية تحليل التكامل المشترك (Cointegration analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

الفصل الثاني

تطورات مالية الحكومة



نظرة عامة

بالرغم من الصعوبات المالية التي تواجه السلطة الفلسطينية، إلا أن بيانات المالية العامة تشير إلى تحسن ملموس في أداؤها في عام 2011، حيث استطاعت ترشيد وتقليل النفقات، وزيادة حجم الإيرادات، الأمر الذي أدى إلى تراجع العجز الجاري للعام الثالث على التوالي. ويعزى هذا التحسن إلى جهود الحكومة الحثيثة في الأعوام الماضية في مجال ضبط الإنفاق الحكومي وتخفيض الاعتماد على المساعدات الخارجية، التي تراجعت بشكل ملحوظ خلال العام 2011.

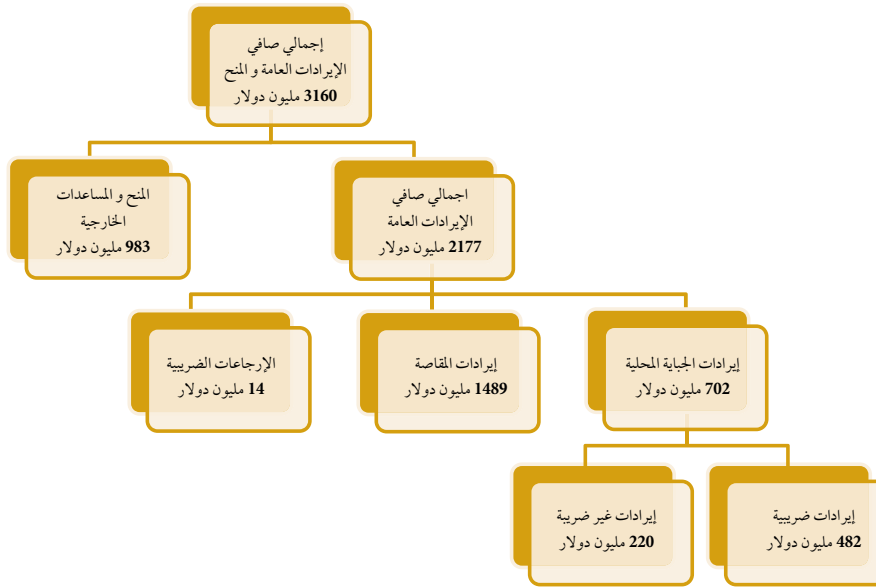
من جانبٍ آخر، تشير البيانات إلى ارتفاع كبير في حجم الدين العام وتراكم متأخرات المدفوعات المحلية خلال العام نفسه، وهو ما يشير إلى استمرار النقص في مصادر التمويل الذاتي، وعدم قدرة الإيرادات المحلية على تغطية النفقات. مما يشير ضمناً إلى حاجة الحكومة إلى رفع إيراداتها المحلية وإيجاد طرق جديدة لتقليل أكبر في النفقات العامة.

الإيرادات

تعتمد السلطة الفلسطينية في إيراداتها على ثلاثة مصادر أساسية:

1. إيرادات الجباية المحلية (إيرادات ضريبية وغير ضريبية).
2. إيرادات المقاصة، التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية حسب اتفاقية باريس الاقتصادية.
3. المنح والمساعدات الخارجية، التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، سواء بهدف دعم الموازنة، أو تنفيذ مشاريع تطويرية.

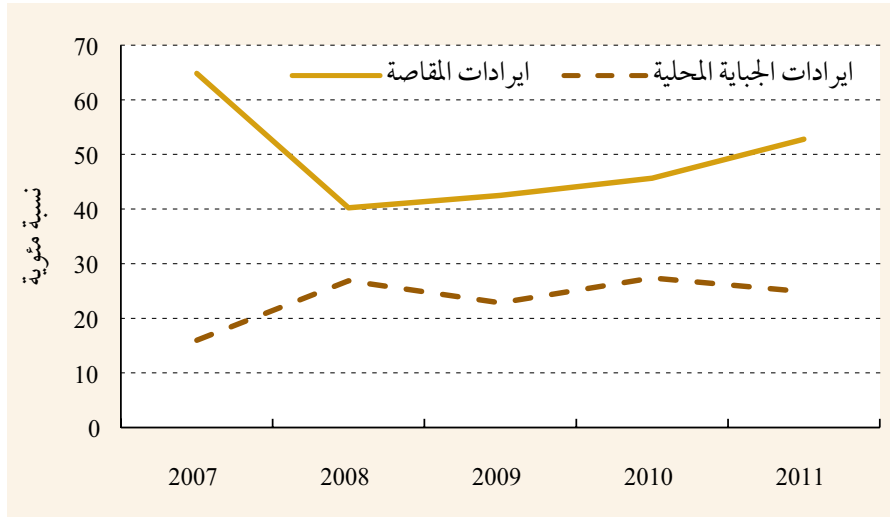
شكل 2-1: هيكل إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح في فلسطين، 2011



المصدر: وزارة المالية.

تشير بيانات المالية العامة أن العام 2011 قد شهد تراجعاً بسيطاً في إجمالي إيرادات الجباية المحلية، مقابل زيادة ملموسة في إيرادات المقاصة، وذلك على عكس الوضع في العام 2010 الذي شهد زيادة ملحوظة في كل من إيرادات الجباية المحلية وإيرادات المقاصة على حد سواء. وفيما يلي تفصيل للتطورات التي حصلت على إيرادات السلطة الفلسطينية خلال العام 2011.

شكل 2-2: الإيرادات المحلية والمقاصة كنسبة من النفقات الجارية، 2011-2007



المصدر: وزارة المالية.

1. شهدت إيرادات الجباية المحلية تراجعاً نسبياً بنحو 5.8% خلال العام 2011، مقارنةً بالعام السابق، لتبلغ نحو 702 مليون دولار وفق الأساس النقدي، متأثرة بتباطؤ النمو الاقتصادي. الجدير بالذكر أن الإيرادات المتحققة شكلت حوالي 86.4% من المبلغ المستهدف في الموازنة العامة للعام 2011، والبالغ 812 مليون دولار. ويعزى

التراجع في إيرادات الجباية المحلية إلى انخفاض الشق غير الضريبي منها (الإيرادات غير الضريبية) بنحو 19%، لتبلغ نهاية عام 2011 حوالي 220 مليون دولار، وذلك لقيام السلطة الفلسطينية بدفع (خصم) مبالغ مالية مستحقة عليها لشركات الاتصالات (جوال وزين الكويتية) بعد إلغاء الاتفاقية مع السلطة الفلسطينية^[1]. إلى جانب كون مدفوعات أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني (صندوق سيادي مملوك بنسبة 100% من قبل السلطة الفلسطينية) الموزعة أقل مما هو مدرج في الموازنة. وقد شكلت الإيرادات غير الضريبية ما نسبته 31.2% من إيرادات الجباية المحلية في 2011، مقابل 36.3% عام 2010.

أما بالنسبة للإيرادات الضريبية، فقد زادت بشكل طفيف (نحو 1.7% عما كانت عليه في العام 2010)، لتبلغ حوالي 482 مليون دولار. وقد ساهمت الإيرادات الضريبية خلال العام 2011 بنحو 68.8% من إيرادات الجباية المحلية، مقابل 63.7% في العام 2010. أما عن الارجاعات الضريبية، فقد قامت السلطة الفلسطينية خلال العام 2011 بدفع حوالي 14 مليون دولار كإيرادات ضريبية، مقارنة بنحو 87 مليون دولار عام 2010. من الجدير بالذكر أن مشروع الموازنة لعام 2011 قد أشار إلى أنه من المتوقع أن تقوم السلطة الفلسطينية بدفع مبلغ 105 مليون دولار على شكل ردييات ضريبية خلال هذا العام. وبالتالي، فإن عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع الخاص (والمقاولين بشكل خاص) يدل على حجم الضائقة المالية التي تعانيها.

2. ارتفعت إيرادات المقاصة خلال العام 2011 بشكل ملحوظ، وبزيادة قدرها 19.8% مقارنةً بالعام 2010، لتبلغ نحو 1489 مليون دولار. وقد جاءت هذه الزيادة على الرغم من قيام إسرائيل بتخفيض ضريبي الإنتاج والشراء على المنتجات البترولية في بداية العام، إلى جانب إحلال المنتجات البترولية الأرخص من مصر محل المنتجات المستوردة من إسرائيل إلى غزة. ومع ذلك، شكلت إيرادات المقاصة حوالي 68% من صافي الإيرادات العامة خلال العام 2011^[2]. كما شكلت إيرادات المقاصة المتحققة خلال العام 2011 حوالي 103.3% من المبلغ المستهدف في الموازنة العامة لهذا العام، البالغ 1442 مليون دولار.

[1] اتفاقية الشراكة بين شركة جوال وزين الكويتية، التي تم بموجبها دفع مبلغ 100 مليون دولار للسلطة الفلسطينية.

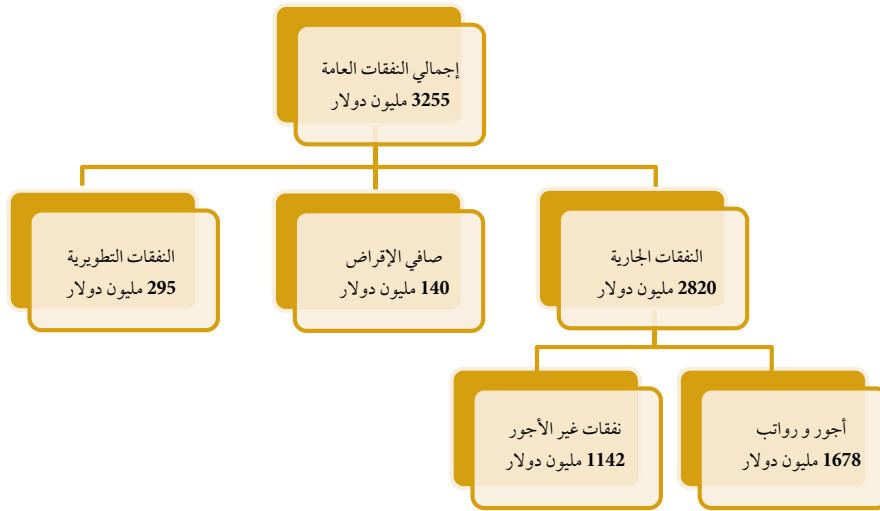
[2] يمثل صافي الإيرادات العامة مجموع كل من إيرادات الجباية المحلية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية) وإيرادات المقاصة مطروحا منها الارجاعات الضريبية.

نتيجةً لتراجع إيرادات الجباية المحلية، فقد تراجعت نسبة تغطية هذه الإيرادات للنفقات الجارية خلال العام 2011 إلى حوالي 24.9%، مقارنةً بنحو 27.4% خلال العام 2010. في المقابل ارتفعت تغطية إيرادات المقاصة إلى 52.8% من إجمالي النفقات الجارية، مقارنةً بنحو 45.7% خلال نفس الفترة.

3. أما عن المصدر الثالث للإيرادات، فيتمثل في حجم المنح والمساعدات الخارجية التي تحصل عليها السلطة الفلسطينية من الدول المانحة سنوياً. فقد بلغ حجم هذه المساعدات خلال العام 2011 حوالي 983 مليون دولار، مقارنةً مع 1277 مليون دولار في العام 2010. وتوزعت هذه المساعدات بين منح لدعم للموازنة بنحو 814 مليون دولار، وحوالي 169 مليون دولار لدعم المشاريع التطويرية. وبالرغم من توجه السلطة الفلسطينية خلال الأعوام القليلة الماضية للتقليل من الاعتماد على مثل هذه المساعدات، إلا أنها لا زالت تشكل رافداً أساسياً لتغطية العجز الكلي للموازنة، إذ ساهمت في تخفيض العجز الكلي خلال العام 2011 من نحو 1078 مليون دولار (10.8% من الناتج المحلي الإجمالي) إلى 94 مليون دولار (0.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، أي أنها ساهمت بتخفيض العجز الكلي بما نسبته 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011. كما ساهمت هذه المنح في تغطية حوالي 30% من النفقات العامة خلال العام نفسه.

النفقات

شكل 2-3: هيكل النفقات العامة في فلسطين، 2011

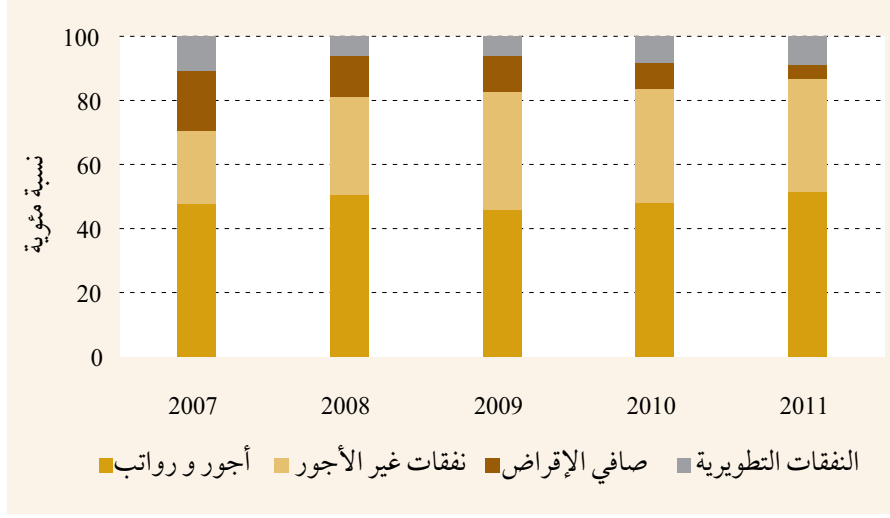


المصدر: وزارة المالية.

87.2% من المبلغ المستهدف في الموازنة العامة، والبالغ 3733 مليون دولار.

تشمل النفقات العامة كلاً من النفقات الجارية (نفقات الأجور والرواتب، نفقات غير الأجور، وصافي الإقراض) والنفقات التطويرية، حيث شكلت النفقات الجارية نحو 86.6% من إجمالي النفقات العامة، فيما شكلت النفقات التطويرية نحو 9.1%، بينما شكل صافي الإقراض حوالي 4.3% خلال العام 2011.

شكل 2-4: بنود الانفاق كنسبة من إجمالي النفقات العامة، 2011-2007



المصدر: وزارة المالية.

يعزى التراجع البسيط في النفقات العامة إلى انخفاض بند صافي الإقراض^[3] بحوالي 46.9% مقارنة بما كان عليه في العام 2010، ليلعب نحو 140 مليون دولار. يذكر أن حصة هذا البند من إجمالي النفقات العامة قد استمر في الانخفاض على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث بلغت هذه الحصة نحو 4.3% خلال عام 2011، مقارنةً بنحو 18.6% في العام 2007. وهذا يشير إلى تحسن قدرة السلطة الفلسطينية في تقنين هذا البند، من خلال تحسين تحصيل فواتير المرافق من قبل المجالس المحلية، وتبني

عدد من السياسات والمحفزات لتشجيعها على الالتزام بدفع المستحقات المترتبة عليها. يذكر أن حجم الإنفاق الفعلي على هذا البند كان أقل من المستهدف في الموازنة العامة بنحو 20 مليون دولار.

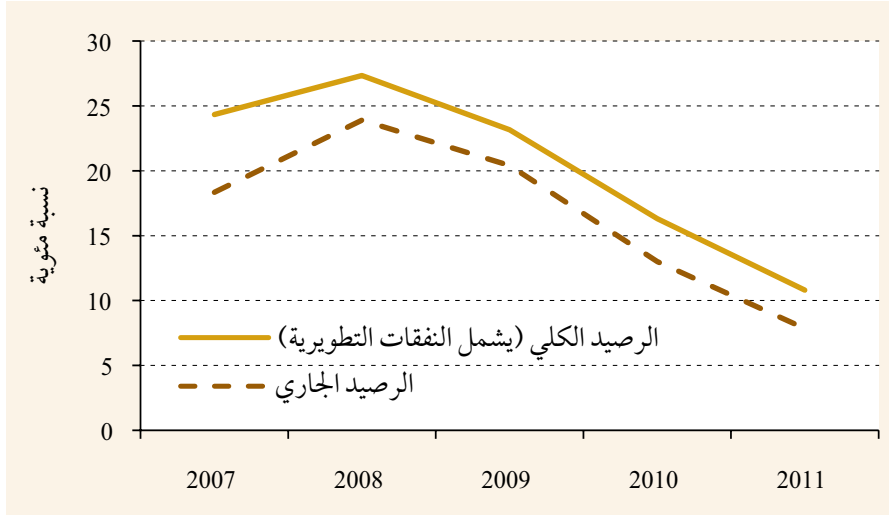
أما بالنسبة للنفقات الجارية، التي تشكل الحصة الأكبر من حجم النفقات العامة، فقد ازدادت خلال العام 2011 بنحو 3.7%، مقارنةً بما كانت عليه في العام 2010، لتبلغ 2820 مليون دولار، على خلفية زيادة نفقات الأجور والرواتب، التي ارتفعت بنحو 7.3% مقارنةً بالعام 2010، لتبلغ نحو 1678 مليون دولار. ومن الممكن رد هذه الزيادة في الأجور والرواتب إلى التعينات الجديدة^[4]، إضافةً إلى العلاوات الممنوحة للموظفين بدل غلاء المعيشة والترقيات وغيرها من العلاوات الأخرى. بالمقابل، تراجعت نفقات غير الأجور (نفقات تشغيلية، وتحويلية، ورأسمالية) خلال العام 2011 بنحو 1.2%، مقارنةً بالعام 2010، لتبلغ حوالي 1142 مليون دولار.

تجدر الإشارة إلى أن نفقات الأجور والرواتب شكلت ما يقارب 59.5% من النفقات الجارية خلال العام 2011، مقابل نحو 40.5% حصة نفقات غير الأجور. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المبالغ المستهدفة في مشروع الموازنة العامة لهذه البنود كانت أعلى من تلك الفعلية المتحققة، حيث استهدفت الموازنة إنفاق حوالي 1710 مليون دولار على بند الأجور والرواتب وحوالي 1363 مليون دولار على بند نفقات غير الأجور. وهذا مؤشر على قدرة السلطة الفلسطينية على ضبط وتقنين النفقات العامة لديها في إطار سعيها لتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية والاعتماد على الإيرادات المحلية في سد الفجوة المالية لديها.

^[3] يشكل بند صافي الإقراض، الإقراض المباشر المدفوع من وزارة المالية والإقراض غير المباشر المخصص من إيرادات المقاصة، (يتضمن مدفوعات الحكومة بدل فواتير المرافق المستحقة على هيئات الحكم المحلي، والخصومات الضريبية أو الخسائر المرتبطة بتسويق منتجات البترول)، والجزء الأعظم منه هو إقراض غير مباشر عن طريق خصم فواتير الخدمات العامة المترتبة على الهيئات المحلية المتخلفة عن دفعها لصالح الشركات الإسرائيلية المزودة لهذه الخدمات مباشرة من إيرادات المقاصة الشهرية دون الرجوع إلى السلطة الفلسطينية. وتقوم بعض الهيئات المحلية لاحقاً بتسديد بعض من متأخراتها لصالح السلطة.

^[4] ارتفع عدد موظفي القطاع العام خلال العام 2011 بواقع 3701 موظفاً، منهم 2177 في قطاع التعليم، و1325 في الأجهزة الأمنية، و199 في القطاع الصحي، في المقابل انخفض العدد العاملين في القطاع الحكومي بنحو 1048 موظفاً في قطاعات أخرى.

شكل 2-5: العجز (قبل المساعدات) كنسبة من الناتج المحلي، 2011-2007



المصدر: وزارة المالية.

الفلسطينية من جهة، والقيود والإجراءات الإسرائيلية المفروضة من جهة ثانية، والتي عادة ما تتسبب في إعاقة أو إلغاء تنفيذ العديد من هذه المشروعات.

العجز

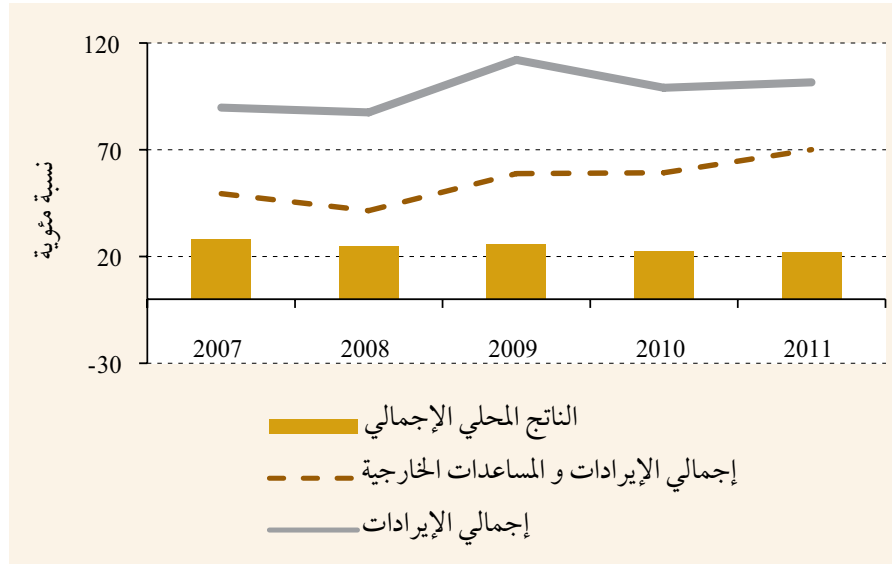
استمر تراجع العجز في الرصيد الجاري خلال العام 2011، ليلبلغ نحو 783 مليون دولار، مقارنةً مع 1083 مليون دولار عام 2010، ونحو 1371 مليون دولار عام 2009. يعزى هذا التراجع إلى زيادة إيرادات المقاصة والإيرادات الضريبية على حد سواء، مقابل استقرار إجمالي النفقات العامة. وذلك بناءً على خطة الإصلاح التي انتهجتها الحكومة الفلسطينية خلال السنوات القليلة الماضية، الهادفة إلى تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية، من خلال ترشيد الإنفاق العام وتحسين التحصيل الضريبي. أما العجز الكلي شاملاً المنح والمساعدات، فقد بلغ نحو 94 مليون دولار، أو ما نسبته 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، تم تمويله من المصارف المحلية.

الدين العام

رغم نجاح الحكومة في ضبط نفقاتها، إلا أن نقص المساعدات الخارجية، وكون الإيرادات المحلية أقل مما هو متوقع، قد أسهم في زيادة الاقتراض وتراكم مزيد من المتأخرات خلال العام 2011. فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) القائم في ذمة السلطة الفلسطينية نهاية العام 2011 بنحو 17.5%، مقارنةً بالعام 2010، ليلبلغ حوالي 2212.8 مليون دولار. وبالرغم من هذا الارتفاع، إلا أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت خلال العام 2011 إلى نحو 22.2%، مقارنةً بنحو 22.6% في العام 2010. ومع ذلك تعتبر هذه النسب منخفضة قياساً على مثيلاتها الموجودة في بعض الدول المجاورة، كالأردن على سبيل المثال، الذي بلغت فيه نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 70.7% خلال العام 2011، علماً أنها كانت 67.1% في العام 2010. من ناحية أخرى، تسبب ارتفاع الدين العام في ارتفاع حصة المواطن الفلسطيني من هذا الدين خلال العام 2011 إلى نحو 530.8 دولار، مقارنةً بحوالي 465.1 دولار خلال العام 2010.

كما شكل الدين العام حوالي 70.0% من إجمالي الإيرادات الحكومية خلال العام 2011، مقارنةً بحوالي 59.3% خلال العام 2010. وترتفع هذه النسبة

شكل 2-6: الدين العام كنسبة من الإيرادات الحكومية والنتاج المحلي، 2011-2007



المصدر: وزارة المالية.

خلال عام 2011 إلى نحو 101.6% عند استثناء المنح والمساعدات الخارجية. وفي هذا مؤشر على أن السلطة الفلسطينية تواجه مشاكل جيائية ومالية لخدمة المديونية. أما على صعيد توزيع الدين العام، فقد توزع هذا الدين بين دين داخلي بنسبة 49.6%، وبقية 1098.5 مليون دولار، ودين خارجي بنسبة 50.4% وبقية 1114.3 مليون دولار.

وتعتبر المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية المصدر الأساسي للدين المحلي، حيث شكل الرصيد القائم لما حصلت عليه السلطة من المصارف حوالي 99.2% من إجمالي الدين المحلي، أو ما يعادل 1089.9 مليون دولار.

في حين ساهمت المؤسسات العامة الأخرى بنحو 0.8% من إجمالي الدين المحلي وبقية 8.6 مليون دولار. ومن الجدير ذكره أن حصة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام في تزايد مستمر خلال السنوات الماضية، إذ ارتفعت هذه الحصة من نحو 28.7% في العام 2007، لتصل إلى 49.6% خلال العام 2011. وقد كانت هذه الزيادة على حساب الدين الخارجي، الذي انخفضت حصته من إجمالي الدين العام من نحو 71.3% عام 2007 إلى نحو 50.4% في العام الحالي.

في المقابل، توزع الدين الخارجي بين ثلاث جهات رئيسة وهي: المؤسسات المالية العربية، والمؤسسات الدولية والإقليمية، والقروض الثنائية. فقد ساهمت المؤسسات المالية العربية (صندوق الأقصى، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبنك الإسلامي للتنمية) بحوالي 617.4 مليون دولار، وبنسبة 55.4% من إجمالي الدين الخارجي. ساهم فيها كل من صندوق الأقصى بنحو 84.6%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 7%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 8.4%.

كما شاركت بعض المؤسسات الدولية والإقليمية بقيمة 341.9 مليون دولار، وبنسبة 30.7% من إجمالي الدين الخارجي، توزعت بين البنك الدولي بنسبة 86.9%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 6.6%، ومنظمة الأوبك بنسبة 5.5%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1%. وساهمت القروض الثنائية بحوالي 155.2 مليون دولار، وبنسبة 13.9% من إجمالي الدين الخارجي، شاركت فيها كل من أسبانيا وإيطاليا والسويد والصين بحوالي 92.9، و31.3، و25.8، و5.2 مليون دولار على الترتيب.

ومع ارتفاع الدين العام ارتفعت أعباء هذا الدين، حيث وصلت خدمة الدين العام خلال العام 2011 إلى حوالي 100.6 مليون دولار مقارنة بنحو 63.7 مليون دولار في العام 2010. وقد تمكنت السلطة الفلسطينية من دفع ما قيمته 36.5 مليون دولار منها، مما يعني تراكم متأخرات للدين العام على السلطة الفلسطينية بقيمة 64.1 مليون دولار.

تجدر الإشارة إلى أن سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية من خلال تخفيض النفقات قد ساهمت في سحب جزء كبير من التحفيز

المالي للنمو الاقتصادي، وتراجع حجم الإيرادات المحلية (إيرادات الجباية المحلية) إلى ما دون المستويات المتوقعة، وبالتالي تزايد تراكم المتأخرات إلى حوالي 538 مليون دولار مستحقة لعدة أطراف، منها صندوق التقاعد، وموردي القطاع الخاص، والمشاريع الإنمائية. كما تسببت مشاكل السيولة أيضاً في زيادة صافي التمويل المحلي من المصارف بنحو 137 مليون دولار، مما أدى إلى ارتفاع رصيد مديونية الحكومة تجاه المصارف إلى حوالي 1.1 مليار دولار، أو ما نسبته 11% من الناتج المحلي لعام 2011، وحوالي 93% من حقوق ملكية المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية.

الفصل الثالث

تطورات القطاع الخارجي



تشكل التجارة الخارجية إحدى أهم حلقات ربط الدول مع العالم الخارجي، تتحول عبرها الدول من كيانات معزولة إلى نسيج متكامل يرتبط بعلاقات تأثير وتأثر متبادل، كل حسب وزنه وتنوع شركائه التجاريين. ويشكل القطاع الخارجي الفلسطيني، كما في أي دولة أخرى، حلقة الوصل مع العالم الخارجي، ومؤشراً على حساسية الاقتصاد الفلسطيني للخدمات والسياسات الشركاء التجاريين، مما يجعل التطورات في هذا القطاع موضع اهتمام واضعي السياسات الاقتصادية بشكل عام، والنقدية بشكل خاص.

تشير كل من بيانات التجارة الخارجية المسجلة وبيانات ميزان المدفوعات إلى تنامي عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي خلال العام 2011، وذلك نتيجة نمو كل من الصادرات والواردات بنسب متفاوتة. وهو ما يظهر تنامياً في النمط الاستهلاكي للاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2011، ويجعل الفلسطينيين أكثر اعتماداً على المستوردات. في المقابل، تظهر البيانات استقراراً نسبياً في الدخل المحول من الخارج نسبةً إلى الناتج المحلي، وهو أحد أهم مصادر تغطية عجز الميزان التجاري في فلسطين. في المقابل، شهدت التحويلات الجارية، وهي البند الممول الآخر لعجز الميزان التجاري، انخفاضاً ملحوظاً خلال العام 2011، وذلك نتيجة لانخفاض ملموس في المساعدات الخارجية للحكومة الفلسطينية، إضافةً إلى انخفاض تحويلات القطاعات الأخرى خلال نفس الفترة.

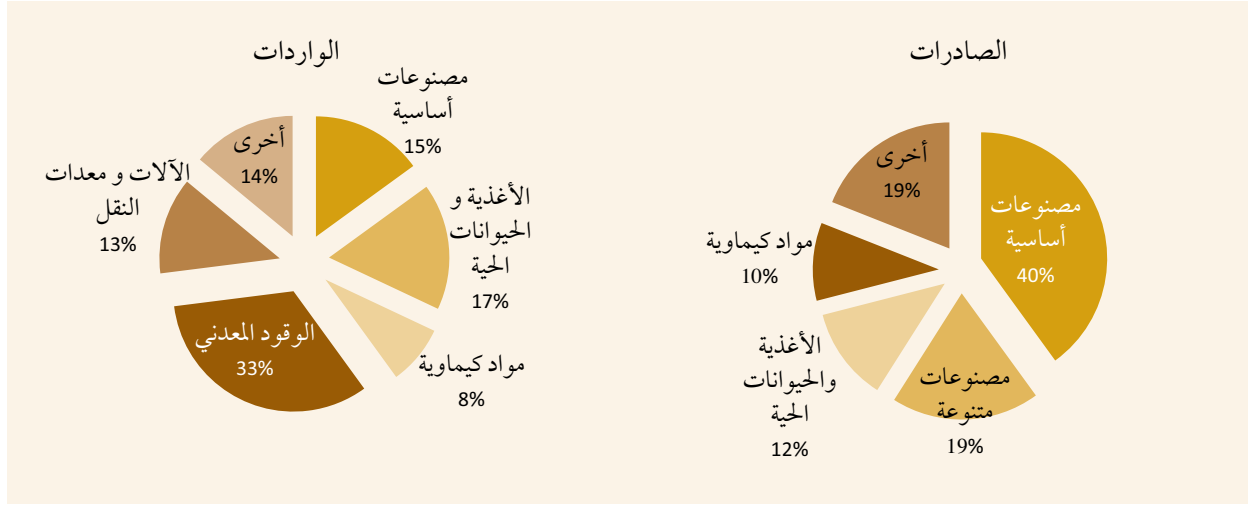
التجارة الخارجية السلعية المسجلة^[1]

بلغ حجم التجارة الخارجية المسجلة للسلع عام 2011 حوالي 5,250 مليون دولار، مسجلةً ارتفاعاً نسبته 15.7% عن العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع كل من الصادرات والواردات السلعية المسجلة على حد سواء. فقد ارتفعت الواردات السلعية بنسبة 13.4%، لتبلغ 4,491 مليون دولار في العام 2011. في حين ارتفعت الصادرات السلعية خلال العام نفسه بنسبة 31.8%، لتبلغ 759 مليون دولار. وبالرغم من هذا الفرق في النمو، إلا أن حجم الصادرات الفلسطينية الضئيل نسبياً حال دون قدرتها على تغطية الواردات. وبهذا، ارتفع عجز الميزان التجاري السلعي إلى 3,733 مليون دولار في العام 2011، مشكلاً بذلك ما نسبته 42.6% من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع 3,383 مليون دولار خلال العام 2010، أو ما نسبته 40.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يعني زيادة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الواردات، مما يجعله أكثر عرضةً للتأثر بالمتغيرات الخارجية، كالسياسات التجارية، والصدمات الاقتصادية، ومستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين. أما بخصوص الهيكل السلعي لكل من الصادرات والواردات الفلسطينية المسجلة خلال العام 2011 حسب المجموعات السلعية، فيلاحظ الآتي:

وعلى مستوى الهيكل السلعي للصادرات فقد حظيت مجموعة المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدينية، ومنسوجات، وغيرها) بالنصيب الأكبر من حجم الصادرات، إذ شكلت ما نسبته 40% من حجم الصادرات، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (أثاث، ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 19%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 12%، أما المواد الكيماوية، فحظيت بنسبة 10% من إجمالي الصادرات.

[1] تشمل كافة الصادرات والواردات لجميع أنواع السلع مع دول العالم، في حين أن الخدمات مع إسرائيل فقط. ومصدر هذه البيانات هو سجلات المقاصة في وزارة المالية الفلسطينية.

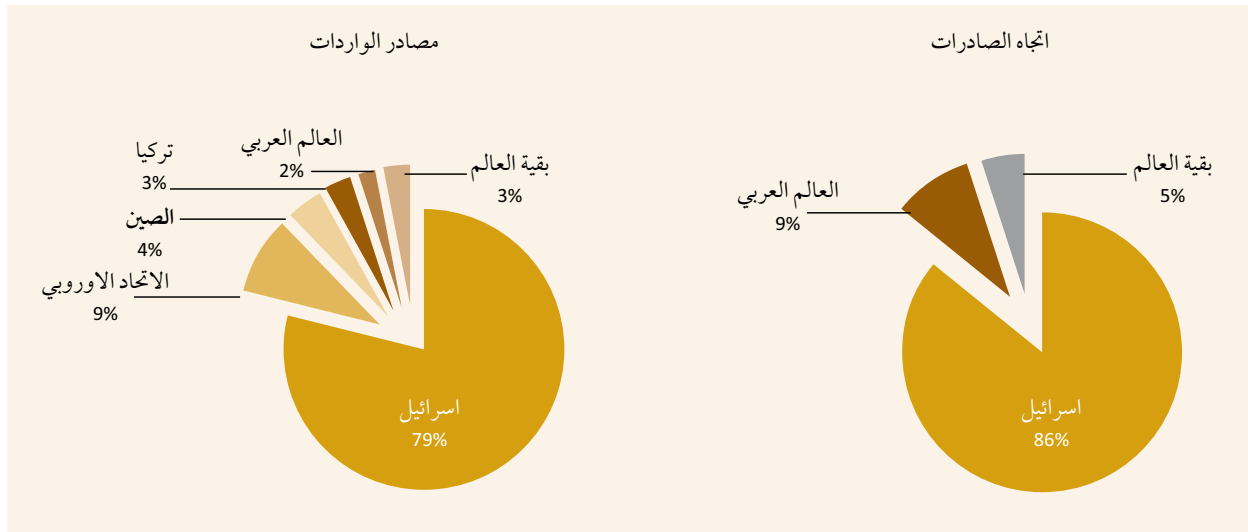
شكل 3-1: الهيكل السلعي لأهم الصادرات والواردات حسب المجموعة، 2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

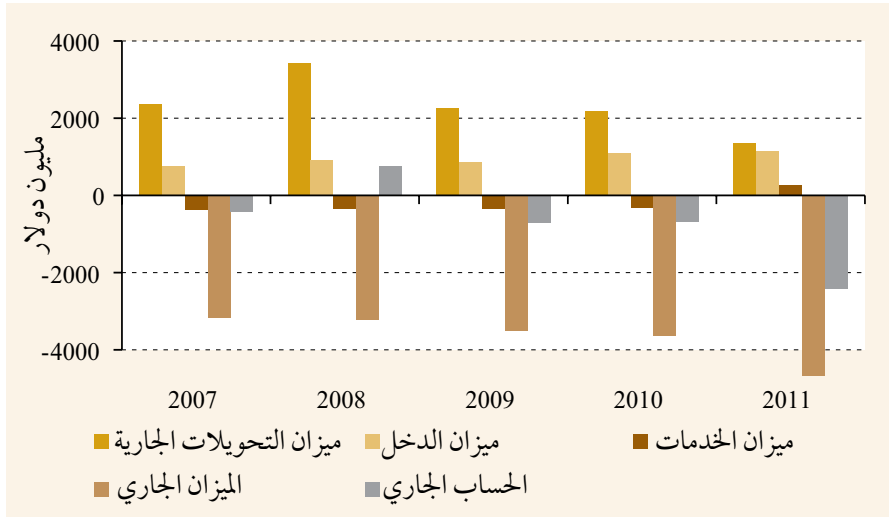
أما على مستوى الهيكل السلعي للواردات فقد استحوذت مجموعة الوقود المعدني على المرتبة الأولى، ونسبة 33%، تلتها مجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 17%. أما مجموعة المصنوعات الأساسية، فشكّلت ما نسبته 15%. فيما حظيت مجموعة الآلات ومعدات النقل بنسبة 13%. وأخيراً، شكّلت مجموعة المواد الكيماوية ما نسبته 8% من إجمالي الواردات المسجلة. في المقابل توزعت الصادرات والواردات جغرافياً كما في الشكل أدناه.

شكل 3-2: اتجاه الصادرات والواردات الفلسطينية، 2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

شكل 3-3: مكونات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2011-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

تتجه غالبية الصادرات السلعية الفلسطينية نحو إسرائيل، وذلك نتيجةً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني والسوق الإسرائيلي. إذ شكلت ما نسبته 86% من إجمالي الصادرات، بينما شكلت الصادرات السلعية المتجهة إلى العالم العربي (التجارة البينية) ما نسبته 9% وإلى بقية العالم 5%.

كذلك الحال بالنسبة للواردات السلعية، حيث شكلت الواردات من إسرائيل ما نسبته 79% من الإجمالي، فيما يحظى الاتحاد الأوروبي بما نسبته 8%، وتحظى الصين بمعدل

4%، وتركيا بنسبة 3%، ومجموع العالم العربي (التجارة البينية) لا يتعدى 2%. وهو ما يؤكد على تبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي، وقدرة السياسات الإسرائيلية الاقتصادية والتجارية على التأثير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني ومستوى معيشة الفرد فيه، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف الأقدر على التحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى الأراضي الفلسطينية.

ميزان المدفوعات

يحظى إعداد ميزان المدفوعات باهتمام متزايد من قبل البنوك المركزية، كونه أحد أهم الأدوات التي تقيس أداء الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي ووضع الدين الخارجي للدولة، بما في ذلك تطور وضع المدفوعات لديها، ودرجة اعتمادها على الدعم الأجنبي، وهيكلية العلاقة الاقتصادية بينها وبين العالم الخارجي، بهدف إجراء الدراسات التحليلية التي تهدف إلى تحديد أسباب اختلال المدفوعات، ومدى الحاجة لاتخاذ تدابير التصحيح الاقتصادي لهذا الاختلال.

الحساب الجاري

سجل الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للعام 2011 (سلع وخدمات، دخل، تحويلات جارية) عجزاً مقداره 2429.6 مليون دولار، أو ما نسبته 24.3% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، مقارنة مع عجز نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2010. وعند تحليل عجز الحساب الجاري لا بد من البحث عن المسببات الأساسية لهذا العجز، وقابليته للاستمرار بظروفه الحالية. إضافةً إلى البحث في سبل العلاج، سواء باتخاذ سياسات محددة إن أمكن، أو اللجوء إلى تنفيذ برنامجٍ إصلاحي. كذلك، لا بد من توضيح آلية وهيكلية التمويل الخاصة بالحساب الجاري ومدى استمراريته. وفيما يلي تلخيص مبسط للحسابات الأربع المكونة للحساب الجاري:

الميزان التجاري

إن السبب الرئيسي لزيادة عجز الحساب الجاري هو الارتفاع الكبير للعجز المزمّن في الميزان التجاري السلعي، الذي وصل إلى 4663.4 مليون

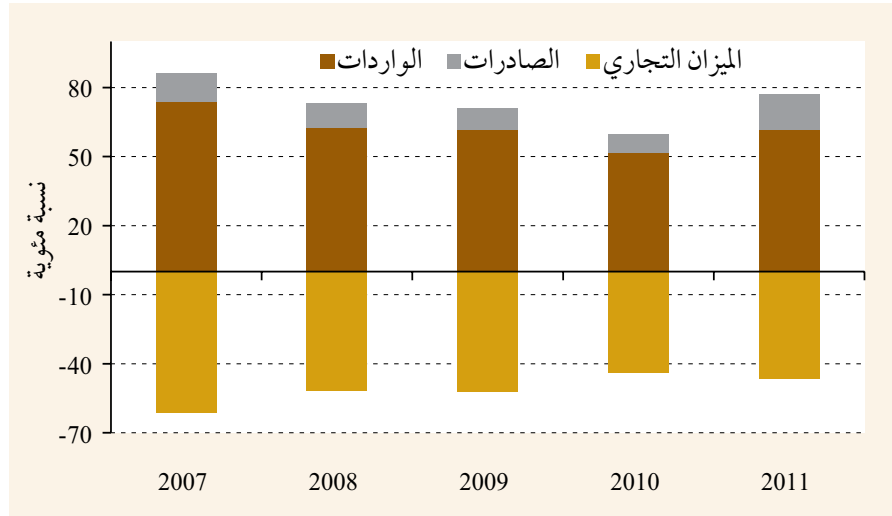
دولار خلال العام 2011، أو ما نسبته 46.7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011، بالمقارنة مع 3652.8 مليون دولار عام 2010، أو ما نسبته 43.8% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود السبب لهذا الارتفاع إلى ارتفاع الواردات السلعية بنسبة 43.3%، بينما ارتفعت الصادرات السلعية بنسبة 128.9%^[2] قياساً على ما كانت عليه في العام 2010.

وشكلت الواردات السلعية حوالي 62% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011، مقارنةً مع 51.8% في عام 2010. في حين شكلت الصادرات السلعية ما نسبته 15.3% من الناتج المحلي خلال العام 2011، مقارنةً مع 8% في العام السابق. كما طرأ بعض التحسن على نسبة تغطية الصادرات السلعية للواردات السلعية، بارتفاعها إلى 24.6%، مقارنةً مع 15.4% في العام 2010.

ميزان الخدمات

أما السبب الرئيس الثاني لعجز الحساب الجاري في عام 2011، فيتعلق بالعجز في ميزان الخدمات، الذي تراجع إلى 261.8 مليون دولار، بعد انخفاضه بنسبة 16.1% عما كان عليه في العام 2010. وقد نتج هذا الانخفاض بشكل رئيس عن انخفاض صادرات الخدمات بنسبة 17.4% لتبلغ 686.3 مليون دولار، مقابل انخفاض في واردات الخدمات بنسبة 17% لتبلغ 948.1 مليون دولار.

شكل 3-4: العجز التجاري ومكوناته كنسبة من الناتج المحلي، 2011-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

أما على صعيد هيكلية حساب الخدمات، فتستحوذ صادرات خدمات السفر على الجزء الأكبر، مشكلة ما نسبته 80% من صادرات الخدمات. في المقابل، تستحوذ واردات خدمات السفر على 50% من واردات الخدمات، يليها الخدمات الحكومية، التي تشكل 22%. من الجدير بالذكر أن ارتفاع واردات الخدمات الحكومية خلال عامي 2010 و 2011 هو استثناءً ناتج عن النشاطات والفعاليات التي قامت بها السلطة الفلسطينية، ممثلةً بالسفارات في الخارج، بهدف حشد التأييد والدعم الدولي لانضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات الدولية.

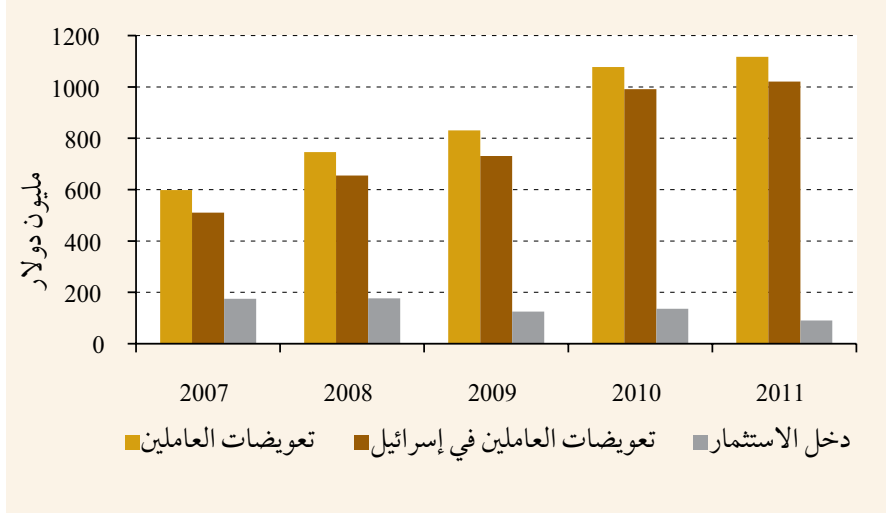
وعند النظر إلى ميزان السلع والخدمات ككل (الفرق بين الصادرات والواردات السلعية والخدمية)، فإن العجز في هذا الميزان بلغ 4925.2 مليون دولار خلال العام 2011، أو ما نسبته 49.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع 47.6% في العام 2010.

الدخل المحول من الخارج

حقق حساب الدخل فائضاً مقداره 1148.9 مليون دولار خلال عام 2011، وبنسبة 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع فائض

^[2] على الرغم من نسبة النمو المرتفعة للصادرات السلعية إلى أن تدني قيمتها مقارنة بالواردات يجعل الارتفاع في قيمة الصادرات أقل من الارتفاع في قيمة الواردات وهذا ما يفسر ارتفاع العجز في الميزان التجاري.

شكل 3-5: الدخل المحول من الخارج، 2011-2007

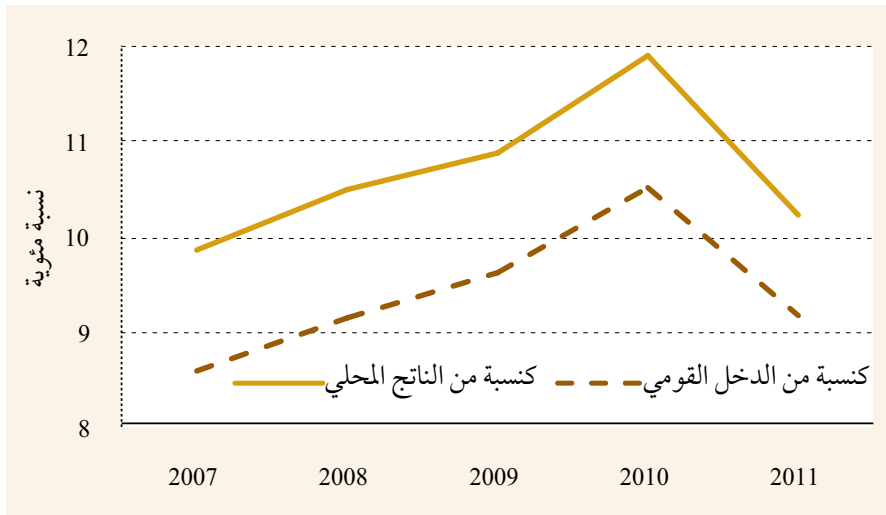


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

مزمّن ومترامك لصالح غير الفلسطينيين. وبناءً عليه، مَوَّل حساب الدخل ما يقارب 23.3% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2011، بالمقارنة مع 27.7% عام 2010.

في حالة فلسطين، ترتبط تعويضات العاملين الفلسطينيين، على وجه الخصوص، بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي شهدت تراجعاً واضحاً عبر السنوات الماضية، وخصوصاً بعد العام 2000، على خلفية الحصار والإغلاق والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية حركة العمالة الفلسطينية. ومع التراجع الذي شهدته أعداد هذه الفئة، أخذت أهمية تحويلاتهم بالتراجع. كما تمخض التذبذب النسبي في أعداد العاملين الفلسطينيين المسموح لهم

شكل 3-6: تحويلات العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، 2011-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

نسبته 13.2% في عام 2010. وعند النظر إلى مكونات هذا الحساب، يلاحظ أن الجزء الأكبر يأتي من بند تعويضات العاملين التي تعكس العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، حيث شكل هذا البند حوالي 97.3% من صافي الدخل المحول من الخارج خلال العام 2011. أما بقية البنود في هذا الحساب، فتعكس بشكل أساسي الفوائد على الاستثمارات الفلسطينية الخارجية كمقبوضات، والعكس بالنسبة للمدفوعات.

يعتبر هذا الحساب ذو أهمية بالنسبة للميزان التجاري الفلسطيني، الذي يعاني من عجز

مزمّن ومترامك لصالح غير الفلسطينيين. وبناءً عليه، مَوَّل حساب الدخل ما يقارب 23.3% من عجز الميزان التجاري خلال العام 2011، بالمقارنة مع 27.7% عام 2010.

في حالة فلسطين، ترتبط تعويضات العاملين الفلسطينيين، على وجه الخصوص، بالعمالة الفلسطينية في إسرائيل، التي شهدت تراجعاً واضحاً عبر السنوات الماضية، وخصوصاً بعد العام 2000، على خلفية الحصار والإغلاق والقيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي على حرية حركة العمالة الفلسطينية. ومع التراجع الذي شهدته أعداد هذه الفئة، أخذت أهمية تحويلاتهم بالتراجع. كما تمخض التذبذب النسبي في أعداد العاملين الفلسطينيين المسموح لهم

بالدخول والعمل في السوق الإسرائيلي (إضافةً إلى تذبذب سعر صرف الشيك الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي) في تذبذب قيمة هذه التحويلات من عام إلى آخر.

يذكر في هذا الشأن، أن الأراضي الفلسطينية كانت تعتمد خلال السنوات السابقة على سياسة تصدير الأيدي العاملة إلى سوق العمل الإسرائيلي كأحد البدائل القليلة المتاحة لتوفير مصدر للدخل من ناحية، وللتخفيف من مشكلة البطالة من ناحية أخرى.

غير أن تجربة السنوات الماضية أثبتت عدم فاعلية هذه السياسة كمصدرٍ للدخل، إذ أخذت أهمية تعويضات العاملين في إسرائيل بالتراجع مع تراجع أعدادهم. فقد شكلت هذه التحويلات خلال الفترة (2000-2011) حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط، ونحو 10% من الدخل القومي الإجمالي. بينما كانت تتجاوز الـ 20% خلال الفترات التي سبقت عام 2000. إضافةً إلى مساهمتها الإيجابية في تمويل جزء غير بسيط (نحو 19% في المتوسط) من العجز التجاري. كما ثبت عدم فاعلية هذه السياسة في التخفيف من مشكلة البطالة، نظراً لارتباطها بالإجراءات والقيود والضوابط الإسرائيلية.

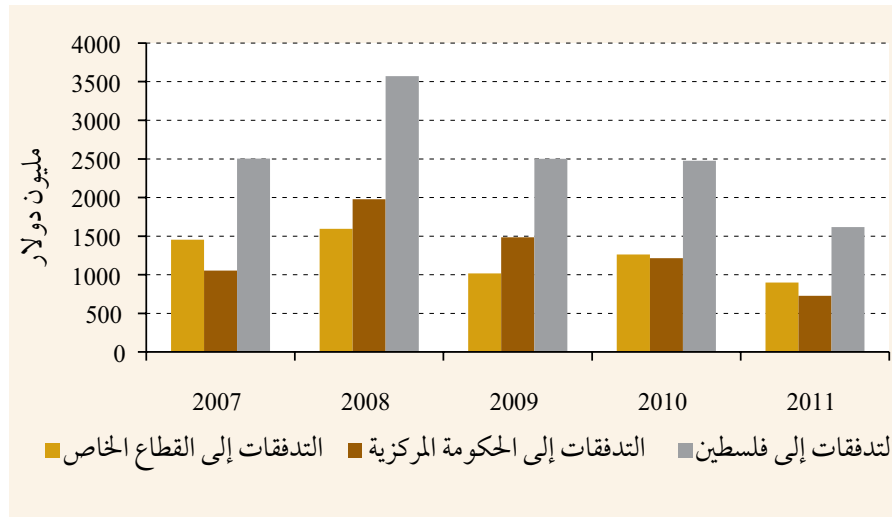
وقد ترك الاعتماد الطويل على هذه السياسة آثاراً سلبية واضحة على الاقتصاد الفلسطيني، باستهدافها وتأثيرها على الطلب المحلي، وإسهامها المباشر في التأثير السلبي على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كالنمو، والبطالة، والفقر، وغيرها. ويحتم هذا الوضع الدفع باتجاه البحث عن بدائل أخرى لتوفير مصادر للتدفقات النقدية، ولمعالجة مشكلة البطالة.

التحويلات الجارية

تحظى التحويلات الجارية بأهمية خاصة للاقتصاد الفلسطيني، سواء على مستوى القطاع الحكومي، أو القطاع الخاص على حد سواء، وإن كانت العبء في أهميتها أساساً هي للقطاع الخاص لأي اقتصاد، بما في ذلك الاقتصاد الفلسطيني. وتبغ أهمية هذا البند في ميزان المدفوعات، في كونه ممولاً

هاماً للعجز التجاري، حيث مولت هذه التحويلات حوالي 27.3% من عجز الحساب التجاري في العام 2011، مقارنةً مع ما يقارب 54.9% من هذا العجز في العام 2010. وقد شهدت التحويلات الجارية خلال العام 2011 انخفاضاً بنسبة 38.1% مقارنة مع عام 2010 لتصل إلى 1346.7 ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى التراجع الكبير في التحويلات الموجهة لميزانية الحكومة، التي تراجعت إلى 727.5 مليون دولار، أو بما نسبته 40.1% قياساً على ما كانت عليه في العام 2010. ويشكل هذا الانخفاض ترجمةً لتوجه عام من قبل المانحين بدأ في العام 2007 يقضي بتخفيض

شكل 3-7: التحويلات الجارية بدون مقابل، 2011-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

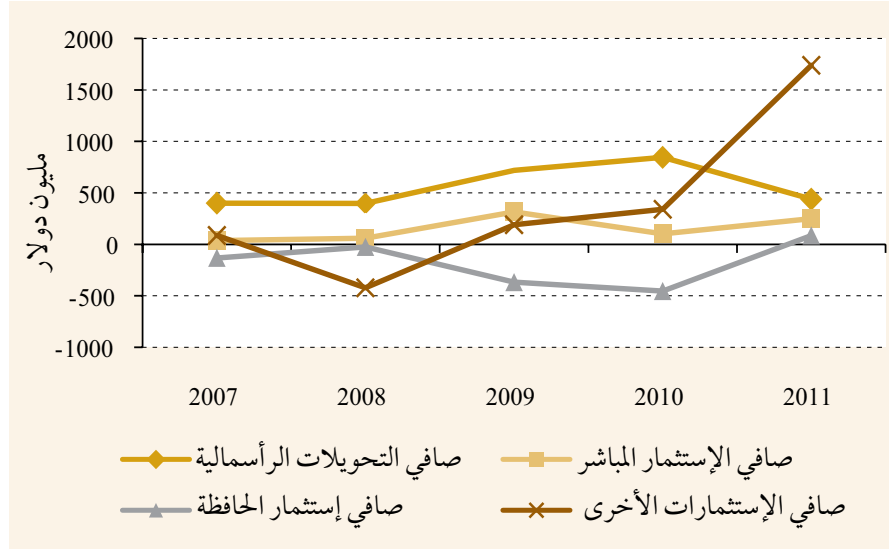
التحويلات الجارية (دعم الموازنة) وتحويلها نحو التحويلات الرأسمالية (التطويرية) للحكومة المركزية، أو القطاع العام. كذلك الحال بالنسبة لتحويلات المانحين للقطاعات الأخرى، التي انخفضت إلى 259 مليون دولار عام 2011، أو ما نسبته 52% مقارنة مع العام 2010. كما انخفضت تحويلات العاملين الفلسطينيين إلى 639.3 مليون دولار عام 2011، أو ما نسبته 11.5% مقارنة مع العام 2010.

ومن الجدير بالذكر أن التحويلات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 26.1% في عام 2010 إلى 13.5% خلال العام 2011، مما يستدعي البحث عن إجراءات وسياسات لسد هذا النقص الكبير في المساعدات الموجهة نحو ميزانية الحكومة، وتحديدًا تمويل رواتب موظفي القطاع العام.

الحساب الرأسمالي والمالي

حقق الحساب الرأسمالي والمالي (شاملاً الأصول الاحتياطية) فائضاً مقداره 2549.4 مليون دولار خلال العام 2011، أي بارتفاع نسبته 218.6% عن العام 2010، مشكلاً ما نسبته 25.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2011، مقارنة مع 9.6% في عام 2010. ويعزى السبب

شكل 3-8: مكونات الحساب الرأسمالي والمالي، 2011-2007



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

الأساسي لارتفاع الفائض في هذا الحساب إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمارات الأخرى في الحساب المالي، التي ارتفعت إلى 1739.8 مليون دولار عام 2011، أو ما نسبته 410.2%. في حين ارتفع صافي تدفقات الاستثمار المباشر إلى 250.9 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 143.6 مليون دولار عن العام 2010. كما ارتفع صافي تدفقات استثمارات الحافظة إلى 86.2 مليون دولار، بالمقارنة مع تدفق سالب في العام 2010 مقداره 453.4 مليون دولار. وبالنتيجة، فإن الحساب المالي مول 86.9% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2011، بينما مول الحساب

الرأسمالي (الذي تعكسه التحويلات الرأسمالية البالغة 438.9 مليون دولار) ما نسبته 18.1% من الحساب الجاري. مع العلم أن هذا البند قد انخفض خلال العام 2011 إلى 438.9 مليون دولار، بعدما وصل إلى 846.1 مليون دولار في العام 2010، بسبب انخفاض تحويلات الدول المانحة إلى القطاع العام غير الحكومة المركزية. وبشكل عام، مول الحساب المالي والرأسمالي حوالي 104.9% من عجز الحساب الجاري خلال العام 2011.

يذكر في هذا الشأن، أن صافي التغيير في الأصول الاحتياطية لسلطة النقد الفلسطينية قد انخفض خلال عام 2011 بمقدار 33.6 مليون دولار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 36.4 مليون دولار في العام 2010. وتعكس هذه الأصول محصلة الميزان الكلي في ميزان المدفوعات. وبالتالي، مقدار التمويل في الميزان ككل، نظراً لعدم وجود عملة وطنية ومصادر تمويل أخرى.

عند الحديث عن قابلية استمرار الحساب الجاري، يجب النظر إلى عدة مؤشرات في الاقتصاد، وتحديد العوامل التي تعد المحرك الرئيس للعجز في الحساب الجاري. وبالتالي وصف وضع الحساب الجاري بالجيد، أو القابل للاستمرار، يرجع إلى أن الحساب الجاري يعبر عن اتجاهات اقتصادية عامة قد تكون مرغوبة ومطلوبة، أو غير مرغوبة ومطلوبة لبلد ما وفي فترة زمنية محددة أيضاً. وكما ذكر سابقاً، فإن العجز التجاري في الاقتصاد الفلسطيني هو المسبب للعجز في الحساب الجاري، وهو عادةً ما يعكس مشكلة بالتنافسية في الوضع الطبيعي. لكن في ظل القيود المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني والمعوقات الأخرى، مثل السيطرة على المعابر والحدود، وعدم توفر حرية الحركة التجارية بفعل القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى عدم وجود سياسة سعر الصرف لعدم وجود عملة وطنية، فمن الصعب الحكم أن العجز التجاري هو المسبب الوحيد أو الأهم لعجز الحساب الجاري. فبالإضافة إلى هذا، يوجد عجز بالمالية العامة، وهو عادةً مسبب رئيس للعجز في الحساب الجاري. وفي نفس الوقت، قد يعكس عجز الحساب الجاري انخفاض الادخار دون ارتفاع الاستثمار، بحيث يوصف الاقتصاد ككل بالاستهلاكي.

أما بخصوص الاستثمارية، فأهم المؤشرات المعروفة لقياسها على مستوى الحساب الجاري هي نسبة الميزان التجاري/ الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة عالية في الحالة الفلسطينية، تصل إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط على مدى السنوات الماضية. إضافةً إلى ذلك، هناك نسبة الادخار القومي/ الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة منخفضة في الحالة الفلسطينية، وتصل بالمتوسط إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي. أما المؤشر الثالث، فهو صافي تدفقات الاستثمار المباشر/ الناتج المحلي الإجمالي، ولا تتعدى هذه النسبة 12% بالمتوسط. في حين يشكل الدين الخارجي وخدمة الدين/ صادرات السلع والخدمات المؤشر الرابع على الاستثمارية، وتصل بالمتوسط إلى أكثر من مئة بالمئة.

أما على صعيد تمويل الحساب الجاري، فإن الاستثمار المباشر (حقوق الملكية/ أسهم) هو الطريق الأمثل لتمويل العجز في الحساب الجاري بشكل عام، حيث تتسم تدفقات الاستثمار المباشر بالاستمرارية أكثر من التدفقات الأخرى كتدفقات الحافطة، إضافةً إلى كونه غير منشيء للدين، وبالتالي لا ينعكس على وضع رصيد الدين الخارجي بالزيادة. وعند النظر إلى الحساب المالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني، نجد أن عجز الحساب الجاري قد تم تمويله بالسحب من الأصول الخارجية للجهاز المصرفي الفلسطيني والمنح الرأسمالية، وليس من الاستثمار بحقوق الملكية التي لا تتعدى نسبة 10.3% عام 2011.

من ناحية أخرى، تشير ضخامة العجز التجاري إلى أن العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية التي وقعتها السلطة الوطنية مع العديد من الدول، خاصةً الاتحاد الأوروبي والدول العربية، لم تنجح في الحد من ارتفاعه وتأثيره على الحساب الجاري بشكل خاص، وعلى ميزان المدفوعات بشكل عام، الأمر الذي يستدعي تغطيته من خلال توفير المزيد من التدفقات النقدية من مصادر مختلفة، خاصةً من الأصول الاحتياطية.

ومن منظور الترابط بين الادخار القومي الإجمالي وعجز الحساب الجاري، فيمكن الإشارة إلى أن عجز الحساب الجاري يحدث كلما أنفق البلد أكثر من قدراته أو يستوعب أكثر مما ينتج. وهذا يعني أن عجز ميزان المدفوعات يعكس زيادة الاستيعاب المحلي (الطلب المحلي أو إجمالي الاستهلاك المحلي) عن الدخل. وتبعاً لذلك، فمن أجل تخفيض عجز الحساب الجاري، يجب زيادة دخل الدولة، أو خفض الاستيعاب المحلي، أو كليهما.

صندوق 6: وضع الاستثمار الدولي في الأراضي الفلسطينية في العام 2011

يعرف وضع الاستثمار الدولي بأنه سجل محاسبي يسجل فيه أرصدة استثمارات المقيمين في الاقتصاد (أفراد وشركات وحكومة) المستثمرة في العالم الخارجي تحت مسمى الأصول من جهة، وأرصدة الاستثمارات المملوكة لغير المقيمين في الاقتصاد (أفراد وشركات وحكومة) المستثمرة داخل الاقتصاد تحت مسمى خصوم من جهةٍ أخرى.

يتم إعداد وضع الاستثمار الدولي في الأراضي الفلسطينية بجهود مشتركة بين كل من سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد أشارت النتائج إلى أن صافي وضع الاستثمار الدولي للأراضي الفلسطينية للعام 2011 (الأصول الخارجية - الخصوم الأجنبية) قد بلغ 721 مليون دولار. مما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني بكافة قطاعاته استثمر خارج الاقتصاد الفلسطيني بقيمة تفوق تلك المستثمرة داخل الاقتصاد الفلسطيني من الخارج. وقد حظيت إيداعات الجهاز المصرفي الفلسطيني في المصارف الخارجية، إضافةً إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني، بالجزء الأكبر من قيمة رصيد الأصول الخارجية، ونسبة 63.6% من إجمالي تلك الأصول.

بلغ إجمالي رصيد الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني المستثمرة بالخارج حوالي 5233 مليون دولار، شكل الاستثمار الفلسطيني المباشر في الخارج منها ما نسبته 3.7%، في حين شكلت استثمارات الحافطة في الخارج حوالي 21.9%، بينما استحوذت الاستثمارات الأخرى في الخارج على 64.9%. أما الأصول الاحتياطية، فكانت نسبتها 9.5%.

في المقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في الأراضي الفلسطينية) حوالي 4512 مليون دولار، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته 51.6% منها، بينما بلغت استثمارات الحافطة الأجنبية ما نسبته 13.5%، في حين استحوذت الاستثمارات الأخرى الأجنبية في داخل الاقتصاد الفلسطيني على ما نسبته 34.9%.

رصيد وضع الاستثمار الدولي للقطاعات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2011

(مليون دولار)

المجموع	القطاعات الأخرى		قطاع البنوك	القطاع الحكومي	قطاع السلطات النقدية (سلطة النقد)	البند
	قطاع الأسر المعيشية	قطاع الشركات غير المالية والمؤسسات الأهلية				
721	-737	-714	2478	-1113	807	وضع الاستثمار الدولي (صافي)*
5233	89	543	3793	1	807	مجموع الأصول الخارجية
192	53	120	19	0	0	الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج
1147	1	247	754	0	145	استثمارات الحافظة في الخارج
3397	35	176	3020	1	165	الاستثمارات الأخرى في الخارج:
3326	35	162	2964	0	165	منها: عملة وودائع**
497	0	0	0	0	497	الأصول الاحتياطية
4512	826	1257	1315	1114	0	مجموع الخصوم الأجنبية
2328	523	738	767	0	0	الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين
611	0	422	189	0	0	استثمارات الحافظة في فلسطين
1573	3	97	359	1114	0	الاستثمارات الأخرى في فلسطين:
1208	0	94	0	1114	0	منها: قروض من الخارج
359	0	0	359	0	0	عملة وودائع***

البيانات في الجدول أعلاه لأقرب عدد صحيح.

وضع الاستثمار الدولي (صافي): يساوي مجموع الأصول الخارجية مطروحاً منها مجموع الخصوم الأجنبية.

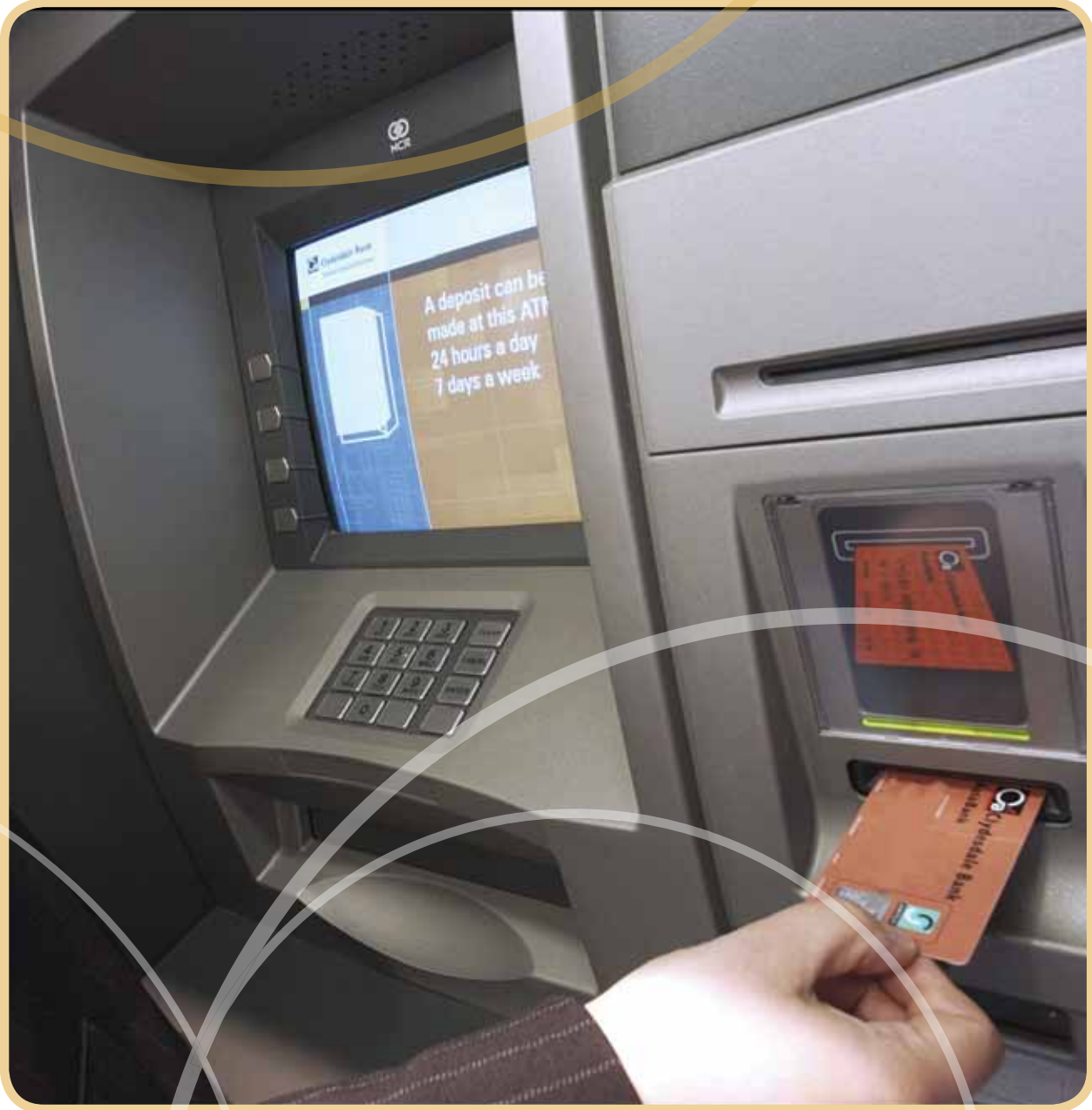
** عملة وودائع: الإيداعات المحلية في البنوك الخارجية، إضافة إلى النقد الأجنبي الموجود في الاقتصاد الفلسطيني.

*** عملة وودائع: ودائع غير المقيمين المودعة في البنوك المحلية.

المصدر: منشورات سلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء.

الفصل الرابع

تطورات القطاع المالي الفلسطيني



الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

نظرة عامة

من منطلق مسؤولية سلطة النقد في الحفاظ على الاستقرار المالي، وضمان إدارة المصارف وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية الفضلى، وبما يساهم في تحفيز ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة، تواصلت مسيرة إنجازاتها خلال عام 2011 في شتى الميادين والمجالات ذات العلاقة. تم إطلاق العديد من المشاريع الجديدة، كمشروع الرقم الدولي للحساب المصرفي، ومشروع إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقروض الإسكان والرهن العقاري. وانضمت سلطة النقد إلى برنامج إدارة الاحتياطات التابع لوحدة الخزينة في البنك الدولي، وإلى الشبكة العالمية للتعليم المالي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. إضافةً إلى انضمامها إلى المؤسسة العالمية لدعم التوعية المالية للأطفال والشباب في هولندا.

كما عملت سلطة النقد على استكمال تهيئة البنية التحتية والإطار القانوني والرقابي للعمل المصرفي والصيرفي، بما في ذلك الإقراض المتخصص، وذلك من التطوير المستمر على نظام المدفوعات، لضمان خفض حجم المخاطر وتحقيق سرعة الانجاز في التحويل والدفع، وإعداد مسودات قوانين البنك المركزي، ونظم المدفوعات، ومؤسسة ضمان الودائع. إلى جانب تطوير مختلف التعليمات الرقابية بما يتوافق مع قانون المصارف الجديد رقم (9) لسنة 2010، والتطورات العالمية.

وفي سياق زيادة قدرة سلطة النقد في التغلب على المخاطر التي تواجهها أثناء ممارستها لمهامها وصلاحياتها وسؤولياتها، تم تدعيم رأسمالها بشكل تدريجي، فنمت حقوق الملكية بنسبة 4.3%، لتصل إلى 89.3 مليون دولار، جراء ارتفاع رأس المال المدفوع بحوالي 7%، من خلال تحويل الأرباح التي أسفرت عنها نتائج الأعمال والمهام التي قامت بها سلطة النقد خلال العام 2011 إلى حساب رأس المال.

وقد أسهمت هذه المنجزات، إضافة على ما سبقها، في مساعدة سلطة النقد على تفعيل سياساتها في مجال الانتشار المصرفي ونشر الخدمات المصرفية وتضمينها في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة ووحدات الجهاز المصرفي، وتوفير الخدمات المصرفية لأكبر شريحة ممكنة من أبناء الشعب الفلسطيني في كافة تجمعاته السكانية.

المستجدات القانونية والرقابية

تتسم القوانين والأنظمة والتعليمات الرقابية بأهمية بالغة في تطوير البنية التحتية القانونية للنظام المصرفي الفلسطيني. كما تلعب دوراً حيوياً في تجنب النظام المصرفي قدر الإمكان آثار الأزمات المالية العالمية، والحفاظ على الاستقرار المالي. وقد طورت كثير من هذه القوانين في ظل ظروف استثنائية مثل انقطاع عمل المجلس التشريعي الفلسطيني، والإنقسام بين شطري الوطن. غير أن سلطة النقد الفلسطينية قد حرصت مع تطوير هذه القوانين والأنظمة على أن تنأى بنفسها عن حالة الإنقسام وظلت تعمل في الشطرين بكل نزاهة وحيادية.

القوانين والتشريعات

قانون نظم المدفوعات

- تم الانتهاء من رفع مسودة قانون نظم المدفوعات في فلسطين إلى رئاسة مجلس الوزراء، حيث يتوقع إصدار القانون بموجب قرار رئاسي. ويمثل هذا القانون الإطار القانوني الملزم والشامل الذي يحكم عمل نظم المدفوعات في فلسطين. كما يأتي هذا القانون استكمالاً لإجراءات سلطة النقد الهادفة إلى وضع البنية التحتية القانونية الشاملة لتنظيم نظم الدفع والرقابة عليها. ويعمل

هذا القانون على مزيد من أتمتة عمليات الدفع المتبادلة بين المصارف، كما يساعد في تكريس مبدأ نهائية الدفع وفق أحدث المعايير العالمية بما في ذلك معايير بازل. يذكر أنه قد تم في العام 2010 تأسيس مجلس المدفوعات الوطني الفلسطيني، ويقع على عاتقه وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتطوير نظم الدفع.

قانون المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

- تم الانتهاء من إعداد مسودة قانون (المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع)، بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي، وبعد التشاور بشأنها مع كافة الجهات ذات العلاقة، خاصة الجهاز المصرفي والحكومة. وقد تم اعتماد هذه المسودة من قبل مجلس إدارة سلطة النقد تمهيداً لاستكمال خطوات الاعتماد القانوني الأخرى، حيث يتوقع صدور القانون قبل نهاية العام 2012. يأتي قرار مجلس إدارة سلطة النقد باعتماد مشروع القانون في إطار سعي سلطة النقد لتعزيز واستكمال بناء شبكة الأمان المالي التي تعتبر أساساً لبناء نظام مصرفي آمن وسليم وفعال، وبما يتفق مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية والممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال.
- وينص مشروع القانون الجديد على إنشاء مؤسسة مستقلة تعنى بضمان وودائع العملاء لدى المصارف العاملة في فلسطين في حدود مبلغ معين يحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة وبالتشاور مع سلطة النقد، الأمر الذي يوفر ضمان لودائع المودعين بنسبة تغطية تتجاوز 94% من مودعي الجهاز المصرفي الفلسطيني. ويقوم نظام ضمان الودائع المصرفية على فلسفة التكامل بين طرفين رئيسيين هما الجهاز المصرفي من جهة وسلطة النقد من جهة أخرى، بهدف زيادة الثقة في النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على نحو يكفل استمرارية عمل النظام المصرفي كمقوم رئيسي من مقومات إنشاء الدولة.

قانون البنك المركزي

- لا زالت مسودة قانون البنك المركزي الفلسطيني في طور الاعتماد والمصادقة، إذ من المتوقع صدور هذا القانون بقرار من الرئيس خلال الفترة القريبة القادمة. ويشكل القانون البنية القانونية الأساسية لتحويل سلطة النقد إلى بنك مركزي عصري كامل الصلاحيات، حيث يتضمن القانون المقترح على أهداف واضحة قابلة للقياس (استقرار الأسعار)، وأدوات وصلاحيات كافية لتحقيق هذه الأهداف (استقلالية الأداة)، ووسائل للمراقبة وإعداد ونشر تقارير دورية حول كيفية تحقيق هذه الأهداف (المساءلة). كما يحتوي التشريع الجديد، إلى جانب تركيزه على مفهوم الاستقلالية، على تطبيق أسس ومبادئ الشفافية والمساءلة التي تتوافق مع أفضل المبادئ والممارسات الدولية.

ويستفيد التشريع الجديد من أحدث الممارسات العملية وذلك بتضمينه أحكاماً حول نظم المدفوعات الحديثة، ومعالجة مشاكل البنوك الضعيفة. كما يحتوي على توضيح لمسؤوليات كل من سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال فيما يتعلق بترخيص وتنظيم الشركات المالية، وكذلك مع وزارة المالية فيما يتعلق بإدارة الدين العام. كما يحتوي على أحكام تنظم عملية إصدار العملة وإدارتها، حيث يمنح القانون البنك المركزي صلاحية حصرية في إصدار العملة الوطنية حين تتوفر الشروط اللازمة لذلك، وأهمها ضمان استقلالية البنك المركزي، واستدامة أو استقرار الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والسيطرة على الحدود والمخاطر بما في ذلك حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال والعملة. ويوفر هذا القانون (إضافة إلى قانون المصارف وقانون مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل النشاطات غير المشروعة) عناصر الحدأة، والشمولية، والأطر الفعالة للاستقرار المالي والنقدي.

نظام رسوم ترخيص المصارف الجديد

- استناداً إلى المادة رقم (11) من قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، المتعلقة بالرسوم وبدل الخدمات المستوفاة من المصارف، صدر القرار الرئاسي رقم (62) لسنة 2011 بشأن نظام (رسوم ترخيص المصارف^[1])، ليحل محل «لائحة رسوم ترخيص المصارف» الصادرة بالقرار الرئاسي السابق بتاريخ 2007/6/9.

[1] نشر في مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد رقم (91) بتاريخ 2011/10/10.

نظام رقابة وترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة

- صدر نظام «الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة» بموجب القرار الرئاسي رقم (132) لسنة 2011. يأتي إصدار هذا النظام (الذي يتوافق والممارسات الدولية الفضلى، ويعزز مبادئ الحوكمة) بهدف الحفاظ على سلامة وفاعلية أعمال مؤسسات الإقراض المتخصصة بما يعزز استدامتها ويساهم في استقرار النظام المالي الفلسطيني.

التعليمات الرقابية

في ضوء قانون المصارف الجديد رقم (9) لسنة 2010^[2]، عكفت سلطة النقد خلال العام 2011 على إجراء مراجعة شاملة لكافة التعليمات الرقابية التي أصدرتها سابقاً، لموائمتها مع التعديلات والإضافات الجديدة الواردة في هذا القانون. بالإضافة إلى إصدار تعليمات رقابية جديدة تنظم وتضبط أعمال المصارف في ضوء المستجدات الرقابية والقانونية المحلية والدولية. وفي هذا الشأن، ركزت التعليمات التي تمت مراجعتها وتعديلها خلال العام 2011 على الجوانب التالية:

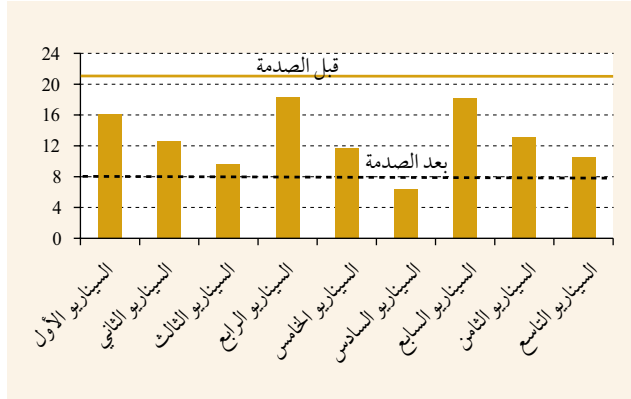
- **تعليمات رقم (2011/1) بشأن احتياطي التقلبات الدورية:** تلزم المصارف باقتطاع 15% من صافي أرباحها سنوياً تحت مسمى (احتياطي التقلبات الدورية)، على أن يستمر هذا الاقتطاع السنوي حتى يشكل رصيد الاحتياطي ما نسبته 20% من رأس المال المدفوع للمصرف. وقد تم تنفيذ ذلك اعتباراً من البيانات المالية للمصارف في السنة المالية المنتهية في 2010/12/31. وتهدف هذه التعليمات إلى تدعيم رؤوس أموال المصارف وزيادة قدرتها على تحمل المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية المذكورة ضمن تعليمات لجنة بازل. تأتي هذه الخطوة استكمالاً للتعليمات السابقة التي ألزمت المصارف برفع رؤوس أموالها إلى 50 مليون دولار مع نهاية العام 2010.
- **تعليمات رقم (2011/2) بشأن ترخيص المصارف في فلسطين:** جاءت في سياق تعديل التعليمات السابقة كي تتواءم مع قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010، حيث حلت هذه التعليمات محل التعليمات القديمة رقم (2008/2).
- **تعليمات رقم (2011/3) بشأن حصول العملاء على تقاريرهم الائتمانية والاعتراض عليها:** تأتي هذه التعليمات في سياق سياسة سلطة النقد الهادفة إلى تعزيز ثقة المواطنين بالقطاع المالي الفلسطيني (خاصة المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة)، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح بين المصارف وعملائها. وتتضمن هذه التعليمات إرشادات توضيحية في كيفية حصول العميل على التقرير الائتماني الخاص به من نظام المعلومات الائتمانية ونظام الشيكات المعادة في سلطة النقد، كما وتعطيه حق الاعتراض على هذا التقرير. علماً بأن حق تزويد العملاء بنسخة عن تقاريرهم الائتمانية تقتصر على سلطة النقد فقط في الوقت الراهن.
- **تعليمات رقم (2011/5) بشأن اختبارات فحص التحمل (Stress Testing):** تلزم المصارف بتنفيذ اختبارات التحمل المالي بشكل دوري وفق برنامج سنوي يوافق عليه مجلس إدارة المصرف، بالاستناد إلى المعايير الدولية المستخدمة في هذا المجال، خاصةً المبادئ والممارسات السليمة في إعداد اختبارات فحص التحمل الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2009. وتحدد هذه التعليمات طبيعة السيناريوهات المطلوب تنفيذها من قبل المصارف، والتي يجب تنفيذها بشكل نصف سنوي. وتعتبر اختبارات فحص التحمل إحدى التدابير المستخدمة لقياس وتقييم مدى تأثير بعض الصدمات سواء كانت مصرفية أو مالية أو اقتصادية على المركز المالي للمصارف. كما تساعد هذه الاختبارات إدارات المصارف في تقييم حجم المخاطر التي قد تواجهها في المدى المنظور، وبالتالي، في اختيار السياسات والإجراءات التحوطية المناسبة، كتحديد سقف التعرض وتدعيم رأس المال، وتعديل الإجراءات التشغيلية وإجراءات العمل، ووضع خطط طوارئ، بما يدعم من قدرة المصرف على الصمود والتحوط لمواجهة الصدمات عالية التأثير.

[2] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي 2010، المتوفر على موقع سلطة النقد (www.pma.ps).

صندوق 7: اختبارات فحص التحمل (Stress Testing)

بدأ الاهتمام والتركيز على موضوع اختبارات فحص التحمل مع بروز اتفاقية بازل II إلى حيز التطبيق العملي، باعتبارها أحد المبادئ التي تتكون منها الدعامة الثانية لرأس المال، وركناً أساسياً في منظومة الحوكمة المؤسسية، وعنصراً مهماً في إدارة المخاطر لدى المصرف. وتعرف اختبارات فحص التحمل بأنها مجموعة من الإجراءات المستخدمة من قبل المؤسسات المالية لقياس مدى قدرتها على تحمل ومواجهة أحداث غير عادية ممكنة الحصول وتؤثر سلباً على محافظها ومراكزها المالية. وتستخدم هذه الاختبارات لدعم وتعزيز عملية ضبط المخاطر من خلال تدعيم المقاييس الاحصائية للمخاطر ومساعدة مجالس الإدارة والإدارات العليا على اتخاذ القرار المناسب وتحديد إجراءات وسياسات العمل الكفيلة بمعالجة مواطن الضعف لدى المصرف، إضافة إلى تقييم قدرة المصرف على الصمود في الظروف الصعبة، وتأثير ذلك على الربحية وكفاية رأس المال.

تأثير اختبارات فحص التحمل على نسبة رأس المال الأساسية (نسبة مئوية)



ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية التي طالت تداعياتها الاقتصاد العالمي بشكل عام وأوروبا بشكل خاص، ونسببت في تراجع كبير في ثقة المستثمرين بالأسواق، حظيت اختبارات التحمل باهتمام كبير، بهدف المساعدة في إعادة بناء هذه الثقة.

على مستوى سلطة النقد، اتخذت كافة الإجراءات لإدخال اختبارات فحص التحمل في عمليات إدارة المخاطر لدى المصارف في منتصف العام 2011، من خلال إصدار التعليمات رقم (2011/5) التي اشتملت على عدد كبير من السيناريوهات التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف الصدمات المحتملة، سواء كانت مالية، أو اقتصادية، أو سياسية، مع تفاوت في شدة هذه الصدمات، حيث تم بناء الاختبار بطريقة توفر قدرًا عاليًا من المرونة في التعامل مع أية سيناريوهات مفترضة يتم اقتراحها

الصدمات

- 20-40% من القروض الحكومية تصبح متأخرة السداد.
- 25-50% من موظفي السلطة الفلسطينية يتخلفون عن سداد أقساط القروض.
- 10-30% من قروض القطاع الخاص (باستثناء موظفي السلطة الفلسطينية) تصبح متعثرة.
- 5-20% من الودائع يتم سحبها خلال شهر واحد.
- 1-5 من كبار المقترضين يتخلفون عن السداد.
- 1-5 من كبار المودعين يسحبون ودائعهم.
- 5-35% انخفاض في القيمة العادلة للسهم.

أو تعديلها، بحيث يوفر النموذج إمكانية تحديد أثر كل من السيناريوهات ذات المتغير الواحد، وسيناريوهات متعددة المتغيرات، على بيانات المصرف الواحد، إجمالي المصارف المحلية، إجمالي المصارف الوافدة، إجمالي المصارف التجارية، إجمالي المصارف الإسلامية، وإجمالي الجهاز المصرفي.

وقد أشارت نتائج الاختبارات التي أجرتها سلطة النقد لتقدير تأثير صدمات الائتمان والسيولة والسوق والصدمات التشغيلية على المركز المالي للمصارف وكفاية رأس المال والسيولة، إلى أن الجهاز المصرفي يتسم بالقدرة على الصمود أمام طائفة كبيرة من الصدمات. فالجهاز المصرفي يتمتع بمستوى جيد من الرسمة، إذ يبلغ رأس المال الأساسي كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر 21.7% (قبل الصدمة). يذكر أن سلطة النقد قد قامت باختبار تسع مجموعات من الصدمات، التي تتسق مع سيناريو اقتصادي يفترض نمواً سالباً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وفي جميع الحالات كانت نسبة رأس المال الأساسي بعد الصدمة أعلى من الحد الأدنى الإلزامي البالغ 8%، باستثناء سيناريو واحد يتسم بشدة التطرف وينطوي على افتراض أن 30% من قروض القطاع الخاص تصبح متعثرة، مع انخفاض القيمة العادلة للأسهم بنسبة 35%، وسحب 20% من مجموع الودائع خلال شهر واحد.

- **تعليمات رقم (2011/6)** بشأن إدارة مخاطر الائتمان: تأتي هذه التعليمات انسجاماً مع توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي تؤكد على ضرورة توفر أسس سليمة لإدارة مخاطر الائتمان في إطار أربعة محاور رئيسة تمثل الحد الأدنى من المبادئ النوعية الواجب اتباعها لإدارة مخاطر الائتمان. وتلزم هذه التعليمات المصارف بهذه المحاور الأربعة وهي: توفر بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان، والعمل وفق إجراءات وضوابط سليمة لمنح الائتمان، وتوفير إدارة حصيفة للائتمان وإجراءات للقياس والمتابعة، والتحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان وضبطها والتحكم فيها.
- **تعليمات رقم (2011/7)** بشأن رسوم الاستخدام الخاصة بنظام التسويات الفورية (براق): تحدد رسوم التسجيل في نظام براق والرسوم المتغيرة، بالإضافة إلى الغرامات النظامية، وذلك بهدف تغطية المصاريف التشغيلية لنظام براق. علماً بأن النفقات التشغيلية لاستخدام النظام تم تقاسمها بين المصارف وسلطة النقد بما يضمن استمرارية عمل النظام في كافة الأوقات بكفاءة وفعالية.
- **تعليمات رقم (2011/8)** بشأن الرسوم والعمولات: حلت هذه التعليمات محل البند (11/5) في التعليمات رقم (2008/5)، وذلك بما يتواءم مع قانون المصارف لسنة 2010. كما تلزم المصارف بالإفصاح التام عن العمولات والرسوم للجمهور، وعدم فرض أية عمولة جديدة إلا بعد موافقة سلطة النقد عليها. وبلغ عدد العمولات والرسوم المنصوص عليها 119 عمولة^[3]، وقد حددت بما يسهم في تحفيز استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع (Plastic Money)، وتشجيع استخدام الخدمات الإلكترونية، وبما يضمن خلق توازن مقبول وعادل ما بين ربحية المصارف والحفاظ على حقوق المتعاملين معهم وحمايتهم.
- **تعليمات رقم (2011/9)** بشأن التعيين والنقل والإجراءات التأديبية والاستقالة: جاءت هذه التعليمات لتحل محل التعليمات رقم (2010/1)، وذلك في إطار إعادة صياغة التعليمات السابقة كي تتواءم مع قانون المصارف لسنة 2010. وبشكل عام، تحدد هذه التعليمات الإجراءات والسياسات التي تضبط إجراءات المصارف التي تتخذها بحق الموظفين لديها، سواء تلك التي تتعلق بإجراءات التوظيف، أو التي تتعلق بالإجراءات الأخرى، كالنقل والتأديب والاستقالة. كما تحدد طبيعة المهام والوظائف التي ينبغي الحصول على موافقة سلطة النقد المسبقة بشأن إشغالها. كما تلزم المصارف بضرورة الإبلاغ الفوري لسلطة النقد بأية إجراءات

^[3] شكل ذلك زيادة في عدد العمولات عن العام السابق، نظراً لإدخال العديد من المصارف منتجات وخدمات مالية جديدة. علماً بأن سلطة النقد تتولى مراجعة هذه العمولات ومتابعتها بشكل دوري من خلال دوائر علاقات الجمهور.

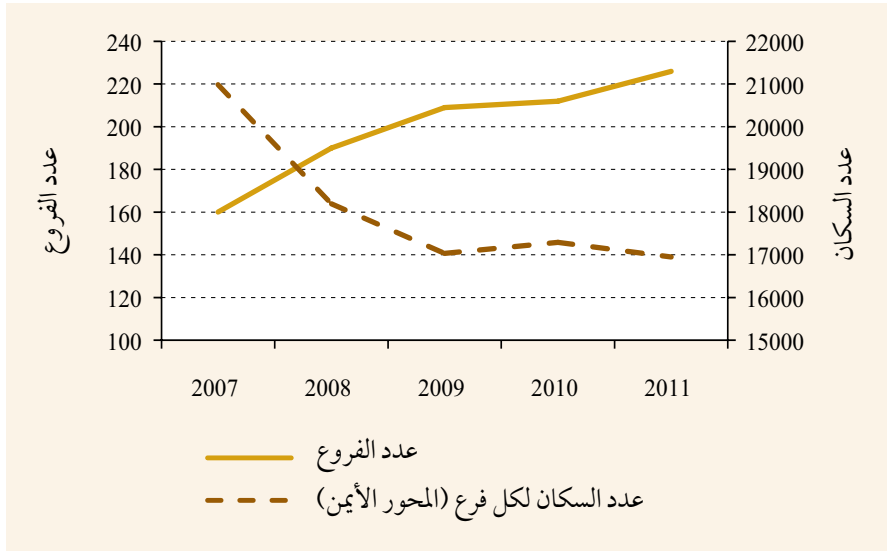
تأديبية تتخذ بحق أي مسؤول أو موظف في المصرف، خاصةً تلك المتعلقة بإساءة الائتمان أو الخيانة. وتعتبر سلطة النقد سبابة فيما يتعلق بهذا النوع من التعليمات.

- **تعليمات رقم (2011/10)** بشأن نظام تعديل/تحديث البيانات المالية والشخصية للعملاء: تأتي هذه التعليمات في سياق سعي سلطة النقد إلى تطوير وأتمتة أدوات وآليات العمل، والحد من الأعمال اليدوية والورقية. فقد تم تطوير نظام لتحديث البيانات المالية والشخصية للمقترضين وكفلائهم من خلال موقع المعلومات الائتمانية، وذلك بهدف الاستغناء عن استخدام النماذج الورقية. وتضع هذه التعليمات الإرشادات التفصيلية للمصارف في كيفية استخدام الطريقة الإلكترونية في إدخال التعديلات اللازمة.
- **تعليمات رقم (2011/12)**: بشأن نظام تعديل/تحديث البيانات المالية والشخصية للعملاء: ألغت هذه التعليمات العمل بالنماذج الورقية في تعديل البيانات اعتباراً من 2011/12/26 والالتزام بالنظام الإلكتروني في التعديل.

من ناحية أخرى، قامت سلطة النقد خلال العام 2011 بإصدار العديد من التعاميم التي تنظم الإجراءات والمستجدات الروتينية للعمل المصرفي خلال أيام السنة. ومن هذه التعاميم: تعميم رقم (2011/70)، الذي يلزم المصارف بتحرير بوليصة تأمين على الحياة للعملاء الحاصلين على تسهيلات مصرفية مباشرة (بما في ذلك صيغ التمويل الإسلامية) تزيد فترة سدادها الزمنية عن مدة 48 شهر، وبحيث لا تقل نسبة التغطية لبوليصة التأمين عن 100% من قيمة القرض أو التسهيل. ويأتي ذلك في سياق الحد من المخاطر الائتمانية. وكذلك تعميم رقم (2011/75)، الذي يلزم المصارف بضرورة إيلاء العمليات المالية التي تزيد عن عشرة آلاف دولار عنايةً خاصة، وذلك في إطار مكافحة غسل الأموال. وفي نفس السياق قامت سلطة النقد، وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ووحدة المتابعة المالية، بتنظيم برنامج تدريبي من خلال معهد الدراسات المالية والمصرفية خلال الفترة 2011/6/12 إلى 2011/7/7، يستهدف مراقبي الامتثال وموظفي المصارف بمستوياتهم الوظيفية. ويمنح المتدرب في نهاية البرنامج شهادة (متخصص في مكافحة غسل الأموال - فلسطين PAMLA). وفقاً لما ورد في التعميم رقم (2011/99). هذا إلى جانب العديد من التعاميم الأخرى، التي سيرد ذكر بعضها لاحقاً تحت بند علاقة سلطة النقد بالجمهور.

سياسة التفرّع

شكل 4 - 1: عدد فروع ومكاتب المصارف العاملة فيه فلسطين، ونسبتها لعدد السكان، 2007-2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

في إشارة إلى سياسة الانتشار المصرفي التي تبنتها سلطة النقد منذ العام 2007، تم خلال عام 2011 افتتاح 14 فرعاً ومكتباً جديداً، توزعت على النحو التالي: 4 مكاتب لبنك فلسطين (م.ع.م)، فرعان ومكاتب لبنك القدس، فرع ومكتب لبنك القاهرة عمان، فرعان للبنك العربي، فرع لبنك الأردن، فرع للبنك التجاري الأردني. بذلك واصلت شبكة الفروع والمكاتب المصرفية نموها خلال عام 2011، ليصل عدد الفروع والمكاتب المصرفية إلى 226 فرعاً ومكتباً في العام 2011. ويأتي ترخيص الفروع

والمكاتب الجديدة استمراراً لسياسة سلطة النقد في التفرع المعتمدة منذ العام 2007، الهادفة إلى إيصال الخدمة المصرفية إلى كافة المدن والقرى الفلسطينية، وإعطاء الأولوية للتفرع في الأرياف والأماكن النائية، حرصاً على تسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وتسهيل إتمام معاملاتهم المالية المختلفة.

تسعى سلطة النقد من وراء خطط التفرع إلى تقليل نسبة الكثافة السكانية لعدد الفروع، وذلك في سبيل زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ولتنسجم مع المعدلات المتعارف عليها عالمياً، التي تتراوح حول (10,000) نسمة لكل فرع من جهة ثانية. يشار إلى أنه مع هذا التزايد في عدد الفروع، تراجعت نسبة عدد السكان إلى عدد الفروع والمكاتب إلى حوالي (16.8 ألف نسمة/فرع أو مكتب) في نهاية العام 2011.

وفي ضوء ما أسفرت عنه عمليات الدمج وإعادة الهيكلة للمصارف التي تمت في العام السابق، بقي عدد المصارف العاملة في فلسطين مستقرًا في العام 2011 عند 18 مصرفاً، منها 8 مصارف محلية تعمل من خلال 118 مكتباً وفرعاً، و10 مصارف وافدة (8 أردنية، بنك مصري، وبنك أجنبي) تعمل من خلال 108 فرع ومكتب. ومن المتوقع أن تستمر عمليات الدمج المصرفي بين عدد من المصارف، لينخفض العدد إلى 16 مصرفاً في العام 2012.

على صعيد آخر، تم توجيه المصارف لإنشاء مواقع للتعاقي من الكوارث ومواقع عمل بديلة تضمن استمرار المصارف في تقديم مختلف أنواع الخدمات لجمهور العملاء، حتى في حالات الطوارئ. وقد تم وضع خطط لاستمرارية العمل وفحصها والتأكد من فعاليتها. يأتي ذلك في سياق سعي سلطة النقد للحفاظ على الإنجازات المتحققة في القطاع المصرفي، وبهدف مواجهة المخاطر ذات التأثير السلبي على استمرارية عمل المصارف العاملة في فلسطين.

صندوق 8: استمرارية العمل في الجهاز المصرفي

يعتبر الحفاظ على استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر ضرورة لا يمكن إغفالها في ظل الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا والاتصالات وتداخل أعمال المؤسسات المالية والمصرفية وزيادة درجة تشابكها مع بعضها البعض. فانهيار النظم أو توقف الخدمات لدى مصرف أو مؤسسة ما، قد يكون له تداعيات خطيرة على مؤسسات ومصارف أخرى، بل قد تتعدى الآثار إلى الإضرار بالاستقرار المالي والاقتصادي وحتى ممتلكات الأفراد والشركات. من أجل مواجهة هذه المخاطر وضمان القدرة على الاستمرار في تقديم الخدمات والمنتجات تحت كافة الظروف، لا بد من اعتماد منهجية فعالة من أجل التخطيط السليم لمواجهة المخاطر والأحداث التي قد تؤثر سلباً على استمرارية الأعمال.

ومن منطلق مسؤولية سلطة النقد في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي كان الاهتمام باستمرارية الأعمال حاضراً في خطط الإدارة العليا لسلطة النقد على مستوى السلطة وعلى مستوى القطاع المصرفي، من أجل رفع مستوى القدرة على الاستجابة للأحداث والمخاطر المختلفة. هذا بالإضافة إلى سعي سلطة النقد لتطبيق التوصيات والممارسات العالمية الفضلى التي ركزت على هذا الجانب، كالممارسات الفضلى الصادرة عن معهد استمرارية العمل وتوصيات لجنة بازل حول متطلبات استمرارية أعمال المؤسسات المالية والمصرفية بما فيها المؤسسات الإشرافية كسلطة النقد والرقابة على المصارف في هذا المجال.

ولهذه الغاية، قامت سلطة النقد بإنشاء وحدة متخصصة تتبع مكتب السيد المحافظ تعنى بالتخطيط والمتابعة والإشراف فيما يتعلق باستمرارية الأعمال على مستوى سلطة النقد والقطاع المصرفي، ورفدتها بالكوادر المؤهلة والمدربة للقيام بهذه المهمة بالتعاون مع دوائر سلطة النقد والمصارف. اعتمدت الوحدة الممارسات العالمية الصادرة عن معهد استمرارية العمل في المملكة المتحدة كأساس لإدارة برنامج استمرارية العمل في سلطة النقد آخذةً توصيات لجنة بازل بعين الاعتبار، حيث تميز الطاقم العامل في هذا المجال بالمعرفة والخبرة اللازمة من خلال تدريبات متخصصة في هذا المجال، بحيث أصبحوا أول أعضاء فلسطينيين ينتسبون لمعهد استمرارية العمل في المملكة المتحدة بعد اجتيازهم الامتحانات اللازمة لذلك.

قامت الوحدة خلال الفترة الماضية ومن خلال برنامج استمرارية العمل بدراسة الدوائر المختلفة في سلطة النقد وتحديد عملياتها الحرجة والآثار والمخاطر المتوقعة نتيجة لتوقف هذه العمليات من خلال تحليل تأثير أعمال كل دائرة بالأحداث المتوقعة، ومن ثم تم تحديد الاحتياجات الضرورية لاستعادة تلك العمليات من إجراءات وأجهزة وموظفين ومرافق ومزودين خارجيين. بعد ذلك تم اعتماد إستراتيجية استمرارية العمل على مستوى سلطة النقد والتخطيط لاستعادة العمليات الحرجة والمهمة لكافة الدوائر بالإضافة إلى تصميم برنامج الفحوص الذي تم البدء به منتصف العام. كما عملت السلطة على تجهيز مواقع استمرارية العمل، وموقع للتعافي من الكوارث (Disaster Recovery Site) وموقع بديل (Alternative Site) لإدارة العمليات التشغيلية في حالات الطوارئ. هذا بالإضافة إلى التخطيط في مجال استعادة نظم تكنولوجيا المعلومات وإدارة الطوارئ وتدريب عدد من الموظفين في هذا المجال.

كما عملت الوحدة على رفع مستوى الوعي فيما يتعلق باستمرارية الأعمال وضرورة أخذها بعين الاعتبار عند التخطيط للعمليات بشكل مستمر وكذلك عند التخطيط للمشاريع، وذلك من خلال حملة التوعية عبر البريد الإلكتروني وورش العمل التي تم عقدها للدوائر الحرجة في سلطة النقد، وكذلك من خلال الندوات التي تقوم الوحدة بعقدها من أجل تبني مفهوم استمرارية الأعمال في كافة نشاطات الدوائر المختلفة.

وتسعى سلطة النقد على المدى البعيد إلى رفع قدرة القطاع المصرفي على الاستجابة للأحداث والمخاطر المختلفة من خلال التخطيط والتنسيق المستمر بين أعضاء هذا القطاع وصولاً إلى إجراء فحوصات على مستوى وطني تتعلق باستعادة بعض الخدمات الأساسية على مستوى هذا القطاع وعلى مستوى وطني.

إن التنسيق والتخطيط المستمرين بين سلطة النقد والمصارف في مجال استمرارية الأعمال يعتبر ضرورة ملحة لا يمكن تجاهلها، سواء على مستوى المؤسسة الواحدة أو على مستوى القطاع المصرفي ككل، وبما يضمن استمرارية العمليات، وتحقيق الاستقرار في تقديم تلك العمليات، والقدرة على التعافي من آثار الحوادث والأزمات بهدف دعم الاستقرار في قطاعات المال والأعمال وتعزيز الثقة والحد من المخاوف من أي تعطيل مفاجئ.

التطورات والمستجدات في الأنظمة المصرفية

واصلت سلطة النقد جهودها الحثيثة في مجال بناء وتطوير أنظمة مصرفية حديثة وفق أفضل الممارسات العالمية، وذلك في إطار إنشاء وتهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة، تخفف حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص، والنظام المالي بشكل عام. وفي هذا السياق، استكملت سلطة النقد خلال العام 2011 المزيد من الخطوات التطويرية في بعض الأنظمة المصرفية التي استحدثتها في السنوات السابقة^[4] كما يلي:

1. نظام التسويات الإجمالية الفورية (براق)

أحرزت سلطة النقد تقدماً ملموساً في مجال تطوير نظم الدفع في الجهاز المصرفي الفلسطيني، بعد إطلاق العمل بنظام براق في تشرين الثاني من العام 2010 الذي شكل قفزة كبيرة في هذا المجال، باعتباره العمود الفقري لنظم الدفع في فلسطين. فقد عملت سلطة النقد على خفض

^[4] لمزيد من المعلومات حول طبيعة هذه الأنظمة وتاريخ البدء بالعمل فيها يرجى الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي 2010 ص 24، والمتوفر على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد، www.pma.ps.

مخاطر السيولة المرتفعة في النسخة الأولى من نظام الـ RTGS، مقارنةً بالنظام الذي سبقه الـ DNS. وبعد الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من نظام التسويات الفورية بنجاح في العام 2010، تم إطلاق النسخة الأكثر تطوراً من نظام التسويات الفورية براق "Hybrid" اعتباراً من 2011/9/25، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي.

وتوازي النسخة الجديدة لنظام براق بين مخاطر السيولة المنخفضة في نظام التسويات الآجلة «Differed Netting Settlement System» ومخاطر الائتمان المنخفضة في نظام التسويات الفورية «Real Time Gross Settlement System». وقد جاء إطلاق النسخة الجديدة لنظام براق بنجاح متميز، وذلك بعد قيام سلطة النقد بتنفيذ الاستعدادات والتحضيرات اللازمة، وورش العمل، وإجراء عمليات التدريب الكافية لموظفي المصارف. فبالإضافة إلى ما توفره النسخة الأولى من وسائل دفع فورية، تم توفير وسائل إضافية أكثر فعالية في تنفيذ وإدارة أوامر الدفع "الحوالات" الصادرة عن المصارف الأعضاء فيه، وبما يوازي النظم الأكثر حداثة على مستوى نظم الدفع والتسويات المستخدمة في العالم. وأهم ما تتميز به النسخة الجديدة ما يلي:

- آليات التسوية: تعمل هذه الآليات في إطار التسوية المنفردة الإجمالية الفورية للدفعات المالية عند توفر الأرصدة الكافية، وبما يخفض من مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى تفعيل آليات التسوية بصافي الأرصدة في مواعيد متقاربة نسبياً، وبما يخفض إجمالي حجم السيولة المطلوبة لتنفيذ الدفعات المالية.
- نظام قوائم الانتظار: يمكن هذا النظام المصرف العضو في نظام براق من إصدار كافة أوامر الدفع لديه بأقل مستوى من المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، إذ في حال عدم توفر رصيد كافٍ في حساب التسوية للمصرف المصدر لأمر التحويل لحظة إصدار الأمر، فإنه يتوقف ضمن قائمة انتظار في نظام التسويات إلى حين توفر الرصيد الكافي لتسوية الأمر دون أن يتم رفض أمر التحويل بشكل مباشر.
- تحفيز النظام: تؤدي هذه الطريقة إلى رفع مستوى استقرار النظام وفعاليتها وانسيابية الأموال فيه، فهي تسهم في حل ما يعرف بالعمدة في النظام Gridlock، التي قد تؤدي إلى إيجاد مخاطر سيولة وائتمان، وتوقف تدفق الأموال فيه، في حال حدوثها، على مستوى كافة الأعضاء في النظام. لذلك، اعتمدت طريقتان لتحفيز النظام، الأولى محاكاة الأرصدة الصافية «Simulated Net Balances» والثانية بطريقة التسوية الثنائية «Offsetting»، بالإضافة إلى وسائل أخرى يمكن تفعيلها مستقبلاً كطريقة "المتوفر أولاً ينفذ أولاً" «FIFO».
- دعم العملة الوطنية: تدعم النسخة الجديدة من نظام براق خطط سلطة النقد الإستراتيجية المستقبلية الهادفة إلى إصدار العملة الوطنية، وإصدارات السندات الحكومية وتوفير الضمانات. وقد تم اختبار ذلك بنجاح ضمن آليات المحاكاة. يذكر أن النظام الجديد ينفرد بميزة خاصة، حيث يجري تسويات إلكترونية لأربع عملات (الشيكل والدولار والدينار واليورو)، وهناك مجال لعملة خامسة وهي العملة الوطنية مستقبلاً. تجدر الإشارة إلى أنه تم وقف تنفيذ كافة الحوالات الشخصية من خلال غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد اعتباراً من 2011/7/1، وأصبح تنفيذ هذه الحوالات يتم مباشرة من خلال نظام (براق)، وفقاً لما ورد في التعميم رقم (2011/94) بتاريخ 2011/5/29، وذلك بهدف الاستفادة القصوى من فعالية نظام براق وخفض فترة تسوية الحوالات الشخصية، وقيدها في حسابات المستفيدين منها في أقصر وقت ممكن.

وقد بلغ إجمالي قيمة العمليات المنفذة باستخدام نظام (براق) خلال العام 2011 حوالي 29.6 مليار دولار، بمتوسط شهري يصل إلى 2.5 مليار دولار، منها حوالات بنكية بقيمة 4.4 مليار دولار، أو ما نسبته 14.9% من إجمالي العمليات المنفذة. أما الحوالات الشخصية المنفذة، فبلغت حوالي 5.8 مليار دولار، مثلت ما نسبته 19.6% من إجمالي العمليات المنفذة. وهذا يعكس مدى أهمية نظام براق في تسوية جميع أنواع الحوالات مهما كانت قيمتها، سواء كانت بين المصارف، أو شخصية، أو خاصة بعمليات سلطة النقد الفلسطينية.

2. مشروع الرقم الدولي للحساب المصرفي - آي بان (International Bank Account Number- IBAN)

قامت سلطة النقد في نهاية العام 2011 بتشكيل لجنة مختصة تهدف إلى التحضير لإطلاق هذا المشروع وتنفيذه في فلسطين. ويهدف المشروع إلى

إجراء تنظيم دولي موحد ومتعارف عليه لطول وعدد خانات الحساب البنكي للعملاء، وبما يتوافق مع المعايير الدولية للحساب المصرفي، الصادرة عن منظمة الأيزو (ISO Standard 13616)، وتوصيات أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعتمد إستراتيجية سلطة النقد المعلنة في هذا المجال على عدم تنفيذ أية تعديلات هيكلية أساسية في أرقام حسابات عملاء المصارف، وضمن مراحل تستمر حتى العام 2013، وذلك لضمان استقرار عمليات المصارف، وانسيابية التحويل والتغيير الآمن، وبتوافق ذلك مع نشر الثقافة المصرفية المطلوبة. ومن المتوقع أن يحقق مشروع آي بان الفوائد التالية:

- تعزيز سلامة المعلومات المالية المصاحبة للحوالات المصرفية.
- توفير الأداة الملائمة والفعالة للمصارف المستقبلية للحوالات، للتحقق من صحة رقم الحساب ومكان وماهية المؤسسة المالية التي أصدرته.
- خفض الأخطاء التي تحدث أثناء معالجة التحويلات المالية محلياً ودولياً مع تحقيق سرعة التنفيذ.
- تسهيل إجراءات تحويل المصارف لمدفوعاتها المحلية والدولية، وبالتالي تسريع تحويل وإيداع الحوالات المالية الدولية الصادرة والواردة .
- توفير الأداة الملائمة والفعالة للمصارف لضمان سلامة المعلومات المالية المصاحبة للحوالات، ورفع سرعة وكفاءة التحويل، وخفض الأخطاء الناجمة عن أرقام الحسابات
- خفض التكاليف وتحسين القدرة التشغيلية لتنفيذ التحويلات المالية داخل أنظمة المصارف من خلال القضاء على أو الحد من تدخل العمليات اليدوية غير الضرورية، بالإضافة إلى زيادة قدرة المصارف على استيعاب النمو المضطرد لأعداد الدفعات.
- خفض عدد المدفوعات المعادة أو المرتجعة بسبب أخطاء في أرقام الحسابات.
- تعزيز مستوى دقة وموثوقية التقارير المالية التحليلية الصادرة عن أنظمة المدفوعات.
- زيادة موثوقية وكفاءة إجراءات التحويلات المالية التي تتم عبر الإنترنت من قبل العملاء.
- تمكين مستخدمي النظام من التأكد مسبقاً من صحة رقم الحساب ومعرفة البنك المصدر له قبل إجراء أي عملية مالية، وذلك باستخدام مدقق صحة رقم الحساب (IBAN Checker)، الذي غالباً ما يتم توفيره عبر قنوات مختلفة كالمصارف أو شبكة الانترنت.

3. إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقروض الإسكان والرهن العقاري

تم إنشاء قاعدة بيانات جديدة تشتمل على معلومات كاملة عن المحفظة التمويلية لقطاع الإسكان والرهن العقاري، وذلك بهدف رصد المخاطر المختلفة المحيطة بمختلف القطاعات الاقتصادية، وبالأخص قطاع الإسكان والرهن العقاري. وتعتبر بيانات هذه القاعدة ذات أهمية عالية في تحليل مخاطر القطاع، ورسم السياسة النقدية، وتحديد معدل قيمة القرض من قيمة التخمين العقاري (LTV). وفي ضوء ذلك، تم تصميم مجموعة من التقارير الرقابية والإحصائية لاستخدامها في عمليات التحليل الدورية المستندة إلى البيانات الربعية. ويتوقع أن تقوم سلطة النقد خلال الفترة القريبة بإصدار مؤشر خاص بالإسكان، للاسترشاد به في القضايا المتعلقة بقروض قطاع الإسكان والرهن العقاري. كما تتيح قاعدة البيانات العقارية ومفاهيم الرفع المالي المذكورة في صندوق رقم (9) أدناه دراسة ما يسمى بدورة الرفع المالي (Leverage Cycle) في القطاع العقاري في فلسطين^[5].

^[5] للإطلاع على دورة الرفع المالي (Leverage Cycle) في الولايات المتحدة، أنظر الورقة التالية: John Geanakoplos, The Leverage Cycle in D. Acemoglu, K. Rogoff, and M. Woodford, NBER, Macroeconomic Annual, 2009.

صندوق 9: نسب الرفع المالي (Financial Leverage Ratios)

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية (Debt Ratios). فكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة/المصرف. ويمكن أيضاً زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية (Options) والعقود الآجلة (Futures).

تعتبر نسب الرفع المالي من أكثر أدوات المراقبة أهمية، وتساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة في تاريخ معين، من حيث درجة اعتماده على مصادر التمويل، داخلية كانت أم خارجية. وبشكل عام، فإنه كلما قل اعتماد المصرف أو الشركة على القروض لتمويل الأصول، كانت هذه الشركة أقل تعرضاً للمخاطر، لأن خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها يؤدي إلى استنزاف مواردها من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها. لذلك يفضل الاستثمار في شركات تكون قليلة الديون، فهذا قد يكون مؤشراً على الوضع الجيد الذي تتمتع به الشركة من حيث السيولة النقدية. كما يقع على عاتق المستثمر مقارنة الديون طويلة الأجل للشركة، في ضوء معدل الدين الذي تتحمله الشركات المماثلة العاملة في نفس القطاع، وعليه تجنب الاستثمار في شركة تكون ديونها أعلى بكثير من معدل الدين في القطاع. بالإضافة إلى ضرورة معرفة الشروط والأحكام الخاصة بالديون طويلة الأجل، على سبيل المثال، بعض المصارف المالية تشترط حداً أدنى من نسب السيولة والمديونية، بحيث يكون لها الحق في إجبار الشركة على تسديد القروض بصورة غير متوقعة، مما قد يؤدي إلى تصفيتها. ويمكن الإشارة إلى مجموعة كبيرة من نسب الرفع المالي، من أهمها:

• نسبة المديونية (Debt Ratio) = مجموع الديون / مجموع الأصول

تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار/ دولار من مجموع الأصول. هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عبء ديونها. فإذا كانت نسبة الدين أكبر من 100%، فهذا مؤشر على أن مديونية الشركة أكبر من أصولها، وبالتالي فإن الشركة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة. وتعتبر نسبة 40%، نسبة مقبولة في معظم الصناعات، وكلما انخفضت هذه النسبة، فإن الشركة ستمتلك أصولاً تزيد عن قيمة مديونيتها.

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الإلتزامات في تاريخ استحقاقها، حسب الصيغ التالية :

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}}$$

• نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين (Debt/Equity) = مجموع الديون / مجموع حقوق المساهمين

يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير، وتتمثل في القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل. وتوازن هذه النسبة بين التمويل المقدم من الدائنين مع التمويل المقدم من المساهمين، وبالتالي تشير إلى نسبة الديون من رأس المال المستخدم لتمويل الأصول. وفي حال تحققت أرباح للشركة، وكان معدل العائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة، فإن زيادة معدل الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين. والعكس

صحيح فإن زيادة الرفح المالي تؤدي إلى مضاعفة خسائر المستثمرين، إذا كان العائد على الأصول أقل من سعر الفائدة على القروض، وفي هذه الحالة يلقي على عاتق الإدارة مسؤولية تحديد المزيج الأمثل للهيكل المالي لتجنب المخاطر المحتملة، مع ضرورة مراعاة القطاع الذي تعمل فيه الشركة. على سبيل المثال، فإن معدل هذه النسبة في صناعة السيارات تساوي 200%، في حين أن النسبة ذاتها في صناعة الحواسيب تكون 50%.

وللتأكد من أن الشركة لا تقوم بزيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها طويلة الأجل، يلجأ المحلل المالي لاحتساب نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين بحسب الصيغة التالية :

الديون قصيرة الأجل / مجموع حقوق المساهمين

وقد يحدث أن تستنفد الشركات قدرتها على الاقتراض الطويل الأجل، بسبب ضعف ثقة الدائنين بالوضع الحالي للشركة أو احتمالية تأثر نشاطها بالتغيرات السياسية أو الاقتصادية. وارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67% قد يكون مؤشراً باقترب خطر عدم القدرة على خدمة الديون حسب تواريخ الاستحقاق.

ولمزيد من التحليل، يتم احتساب نسبة هيكل رأس المال (Long-Term Debt To Capitalization Ratio)، بقسمة الديون طويلة الأجل على رأس المال المتوفر بحسب الصيغة التالية :

الديون طويلة الأجل / (الديون طويلة الأجل + مجموع حقوق المساهمين (الأسهم العادية والممتازة))
وتبين هذه النسبة حجم الديون المستغلة من رأس المال المتوفر، ومقارنتها مع الشركات الأخرى، لتحديد حجم المخاطر. وتعتبر الشركات التي تمول الجزء الأكبر من رأس مالها عن طريق الديون، أكثر خطورة من تلك التي تنخفض فيها نسب المديونية.

• نسبة الملكية (Shareholder Equity Ratio) = حقوق المساهمين بالأسهم العادية / مجموع الأصول
تستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية. على سبيل المثال، شركة لديها حقوق المساهمين بنسبة 35% ومجموع الأصول 400 مليون دولار، هذا يعني أنه في حالة التصفية، فإن جميع المساهمين سيحصلون على 140 مليون دولار (35% × 400 دولار).

• نسبة تغطية الأصول (Assets Coverage Ratio) = (القيمة الدفترية للأصول الثابتة الملموسة + رأس المال العامل) / مجموع الديون

تقيس هذه النسبة عدد مرات قدرة الشركة على تغطية ديونها (القصيرة الأجل والطويلة الأجل) من خلال موجوداتها الملموسة وبعد تسديد الالتزامات قصيرة الأجل. ويسترشد المحللون كثيراً بالمعدل النمطي الذي يضع المعدل المقبول بما لا يقل عن 1.5، وبالنسبة للشركات الصناعية ينبغي أن لا يقل عن 2.

• نسبة تغطية الدين (Debt Coverage Ratio) = التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الديون
تعتبر هذه النسبة مقياس لقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية سنوية من أنشطتها التشغيلية لخدمة ديونها القصيرة الأجل والطويلة الأجل. وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، فإن الشركة تمتلك تدفقات نقدية إضافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل بما فيها ذلك الجزء المستحق من الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى مجموع الديون طويلة الأجل.

- نسبة تغطية الفوائد (Interest Coverage Ratio) = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مصروفات الفوائد أو الأرباح قبل الإستهلاكات والفوائد والضرائب / مصروفات الفوائد

تسمى أيضاً بعدد مرات تحقق الفائدة (Time Interest Earned)، وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، بمعنى أنها تقيس عدد مرات إمكانية تغطية الفوائد من أرباح الشركة، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد الشركة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها. وعادة ما تتمتع الشركات ذات القدرة العالية على تغطية تكلفة التمويل، بمركز مالي قادر على مواجهة المخاطر المحتملة. وعلى العكس، فإن الشركة التي لا تستطيع تغطية تكاليف التمويل ربما من السهل وقوعها في الإفلاس.

ومن الواضح أن وضع الشركة مع نسبة اقل من واحد صحيح هو إشارة إلى أنها غير قادرة على توليد مزيد من الدخل لتغطية مدفوعات الفائدة، بغض النظر عن الصناعة. ومع ذلك فإن تغطية الفوائد مع نسبة 1.5 يعتبر عموماً الحد الأدنى من مستوى الأمان لأي شركة، مهما كان نوع الصناعة. ومن المنطقي عند حساب التغطية أن نأخذ بعين الاعتبار الدين بأشكاله المتعددة لتشمل سنة مالية كاملة، وذلك بتوزيع الفوائد على مدار العام.

- نسبة خدمة الديون طويلة الأجل (Debt Service Coverage) = صافي ربح العمليات التشغيلية / الفوائد وأقساط الديون ودفعات التأجير المستحقة سنوياً

تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهة الفوائد وأقساط القروض طويلة الأجل التي تستحق خلال الفترة المالية. وتكتسب هذه النسبة أهميتها من كون الربح المتوقع للشركة من عملياتها التشغيلية بعد طرح الفوائد والضرائب هو المصدر الرئيسي للوفاء بالتزاماتها؛ وبالرغم من أن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار المصادر الأخرى المحتملة، إلا أنها ما زالت أداة هامة لقياس قدرة الشركات على خدمة ديونها طويلة الأجل. فإذا كانت النسبة أقل من واحد صحيح، فإن ذلك يشير إلى التدفق النقدي السلبي، أي لا يوجد ما يكفي من التدفقات النقدية لتغطية مدفوعات الديون السنوية.

المصدر: الشيخ، فهمي مصطفى، التحليل المالي، الفصل الخامس، SME Financial 2008، sme@palnet.com

4. نظام خدمة تبادل الملفات

تم تطوير خدمة نقل وتبادل الملفات، وبما يتيح للجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض وسلطة النقد تبادل البيانات بأكثر قدر من السرية والأمان، بحيث تكون هذه الخدمة متوفرة للموظفين المسؤولين عن استقبال وإرسال بيانات بشكل آلي وعبر الشبكة المصرفية من وإلى سلطة النقد.

5. نظام التعديلات المالية والشخصية

في إطار سعي سلطة النقد إلى تطوير وأتمتة أدوات وآليات العمل بالحد من الأعمال اليدوية والورقية، تم تطوير نظام لتحديث البيانات المالية والشخصية للمقترضين وكفلائهم من خلال موقع المعلومات الائتمانية، وذلك وفقاً لما ورد في التعليمات رقم (2011/12) المذكورة أعلاه. بموجب هذا النظام، تم إلغاء العمل بالنماذج الورقية في تعديل البيانات اعتباراً من 2011/12/26، والالتزام بالنظام الإلكتروني في التعديل.

6. تطوير خدمة تقارير التسهيلات الشهرية الآلي

تم تطوير خدمة الحصول على التقرير الشهري لمحافظة التسهيلات وتوفيرها لمدراء التسهيلات في المصارف ومؤسسات الإقراض، وذلك بشكل آلي دون الرجوع لسلطة النقد، ولكل من المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث تم وقف العمل بالتقارير الورقية.

العلاقة مع الصّرافين

استكمالاً لمساعي سلطة النقد في متابعة وتنظيم عمل مهنة الصرافة، قامت سلطة النقد خلال العام 2011 برسم إستراتيجية شاملة لتنظيم مهنة الصرافة، والبدء بتطبيق خطة عمل تهدف لتفعيل ضبط ورقابة القطاع المصرفي من خلال إجراء جولات ميدانية مكثفة وإنهاء ظاهرة الصرافين المتجولين.

وفي سياق التطوير المستمر لمهنة الصرافة وأتمتة العمل المصرفي، ألزمت سلطة النقد شركات الصرافة بتطبيق نظام مالي ومحاسبي وفق أسس معينة ومواصفات محددة، لضمان الشفافية والدقة وسلامة النظام المالي في فلسطين، وفقاً لما جاء في التعاميم (2011/52)، (2011/80)، (2011/193). وسمح للصرافين بتحديد البرنامج الملائم لكل محل أو شركة صرافة، والبدء في إجراءات تطبيقه خلال الفترة ما بين 2011/4/1 و2011/7/31. بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق تنظيم وضبط أوضاع الصرافين، أصدرت سلطة النقد ثلاثة تعليمات جديدة تستند إلى المرسوم الرئاسي رقم (13) لسنة 2008، وتتعلق بتنظيم وترخيص أوضاع شركات ومحال الصرافة، حيث صدرت التعليمات رقم (2011/1) بتاريخ 2011/6/1، وكذلك التعليمات رقم (2011/2) بتاريخ 2011/9/5. وتعالج هذه التعليمات وتنظم إجراءات ترخيص الصرافين، والتفرع والنقل والإغلاق، وتجديد الترخيص، والرسوم المفروضة، وتغيير الشكل القانوني... إلخ. أما التعليمات رقم (2011/3) بتاريخ 2011/12/20، فتحدد الأعمال المسموح بممارستها من قبل محال وشركات الصرافة، والأعمال المحظورة، ومن أهمها قبول الودائع أو الأمانات النقدية والمعادن الثمينة، وكذلك حظر منح تقديم أية قروض أو تسهيلات مباشرة أو غير مباشرة. بالإضافة إلى حظر الحصول على تسهيلات ائتمانية من المصارف العاملة خارج فلسطين، وحظر التعامل بالمشتقات المالية، والتعامل مع البورصات الأجنبية، وبيع السلع والخدمات بمختلف أنواعها.

العلاقة مع مؤسسات الإقراض المتخصصة

لا زالت إجراءات تنظيم وضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة وإخضاعها لرقابة وإشراف سلطة النقد مستمرة، كان آخرها إصدار نظام "الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة" بموجب القرار الرئاسي رقم (132) لسنة 2011، المذكور آنفاً، وبما ينسجم مع هذا النظام الجديد وما ورد في قانون المصارف رقم (9) لسنة 2010. فقد تم استحداث قسم جديد لرقابة وترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة، يتولى مهام الترخيص والرقابة والإشراف على هذه المؤسسات، والعمل على دمجها ضمن النظام المالي الفلسطيني، من خلال خلق الروابط بينها وبين الوحدات الأخرى المكونة لهذا النظام، وبما يحقق التكامل بينها، ويضمن تعزيز استقرار النظام المالي الفلسطيني بشكل عام.

العلاقة مع الجمهور

تولي سلطة النقد العلاقة مع الجمهور أولوية خاصة، حرصاً منها على تقديم خدمات مصرفية بأعلى جودة ممكنة، وبأقل تكلفة. وكذلك تهتم بتعزيز أواصر العلاقة والثقة بين شرائح الجمهور المختلفة ووحدات الجهاز المصرفي. واستكمالاً لجهود التطوير المستمرة، تم استحداث دائرة جديدة باسم دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق ضمن دوائر مجموعة الاستقرار المالي في سلطة النقد، وفقاً لما جاء في التعميم رقم (2011/85) بتاريخ 2011/5/19. تشرف هذه الدائرة على توعية وثقيف المواطنين بشأن حقوقهم وواجباتهم في التعامل المصرفي. كما تختص الدائرة بمتابعة شكاوى المواطنين، حيث ألزمت المصارف بموجب التعميم رقم (2011/68) بتاريخ 2011/4/27 بضرورة الرد على شكاوى الجمهور بموجب كتاب رسمي، وذلك انسجاماً مع توجهات سلطة النقد لتحقيق المزيد من الشفافية والمهنية في تعامل المصارف مع الجمهور.

كما وتختص الدائرة بإدارة أنظمة معلومات الائتمان والتصنيف الائتماني والشيكات المعادة للعملاء، حيث قامت سلطة النقد في العام 2011 بإنشاء قاعة متخصصة لاستقبال جمهور المواطنين المتعاملين مع الجهاز المصرفي ومؤسسات الإقراض المتخصصة، وذلك بهدف تقديم مجموعة من الخدمات، أهمها استقبال طلبات الجمهور للحصول على نسخة من تقاريرهم الائتمانية والشيكات المعادة والاعتراض على دقة بياناتها، وذلك بموجب التعليمات رقم (2011/3) المشار لها سابقاً، في إشارة إلى تعزيز ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي الفلسطيني، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح بين المصارف وعملائها.

وفي نفس السياق، ومن أجل ضمان استخدام الشيكات استخداماً قانونياً سليماً، وخفض حجم المخاطر التشغيلية للجهاز المصرفي، أُلزمت المصارف بموجب التعميم رقم (2011/34) بتاريخ 2011/3/2 بمراجعة ملفات العملاء الحاصلين على دفاتر شيكات، والحصول منهم على تفويض بالاستعمال والتصريح عنهم، وذلك تمهيداً لإطلاق خدمة نظام الاستعمال الموحد على موقع سلطة النقد للمواطنين. وتتيح هذه الخدمة إمكانية قيام المواطنين بالاستعمال عن درجة التصنيف للعملاء محرري الشيكات فقط. ويأتي إلزام المصارف بضرورة الحصول على تفويض، نظراً لأن هذه الخدمة تستلزم تغطية قانونية كاملة، بهدف الحفاظ على سرية المعلومات وعدم إفشائها إلا في الإطار القانوني.

كما تعاملت سلطة النقد بمرونة عالية في مسألة الشيكات المعادة للمواطنين، حيث سمحت للعملاء بموجب التعميم رقم (2011/39) بتاريخ 2011/3/8، بتنفيذ تسويات رضائية بهدف تعديل تصنيفهم على نظام الشيكات المعادة. ويحدد التعميم المذكور عدد هذه التسويات بمرتبتين فقط في العام للأفراد، على ألا تقل الفترة الزمنية بين التسويتين عن 6 أشهر. بينما حدد عدد التسويات الرضائية بثلاث تسويات في العام الواحد للشركات والمؤسسات والجمعيات، على ألا تقل الفترة الزمنية بين أية تسويتين عن أربعة أشهر. وفي ضوء هذه التسويات، يتم تعديل درجة التصنيف للعميل على نظام الشيكات المعادة الإلكتروني. كما وتتابع الدائرة الجديدة تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وأسعارها، وضمان الشفافية والإفصاح التام عن هذه المنتجات والخدمات، بما يتماشى مع التطورات والمستجدات العالمية. حيث أُلزمت المصارف بموجب التعميم رقم (2011/96) بتاريخ 2011/5/31، بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد قبل طرح أي منتج مصرفي جديد، بما في ذلك برامج الجوائز. كما طلب من المصارف أن تكون المعلومات والشروط والأحكام الخاصة بتلك المنتجات أو الجوائز واضحة ومفصلة وبلغة بسيطة لا تحتوي على وعود غير واضحة أو مبالغ فيها، وذلك عند التسويق أو الإعلان عن المنتجات المصرفية، أو برامج الجوائز، أو أية إعلانات للجمهور مزعم تنفيذها. ويأتي ذلك في إطار حماية حقوق المواطنين وتعزيز درجة الشفافية والإفصاح في الجهاز المصرفي.

ونظراً لشكاوى المواطنين—خاصةً في قطاع غزة—حول عدم التزام المصارف بدفع الرواتب بنفس عملة التحويل، فقد تم إلزام المصارف بموجب التعميم رقم (2011/209) بتاريخ 2011/12/29 بضرورة تسديد رواتب الموظفين بالعملة التي يتم تحويل الراتب بها، والعمل على توفير كمية كافية من العملة لتسديد الالتزامات المترتبة على المصارف. وفي حال تعذر ذلك واضطرار المصرف للقيام بالتسديد الجزئي للرواتب بالعملة المحولة بها وبعملات أخرى، يلتزم المصرف باحتساب سعر الصرف حسب شاشة رويترز (Reuters) خلال اليوم بهامش 100 نقطة فقط.

وفي إطار حرص سلطة النقد على مصالح المواطنين، والتزامها الدائم بتخفيف الأعباء عنهم وتحصيل حقوقهم، عملت على معالجة مشكلة العمال المتضررين من قطاع غزة مع مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي، حيث تم إنجاز كافة البنود المطلوبة من سلطة النقد وحل كافة الإشكاليات الفنية والقانونية. وقد تم صرف أكثر من 50 مليون شيكل للعمال كمخصصات ومستحقات متراكمة، بعد أن توقفت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي عن دفع هذه المستحقات منذ بداية العام 2009. وكان لتدخل سلطة النقد بهذا الموضوع الأثر المباشر في حل معاناة العمال المتضررين في القطاع وتحصيل المستحقات والإنتظام في تحويل المخصصات الشهرية.

وفيما يتعلق بأزمة السيولة النقدية التي تعاني منها المصارف، فقد أثمرت جهود سلطة النقد المستمرة في مساعدة المصارف العاملة في الضفة الغربية على شحن فائض النقدية لديها من خلال تفعيل بروتوكول باريس الاقتصادي فيما يخص العلاقة مع البنك المركزي الإسرائيلي، والتوصل لآلية مؤقتة لشحن 120 مليون شيكل بشكل شهري لجميع المصارف الفلسطينية التي لا تقوم بعمليات شحن مباشرة مع نظيراتها الإسرائيلية. بالإضافة إلى شحن النقد إلى قطاع غزة واستبدال التالف منه، وذلك لتغطية النقص الحاد الذي تعاني منه فروع المصارف هناك. ومع ذلك فإن الجهود مستمرة لغرض التوصل لحل جذري من شأنه تفعيل العلاقة المصرفية التبادلية بين المصارف العاملة في فلسطين والمصارف المراسلة في إسرائيل بشكل روتيني وبدون تعقيدات لضمان عدالة المنافسة المصرفية وتقديم وازدهار الجهاز المصرفي الفلسطيني.

صندوق 10: حملات التوعية المصرفية

دأبت سلطة النقد على رفع مستوى الثقافة المصرفية لدى جمهور المواطنين بما يحقق فهماً أوسع لطبيعة وأنواع وشروط الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف. إلى جانب حث المصارف على رفع مستويات الإفصاح والشفافية بشأن خدماتها المصرفية المقدمة للجمهور بما يوفر معلومات واضحة وسهلة الفهم، تمكن المواطن من المفاضلة بين الخدمات المقدمة من المصارف. وفي هذا السياق، أطلقت سلطة النقد مجموعة من حملات التوعية، يمكن تلخيص أهم مبرراتها على النحو التالي:

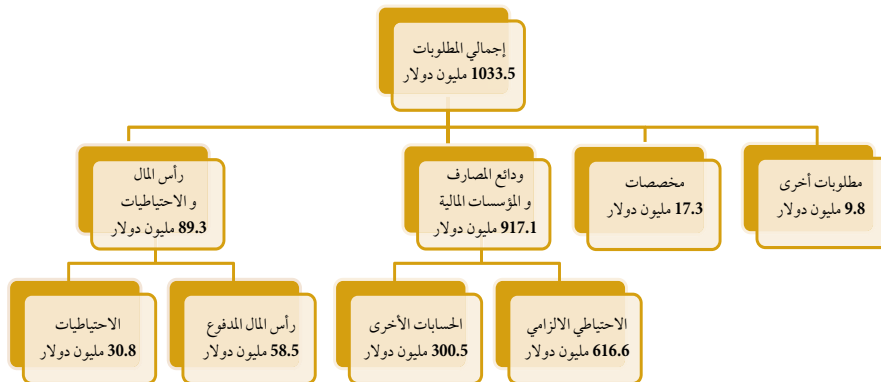
1. إطلاق حملة التوعية المالية تحت عنوان «احسبها صح وطور حياتك»، بدعم من برنامج ESAF، وبالتعاون مع كل من هيئة سوق رأس المال والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين وجمعية البنوك في فلسطين، شملت وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، والياقات الدعائية، والمواقع الإلكترونية لكافة الأطراف. وتهدف هذه الحملة إلى تعزيز الوعي المصرفي لجمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية المشاركة، وذلك من خلال أربعة مراحل: التعريف بأهمية الخدمات المالية، والتعريف بالاستخدامات المالية، والتعريف بالسلطات الرقابية، وتوضيح آلية معالجة الشكاوي والتظلمات. واستمرت هذه الحملة لمدة أربعة أشهر.
2. تعزيز الوعي المصرفي العام لجمهور المواطنين ضمن خطة تستمر لمدة 3 سنوات، تم وضعها استناداً إلى نتائج المسح الميداني الذي خلص إلى أن حوالي 47% من العينة التي شملها المسح لا تتعامل مع المصارف، لأسباب تتعلق بالنواحي الدينية وغيرها. لذلك خصصت الحملة للتعريف بوجود مصارف إسلامية تتفق مع أحكام الشريعة، إلى جانب التركيز على الثقة بالجهاز المصرفي والسلطات الرقابية. وفي ذات السياق، قامت سلطة النقد باستحداث وحدة خاصة لمعالجة الشكاوي وتوعية الجمهور أنيط بها معالجة الشكاوي المقدمة من الجمهور وتعزيز الوعي المصرفي. بالإضافة إلى إعداد زاوية لتوعية العملاء باللغتين العربية والإنجليزية وإدراجها على الصفحة الإلكترونية لسلطة النقد.
3. تعزيز الوعي لجمهور المواطنين حول كيفية التعامل السليم مع الصرافين، من خلال القيام بحملة مكثفة لنشر بيانات توعية في الصحف المحلية ووسائل الإعلام الإلكترونية والموقع الإلكتروني لسلطة النقد.
4. تعزيز وعي المواطنين بالأعمال المسموحة والمحظورة للصرافين من خلال الإعلانات في الصحف المحلية، والكتيبات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، بالإضافة إلى عقد ورش عمل للصرافين في كافة محافظات الوطن، من أجل ضمان تقديم خدمات الصرافة للجمهور بما يحقق أفضل جودة وأقل تكلفة، وبما يمنع حالات النصب والاحتيال.
5. تعزيز وعي المواطنين بظاهرة المرابين من خلال الإعلانات في الصحف المحلية، وتحذيرهم من التعامل مع المرابين باعتبارهم جهة خارجة عن القانون، ولا يخضعون لأية جهة رقابية وغير مرخصين من أية جهة رسمية، وبضرورة حصر تعاملاتهم المالية والمصرفية مع المصارف، باعتبارها الجهة الوحيدة المرخصة والأمنة والمسموح لها التعامل بالودائع ومنح التسهيلات وتخضع لرقابة سلطة النقد.
6. تعزيز التثقيف المالي والوعي المصرفي لدى طلاب المدارس من خلال تنظيم ندوات توعية للطلاب حول مهام وأهداف سلطة النقد، وقانوني سلطة النقد والمصارف، والإطار الرقابي والتنظيمي لعملها، والقطاعات التي تنظمها وتشرف عليها، وأنواع الخدمات المصرفية وأهميتها.
7. المساهمة في تطوير المادة التوعوية الخاصة بدليل مشتري المنازل الخاص ببرنامج تطوير سوق الرهن العقاري الصادر عن مؤسسة «CHF».

العلاقات الدولية

- **الانضمام إلى برنامج إدارة الاحتياطيات (Reserves Advisory And Management Program: RAMP)** التابع لوحدة الخزانة في البنك الدولي (World Bank Treasury)، والذي يهدف إلى تقديم خدمات استشارية وتدريبية لمديري الاستثمار في البنوك المركزية للدول، وإكسابهم قدرات فنية متطورة تساهم في إدارة احتياطيات الصرف الأجنبي والمحافظ الاستثمارية الأخرى بكفاءة. ووفقاً لهذا البرنامج تم استثمار 100 مليون دولار لسلطة النقد، بالإضافة إلى تدريب موظفي سلطة النقد القائمين على إدارة الاحتياطيات، وتطوير مهاراتهم في مجال إدارة الاحتياطيات والمخاطر، وذلك من خلال دورات تدريبية وورش عمل ستستمر على مدار السنوات الثلاث القادمة. كما تم توفير حسابات خاصة لكافة موظفي دائرة العمليات النقدية^[6] على الموقع التعليمي الشامل عبر الإنترنت الذي يوفره البنك الدولي.
- **الانضمام إلى عضوية المؤسسة العالمية لدعم التوعية المالية للأطفال والشباب (CYFI (Child Youth Finance International)** في هولندا: جاء هذا الانضمام بهدف رفع مستويات الوعي والتعليم المالي لدى الأطفال والشباب لتطوير قدراتهم في التعامل مع المنتجات والخدمات المالية وتحقيق مبادئ التضمين والشراكة المالية لكافة فئات المجتمع.
- **الانضمام إلى الشبكة العالمية للتعليم المالي (International Network on Financial Education, INFE)** التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وسيساهم ذلك في رفع مستوى التوعية المالية في المدارس والاستفادة من مثل هذه الجهود في الخارج.
- **نشر عدد من التقارير حول أداء وتطور الجهاز المصرفي باللغة الإنجليزية** في عدة مواقع وصفحات مالية دولية خلال العام 2011، كالصفحة الإلكترونية لسوق رأس المال الدولي ICMA-London، Bloomberg، LinkedIn، ومجلة البنوك Ogarit، وغيرها.

النشاط المالي

شكل 4 - 2: هيكل مطلوبات سلطة النقد الفلسطينية، 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يشير النشاط المالي لسلطة النقد إلى انخفاض موجوداتها/مطلوباتها (جدول 3-4) بنسبة 11.2% لتصل إلى 1033.5 مليون دولار في نهاية العام 2011 مقارنةً بالعام السابق. ويعزى مصدر التراجع الأساسي في جانب المطلوبات إلى تراجع ودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد (بقيمة 139 مليون دولار، وبنسبة 13.2% قياساً على عام 2010)، وذلك على خلفية تراجع بند الحسابات الأخرى بقيمة 140.1

^[6] خلال عام 2011 اعتمد مجلس إدارة سلطة النقد المبادئ الأساسية لإدارة الاحتياطيات الأجنبية المستندة لأفضل المعايير والمبادئ الدولية في هذا المجال، وذلك استناداً إلى توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وقرارات وتوصيات لجنة الاستثمار في سلطة النقد. كما تم اعتماد دليل إجراءات وأخلاقيات العمل لدائرة العمليات النقدية، وكذلك اعتماد إجراءات عمل وحدة الاستثمار بما يتوافق مع أحدث المعايير الدولية في مجال الاستثمار والخزينة. كما قامت دائرة العمليات النقدية بالبدء بتفعيل قسم عمليات السوق المفتوحة بمساعدة خبراء من صندوق النقد الدولي من أجل المساعدة في إنشاء هذا القسم والذي ستكون مهامه إدارة إصدارات الأدوات النقدية كشهادات إيداع البنك المركزي، بالإضافة إلى القيام بإدارة عملية إصدار أدوات الدين الحكومي نيابة عن الحكومة الفلسطينية.

مليون دولار، ونسبة 31.8% مقارنة مع عام 2010. يذكر أن بند الحسابات الأخرى يشمل كافة أرصدة المصارف (بخلاف الاحتياطي الإلزامي على الودائع) لدى سلطة النقد، بما في ذلك الأرصدة الاستثمارية للمصارف، وكذلك النسبة الواجب الاحتفاظ بها من رأس مال المصارف الوافدة لدى سلطة النقد، بالإضافة إلى حسابات التسوية (أو الحسابات الجارية) التي تستخدم في أعمال المقاصة والتحويلات للمصارف. وبالتالي، فهذه الحسابات عرضة للتذبذب تبعاً لعمليات الإيداع أو السحب من هذه الحسابات، على خلفية توجهات المصارف نحو الاستثمار والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية في الاقتصاد الفلسطيني، وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية. يشار إلى أن الأهمية النسبية لودائع المصارف والمؤسسات المالية لدى سلطة النقد قد تراجعت إلى 88.7% من إجمالي المطلوبات في نهاية العام 2011، مقارنةً مع 90.7% في العام 2010.

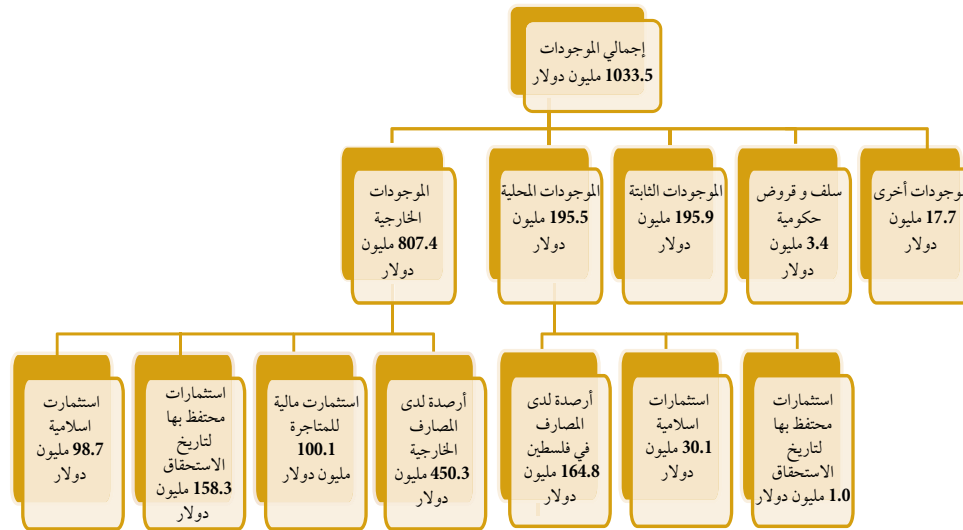
أما البند الثاني في المطلوبات الذي سجل تراجعاً بنسبة ضئيلة بلغت 0.6%، فهو بند الاحتياطيات (ويشمل الاحتياطي العام واحتياطي إعادة التقييم)، على خلفية تراجع احتياطي إعادة التقييم بحوالي 7.7%، بينما بقي الاحتياطي العام ثابتاً عند 28.8 مليون دولار. أما بالنسبة لباقي بنود المطلوبات، فقد سجلت نمواً بنسب متفاوتة، حيث ارتفع بند الاحتياطي الإلزامي بنسبة 0.2%، نتيجةً لارتفاع حجم ودائع العملاء بنسبة 2.5% في العام 2011، مقارنةً بالعام 2010.

كما ارتفع رأس المال المدفوع بحوالي 7%، ليصل إلى 58.5 مليون دولار، وذلك في سياق تدعيم رأس مال سلطة النقد ليصل تدريجياً إلى 120 مليون دولار. ومن الجدير ذكره أنه قد تم رفع رأس مال سلطة النقد المصرح به للمرة الثانية^[7]، ليصبح 120 مليون دولار. وذلك بعد توصية مجلس إدارة سلطة النقد، وبناءً على دراسة أعدتها سلطة النقد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. ويأتي رفع رأس مال سلطة النقد من جديد انطلاقاً من خصوصية الجهاز المصرفي الفلسطيني والمخاطر المحيطة به، ومسؤوليات سلطة النقد في التحوط لهذه المخاطر. ونتيجةً لارتفاع رأس المال، ارتفع بند رأس المال والاحتياطيات في ميزانية سلطة النقد بنسبة 4.3%، ليصل إلى 89.3 مليون دولار، مقارنةً بحوالي 85.6 مليون دولار في عام 2010.

أما مصدر التراجع في جانب الموجودات، فكان نتيجة التراجع في ودائع سلطة النقد لأجل في الخارج بنسبة 41.1%. ويأتي هذا التراجع

ليتناه مع التراجع في بند الحسابات الأخرى في المطلوبات، وذلك من أجل تلبية احتياجات المصارف وسحوباتها. كما تراجعت الودائع الجارية لسلطة النقد، وكذلك استثماراتها الإسلامية، لدى المصارف المحلية بنسبة 71.6% إلى 27.1% على التوالي، لتصل الودائع الجارية إلى 4.2 مليون دولار في نهاية عام 2011، مقارنةً مع 14.8 مليون دولار في نهاية عام 2010. بينما بلغت الاستثمارات الإسلامية 30.1 مليون دولار، مقارنةً مع 41.3 مليون دولار خلال فترة المقارنة.

شكل 4 - 3: هيكل موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

^[7] تم رفع رأس مال سلطة النقد في المرة الأولى عام 2007، حيث قرر مجلس إدارة سلطة النقد، وبعد موافقة رئيس السلطة الفلسطينية، على رفع رأس مال سلطة النقد المصرح به من 15 مليون دولار إلى 60 مليون دولار. وذلك في سياق خطة التحول الاستراتيجي نحو البنك المركزي الفلسطيني مستقبلاً، ومن أجل ضمان قيام سلطة النقد بالمهام الموكلة إليها.

وتستحوذ الموجودات الخارجية لسلطة النقد على ما نسبته 78.2% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2011، مقارنةً بحوالي 80.1% في نهاية عام 2010، بينما ارتفعت نسبة الموجودات المحلية (استثمارات إسلامية وأرصدة لدى المصارف المحلية) إلى 19% من إجمالي الموجودات في نهاية العام 2011، مقارنةً بحوالي 16.8% في عام 2010.

أما على مستوى الأرباح والخسائر (جدول 4-4)، فقد أظهرت نمواً في صافي الفوائد وعوائد الاستثمار بمعدل 9.7%، لتبلغ 15.9 مليون دولار خلال العام 2011، مقارنةً بحوالي 14.5 مليون دولار في العام السابق. ورغم ذلك، تراجعت الإيرادات المحققة بنسبة 27.3%، لتصل إلى 18.6 مليون دولار في نهاية العام 2011، نتيجةً لوجود استرداد مخصص قضايا بقيمة 10 مليون دولار في عام 2010. أما على مستوى النفقات، فقد بلغت 14.5 مليون دولار، منخفضةً بمعدل 28.9% مقارنةً بالعام السابق. ويعزى هذا التراجع في النفقات إلى تكوين مخصصات ذمم مشكوك في تحصيلها بمقدار 2 مليون دولار في عام 2011، مقارنةً مع 10 مليون دولار في العام 2010. بينما ارتفعت نفقات الموظفين بحوالي 28.4%، لتبلغ 9.5 مليون دولار، مقارنةً بحوالي 7.4 مليون دولار في العام 2010. أما النفقات الإدارية، فقد بقيت ضمن مستواها المحقق في العام 2010 عند 2.1 مليون دولار.

أظهرت النتيجة الصافية لبيود الإيرادات والنفقات في نهاية العام 2011، صافي أرباح بحوالي 3.8 مليون دولار، مقارنةً بحوالي 4.7 مليون دولار في العام السابق، متراجعاً بنسبة 19.1%، تم تحويله بالكامل لحساب رأس المال المدفوع لسلطة النقد.

الكادر الوظيفي

استمرت سلطة النقد بتطوير كادرها الوظيفي (جدول 3-5) من خلال استقطاب الكفاءات والخبرات المهنية والفنية المناسبة للعمل في دوائر وأقسام سلطة النقد المختلفة، حيث ارتفع عدد موظفي سلطة النقد، ليصل إلى 332 موظف، بزيادة قدرها 40 موظفاً في العام 2011، منهم 25 موظف في الدوائر الأساسية (مجموعة الاستقرار المالي ومجموعة الاستقرار النقدي).

جدير بالذكر، أن هذه الزيادة في عدد الموظفين جاءت في سياق استمرار سياسة تعيين الخريجين الجدد في سلطة النقد ضمن برنامج "المتميزون"، والتي يعتمد على استقطاب أوائل الجامعات في التخصصات ذات العلاقة بطبيعة عمل سلطة النقد، بعد اجتيازهم للامتحانات والمقابلات التنافسية، وتعيين من تثبت كفاءته.

كما واصلت سلطة النقد جهودها لرفع كفاءة وقدرات موظفيها المهنية والفنية، حسب اختصاصهم، من خلال تنفيذ العديد من البرامج والدورات المهنية، التي غطت مختلف جوانب وتخصصات دوائر سلطة النقد (جدول 3-6) ونفذت في أعرق المؤسسات المحلية والدولية.

وفي ذات السياق، نجحت سلطة النقد في تدريب وبناء وتطوير قدرات الكادر المصرفي في الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال الدورات والبرامج التي قدمها كل من وحدة المتابعة المالية والمعهد المصرفي (معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية). فمن خلال وحدة المتابعة المالية^[8]، نجحت سلطة النقد في تدريب 72 موظفاً من موظفي القطاع المالي (المصارف، وهيئة سوق رأس المال، وشركات التأمين، وشركات الوساطة، والسوق المالي) بواقع 60 ساعة تدريبية، وفقاً لمنهاج متخصص في مكافحة غسل الأموال «PAMLA» الذي يؤدي إلى منح المتدرب شهادة متخصص في مجال مكافحة غسل الأموال في فلسطين. كما شاركت في تدريب مراقبي الامتثال وموظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف على كيفية استخراج كشوف الحسابات البنكية، وبما يتلاءم مع متطلبات الـGOAML. إضافة إلى تقديم العديد من المحاضرات المتخصصة في مجال غسل الأموال لطلاب الجامعات الفلسطينية.

^[8] أنشأت وحدة المتابعة المالية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007، كوحدة مستقلة مقرها سلطة النقد الفلسطينية. وتهدف الوحدة الى مكافحة جريمة غسل الأموال وحماية الإقتصاد الوطني من الآثار السلبية المترتبة على هذه الجريمة، ورفع مستوى نظم وإجراءات مكافحة غسل الاموال في فلسطين، وتفعيل أطر التعاون المحلي مع كافة السلطات المختصة، وتعمل الوحدة بإشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال التي ترسم السياسات الهادفة لمكافحة هذه الجريمة وإيجاد نظام مكافحة فعال.

كما نجحت سلطة النقد من خلال المعهد المصرفي^[9]، في تدريب ما يزيد على 12.5 ألف موظف مصرفي ومالي، وذلك خلال الفترة التي أعقبت تأسيس المعهد في العام 1999. وفي سبيل رفع مستوى جودة عمليات التدريب وتطوير آليات الاستجابة لاحتياجات القطاع المالي والمصرفي الفورية وبعيدة المدى، وإدخال خدمات وبرامج تدريبية بمواضيع جديدة تلبى مختلف فروع القطاع المالي والمصرفي، تم خلال العام 2011 السير في ثلاثة مسارات رئيسة تتلخص بالتالي:

المسار الأول/الدبلومات والشهادات المهنية: حيث تم خلال هذا المسار تنفيذ 3 دبلومات متخصصة، هي:

1. دبلوم «إدارة مخاطر العمل» بواقع 150 ساعة تدريبية.
2. دبلوم «التدقيق» بواقع 150 ساعة تدريبية.
3. برنامج تدريب المدربين بواقع 75 ساعة تدريبية.

إضافة إلى تنفيذ برامج الشهادات المهنية التالية:

1. شهادة مقرض معتمد.
2. شهادة مدير فرع معتمد.
3. الحزام الأسود في الستة سيجمما بالتعاون مع جامعة ولاية أريزونا الأمريكية ASU .

المسار الثاني/البرامج القصيرة: تم في هذا المسار تنفيذ 78 برنامج تدريبي في مجالات مختلفة، تضمنت دورات عن دور الصحافة في التوعية المصرفية، أخلاقيات العمل الوظيفي، قانون ضريبة الدخل الفلسطيني، البطاقات المصرفية، التسويق المصرفي، بالإضافة إلى برامج تدريبية في الأردن.

وتضمنت البرامج في العام 2011 وجود برنامج «شهادة متخصص في مكافحة غسل الأموال PAMLA» وقد تم تنفيذه بالتعاون مع وحدة المتابعة المالية في سلطة النقد الفلسطينية، حيث لاقى البرنامج نجاحاً ملحوظاً. وقد تم تطوير منهاج تدريبي متخصص في مكافحة غسل الأموال بالتعاون مع MFI وبالاتعانة بخبراء دوليين في هذا المجال، حيث تم إصدار نسختين باللغة العربية والانجليزية.

المسار الثالث /اتفاقيات مع مؤسسات دولية ومحلية متميزة منها:

— اتفاقية مع مؤسسة Center Certifications American

اتفاقية حصرية لتقديم برامج لشهادات مهنية عالمية وان يكون المعهد هو مركز امتحانات Test Center حصري لامتحانات المنعقدة للحصول على هذه الشهادات. وتعتبر هذه الاتفاقية نقلة نوعية في البرامج والخدمات التي يقدمها المعهد، حيث ينتقل بهذه الاتفاقية إلى مستوى الشهادات المهنية العالمية.

— اتفاقية مع معهد الدراسات المصرفية الأردني:

حيث قام المدير العام للمعهد بتوقيع الاتفاقية والتي يتوقع أن ينتج عنها تعاون مع معهد الدراسات المصرفية بما يخدم تطوير العملية التدريبية.

— تم التفاهم مع مؤسسات دولية لتقديم عروض تنفيذ برامج تدريبية بخبراء دوليين لرفع المهارات الادارية والإشرافية والقيادية.

— اتفاقية مع مركز التدريب والاستشارات الاستثمارية / جامعة القدس - ابو ديس:

لتقديم برنامج الدبلوم المهني في إدارة المحافظ الإستثمارية والمخاطر المالية.

^[9] تم تأسيس معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية عام 1999 استناداً إلى قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 وقانون المصارف رقم (2) لسنة 2002. وهو مؤسسة مستقلة غير ربحية يضم في هيئته العامة 19 عضواً يمثلون سلطة النقد الفلسطينية والمصارف العاملة في فلسطين ويرأس مجلس إدارتها المكون من 9 أعضاء محافظ سلطة النقد. يهدف المعهد لنشر العلوم المالية والمصرفية وتدريب وبناء وتطوير قدرات الكادر المصرفي والمالي في فلسطين.

الجزء الثاني: تطورات القطاع المصرفي الفلسطيني

نظرة عامة

يعتبر العام 2011 امتداداً للأعوام السابقة فيما يتعلق بمستوى الأداء والتحسين المستمر في معظم المؤشرات الحيوية للجهاز المصرفي الفلسطيني، والتي ساعد في تحقيقها الجهود الحثيثة التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينية للارتقاء بالعمل في القطاع المصرفي الفلسطيني. فمع تطبيق المعايير والممارسات الدولية الفضلى، والالتزام بمبادئ الحوكمة، وتطوير البنية التحتية، ومعالجة أوضاع المصارف الضعيفة، تمكن الجهاز المصرفي من المحافظة على ثقة العملاء، التي انعكست محصلتها النهائية بشكل إيجابي في المؤشرات المالية للجهاز المصرفي الفلسطيني، فارتفعت موجوات هذا الجهاز، ونمت ودائع العملاء لديه، كما ارتفعت محفظة التسهيلات الائتمانية وتحسنت جودتها، وأصبح دور الجهاز المصرفي أساسياً في تحفيز ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

كما أسهم تدعيم رأسمال المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، في زيادة قدرة هذه المصارف على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة، خاصة وأن العام 2011 قد شهد تزايداً في درجة انكشاف وتعرض الجهاز المصرفي الفلسطيني للسلطة الوطنية الفلسطينية.

الميزانية المجمعة للمصارف

يعتبر تطور أصول الجهاز المصرفي من المؤشرات الرئيسة الدالة على تحسن وتطور أداء هذا الجهاز. وفي هذا الصدد تشير بيانات المالية الخاصة بالميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، إلى حدوث نمو في معظم بنودها الرئيسة خلال العام 2011 مقارنةً بالعام السابق، ليرتفع حجم صافي أصول (الموجودات) تلك المصارف إلى 9115.9 مليون دولار، مسجلةً ارتفاعاً بنسبة 6.2% مقارنةً مع نهاية العام 2010. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى الارتفاع الملحوظ في قيمة التسهيلات المباشرة في جانب الموجودات، مقابل ارتفاع معظم بنود المطلوبات بنسب متفاوتة. وفيما يلي استعراض لأهم بنود موجودات ومطلوبات الجهاز المصرفي الفلسطيني خلال عام 2011.

الموجودات

شهدت معظم بنود موجودات الجهاز المصرفي الفلسطيني زيادات متباينة قياساً على ما كانت عليه في العام السابق، وذلك على النحو التالي:

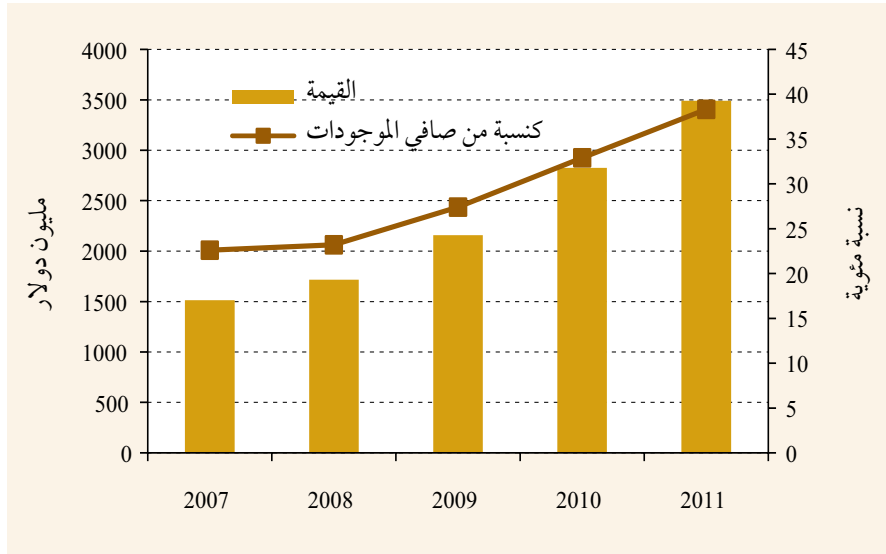
صافي محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة

تعتبر التسهيلات الائتمانية المباشرة، المكون الأكثر أهمية على الإطلاق في جانب موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، سواءً من حيث أهميتها النسبية أو من حيث كونها أحد أهم الأسس في العمل المصرفي بشكل عام، والمتمثل في الوساطة المالية بين القطاعات الاقتصادية ذات الفائض (الودائع)، والقطاعات الاقتصادية ذات العجز (التسهيلات الائتمانية).

وعلى خلفية استقرار نسبي في الأوضاع الاقتصادية، ارتفعت الأهمية النسبية لهذا البند نهاية العام 2011 إلى نحو 38.3% من صافي موجودات المصارف، لتصل إلى 3491 مليون دولار، محققةً نمواً بنسبة 23.6%، وبقيمة 667.4 مليون دولار مقارنةً بالعام السابق. ويستدل من البيانات التاريخية إلى اتجاه هذا البند للارتفاع عبر السنوات، سواءً من حيث القيمة، أو من حيث الوزن النسبي في صافي موجودات المصارف.

وفي ظل تزايد ضغوط السيولة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، ارتفعت حصة القطاع العام في نهاية العام 2011 إلى 31.5% من التسهيلات الممنوحة، أي أن القطاع العام قد استحوذ على 1101 مليون دولار من التسهيلات الممنوحة، بزيادة بلغت نسبتها 31.5%، وبقيمة

شكل 4 - 4: التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2007-2011



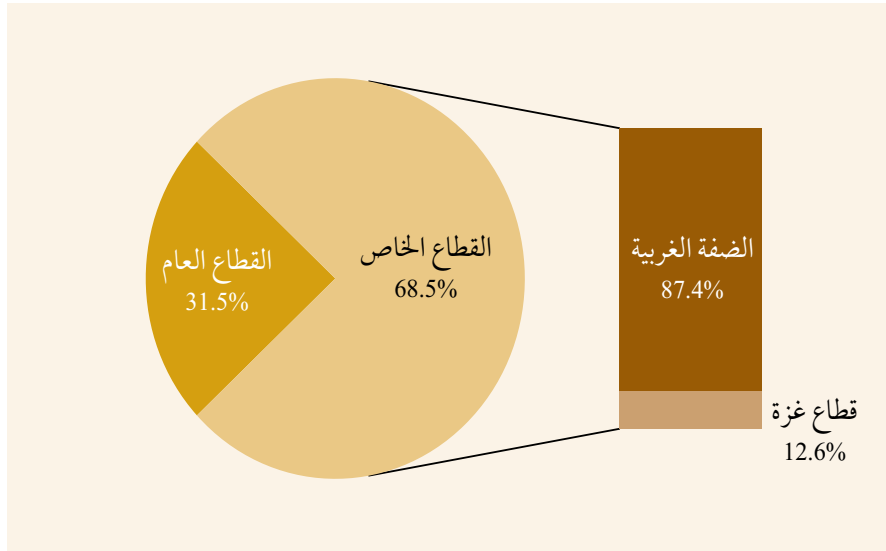
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

263.8 مليون دولار، مقارنةً مع نهاية العام 2010. وبذلك شكلت التسهيلات الممنوحة للقطاع العام نحو 93% من حقوق ملكية المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. ولعل المبرر وراء هذا الارتفاع هو الأزمة المالية الخانقة التي عانت منها الحكومة الفلسطينية خلال العام 2011، جراء انخفاض الدعم الخارجي للموازنة، مما دفعها للاقتراض من المصارف المحلية لتغطية نفقاتها ومحاولة الوفاء بالتزاماتها.

إن تزايد الاقتراض للقطاع العام في ظل وضع السيولة الذي

تعاني منه الحكومة، قد يكون له العديد من التداعيات المباشرة على استقرار الجهاز المصرفي، يتمثل أهمها في زيادة حالات التخلف المؤقت للحكومة عن سداد أقساط القروض المستحقة عليها، إضافة للتداعيات غير المباشرة التي قد تظهر من خلال حالات التخلف عن السداد لموظفي القطاع العام، في حال التأخر في صرف رواتبهم، ولبعض موردي القطاع الخاص في حال التخلف عن دفع مستحقاتهم.

شكل 4 - 5: التسهيلات الائتمانية حسب القطاع، 2011



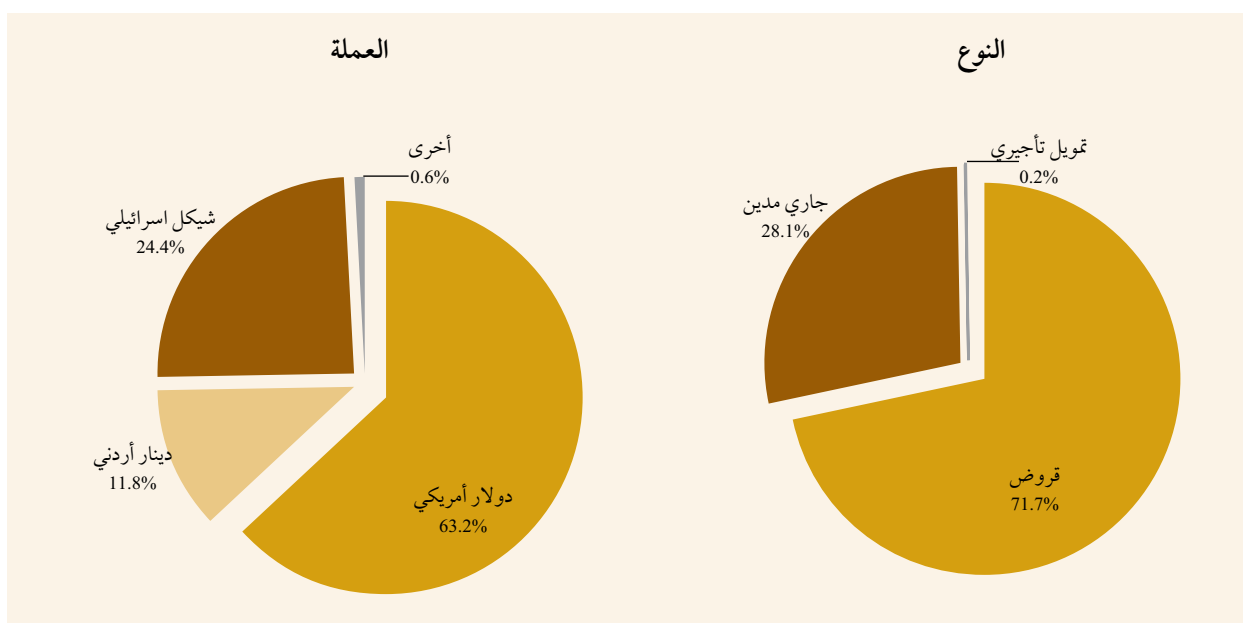
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

في المقابل، تراجعت حصة القطاع الخاص في نهاية العام 2011 إلى 68.5% من التسهيلات الممنوحة، توزعت بين الضفة الغربية بنسبة 87.4%، وقطاع غزة بنسبة 12.6%. من ناحية أخرى، شكلت التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية ما نسبته 91.4% من إجمالي التسهيلات^[10]، وبقية 3191 مليون دولار، مقابل نحو 8.6% من التسهيلات الممنوحة، أو ما قيمته 300 مليون دولار في قطاع غزة.

[10] حصة الضفة الغربية تشمل التسهيلات الممنوحة للقطاع العام.

يشار إلى أن هيكل محفظة التسهيلات يتكون من قروض بقيمة 2497.1 مليون دولار، وبنسبة 71.7% من إجمالي محفظة التسهيلات، وجاري مدين^[11] بقيمة 985.8 مليون دولار، وبنسبة 28.1%، وتمويل تأجيري بقيمة 8.1 مليون دولار وبنسبة 0.2% من إجمالي محفظة التسهيلات. كما يتكون هذا الهيكل من مختلف العملات بالتوازي مع تعدد العملات المستخدمة في القطاع المصرفي الفلسطيني، حيث كان نصيب الدولار الأمريكي منها 63.2%، وبقيمة 2207.1 مليون دولار، يليه الشيك الإسرائيلي بنسبة 24.4%، وبقيمة تعادل 851.2 مليون دولار، ثم الدينار الأردني بنسبة 11.8%، وبقيمة تعادل 412.7 مليون دولار. أما النسبة الباقية 0.6%، وبقيمة تعادل نحو 20 مليون دولار، فممنحت بعملاتٍ أخرى، كالبيورو والجنيه الإسترليني.

شكل 4 - 6: توزيع التسهيلات حسب النوع والعملية، 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

وعلى ضوء ارتفاع التسهيلات الائتمانية، ارتفعت هذه التسهيلات كنسبة من ودائع العملاء من 42.4% في نهاية العام 2010 إلى 50.9% في نهاية العام 2011، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الديون المتعثرة من 88.5 مليون دولار على 98.2 مليون دولار خلال نفس الفترة. وعلى خلفية ارتفاع حجم المحفظة الائتمانية فقد انخفضت نسبة التعثر من 3.1% إلى 2.8% من إجمالي محفظة التسهيلات. كما وتجدر الإشارة إلى أن حجم تغطية المخصصات للتسهيلات المتعثرة قد بلغ 61%.

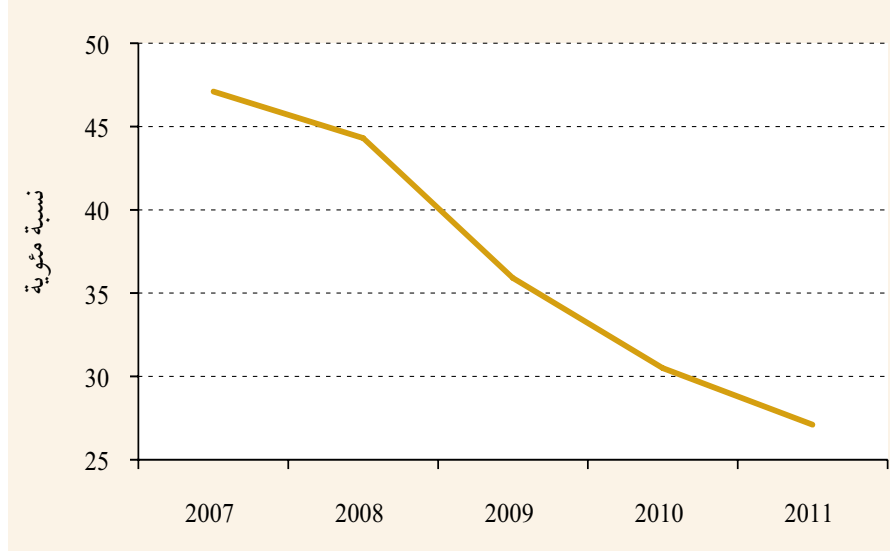
محفظة الأوراق المالية

تتكون هذه المحفظة من أوراق الدين والاستثمار بالأسهم، حيث تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف إلى ارتفاع محفظة أوراق الدين خلال العام 2011 بحوالي 9.3 مليون دولار، وبنسبة 4.3% عما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى 826.3 مليون دولار. ومع ذلك فقد انخفضت

^[11] حسب تعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) الصادرة بتاريخ 2008/12/29 (بند 10/6/5 - فقرة 2)، ينبغي ألا يتجاوز رصيد الجاري مدين عن 30% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف.

أهميتها النسبية إلى 9.1% من صافي موجودات المصارف، مقارنة مع 9.3% في نهاية العام 2010. أما بالنسبة لمحفظه استثمارات المصارف بالأسهم، فقد ارتفعت في نهاية العام 2011 إلى 137.4 مليون دولار، وبزيادة نسبتها 11.5% عن مستواها في العام 2010. وتتركز هذه الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة وفي حصص الأقلية.

شكل 4 - 7: الأرصدة الخارجية كنسبة من صافى موجودات المصارف، 2007-2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أرصدة لدى المصارف في فلسطين

شكلت أرصدة المصارف فيما بينها في نهاية العام 2011 ما نسبته 3.7% من صافي موجودات المصارف، وبقيمة 335.3 مليون دولار، مرتفعةً بنحو 32.9% عن مستواها في العام الماضي. من الجدير ذكره أن هذه الأرصدة عرضة للتغيرات المستمرة كون المصارف تقوم بالسحب أو الإيداع لهذه الأرصدة بشكل مستمر.

أما بقية بنود الموجودات فقد شهد خلال العام 2011 تراجعاً بنسب متفاوتة، وأهمها:

أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين

يعتبر هذا البند من المكونات الأساسية لهيكل موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وفي توظيفاتها الخارجية، فقد شكل حوالي 27.1% من موجودات المصارف نهاية العام 2011، وبقيمة بلغت 2467.5 مليون دولار. وقد شهد هذا البند تراجعاً بنسبة 5.9%، عما كان عليه نهاية العام 2010. تجدر الإشارة إلى أن الوزن النسبي لهذه الأرصدة في هيكل موجودات المصارف أخذ بالتراجع من عام لآخر.

أرصدة المصارف لدى سلطة النقد

بلغت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد نهاية العام 2011 نحو 940.9 مليون دولار، مسجلة تراجعاً بنسبة 12.5% عن مستواها نهاية العام 2010، كما بلغت الأهمية النسبية لهذه الأرصدة من صافي موجودات المصارف نحو 10.3%. وتحتفظ المصارف بهذه الأرصدة لدى سلطة النقد على شكل حسابات الاحتياطي الإلزامي، وحسابات التسوية (جارية)، وحسابات أخرى.

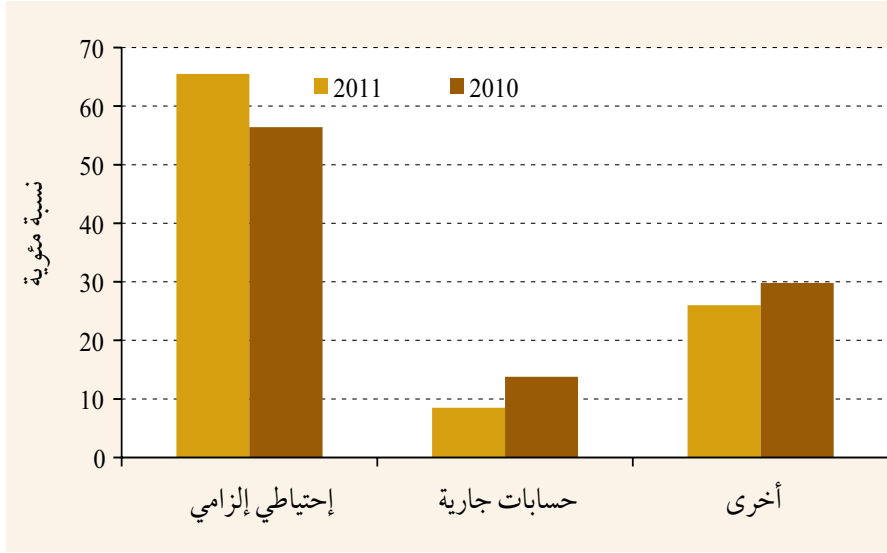
النقدية

بلغ هذا البند نهاية العام 2011 حوالي 496.7 مليون دولار، متراجعاً بنسبة 8.5% عن مستواه قبل عام. وقد شكل هذا البند ما نسبته 5.4% من صافي موجودات المصارف نهاية العام 2011.

بنود أخرى

تتمثل في القبولات المصرفية، التي بقيت مساهمتها متواضعة، سواءً من حيث القيمة أو الوزن النسبي في جانب الموجودات، وبقيمة لا تتعدى 5.9 مليون دولار في نهاية العام 2011، مقارنةً مع 3.6 مليون دولار في العام السابق. والأصول الثابتة، التي تشمل الأراضي والأبنية المستخدمة

شكل 4 - 8: الأهمية النسبية لأرصدة المصارف لدى سلطة النقد،
2010 و 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

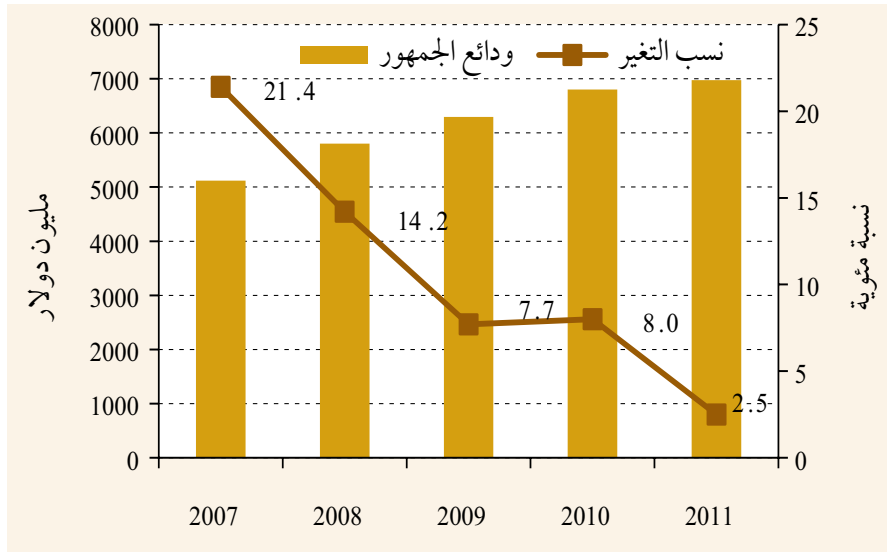
في العمليات المصرفية، والأصول المحتفظ بها لإعادة بيعها، إضافة إلى بعض الأصول الملموسة وغير الملموسة الأخرى. وقد بلغت قيمة هذا البند حوالي 174.9 مليون دولار نهاية العام 2011، مرتفعةً بنسبة 21.2%، مقارنةً بالعام الماضي. والأصول الأخرى، وأهمها البنود الدائنة برسم التحصيل، والعمليات بين المصارف. وقد ارتفعت هذه الأصول بنسبة 19.2% في العام 2011، مقارنةً بالعام الماضي، لتصل إلى 240.1 مليون دولار، مشكلةً ما نسبته 2.6% من صافي موجودات المصارف.

المطلوبات

ودائع العملاء (ودائع الجمهور أو الودائع غير المصرفية)

تعتبر ودائع العملاء المكون الرئيس في جانب المطلوبات. وتنبع أهمية هذا البند من كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للمصارف، إلى جانب تزايدها المستمر عبر الفترات الماضية، فالاتجاه التصاعدي صفة ملازمة لها. وخلال عام 2011 شهدت ودائع العملاء نمواً

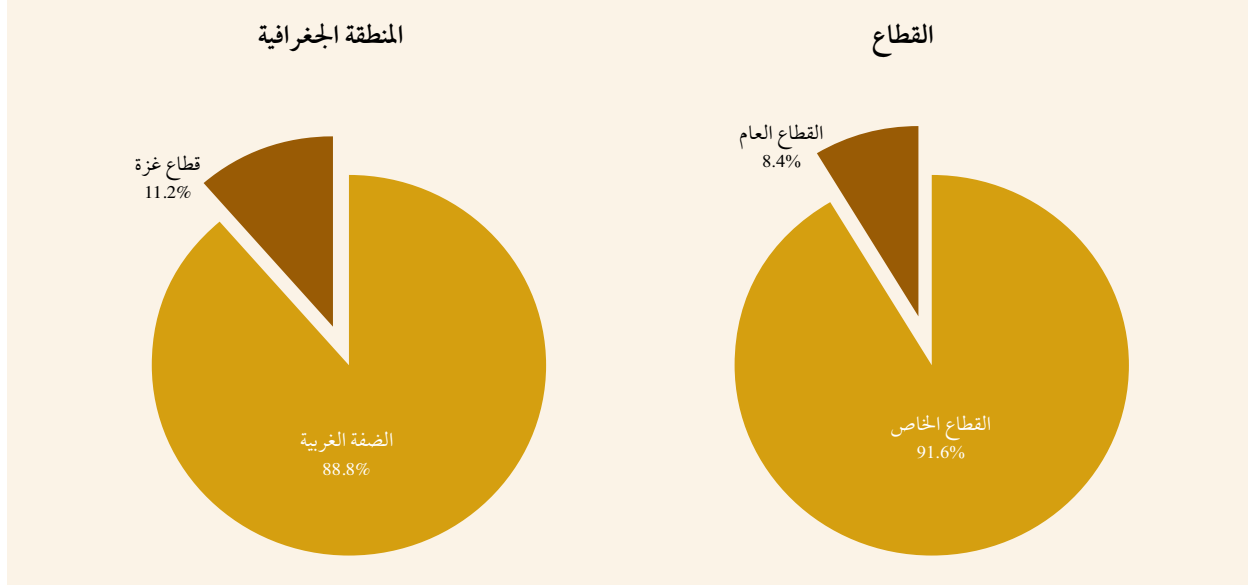
شكل 4 - 9: ودائع العملاء (الجمهور)، 2007-2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

بنسبة 2.5%، وبقيمة 170.3 مليون دولار في نهاية العام 2011 مقارنةً بالعام 2010، لتصل إلى 6972.7 مليون دولار. وتستحوذ هذه الودائع على ما نسبته 76.5% من المطلوبات، وتشكل حوالي 91.5% من إجمالي الودائع نهاية العام 2011. تشير البيانات التاريخية إلى أن ودائع الجمهور في نمو مستمر من عام لآخر، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة، وقد يكون للتطورات السياسية التي تحدث بين الحين والآخر دوراً في هذا التفاوت.

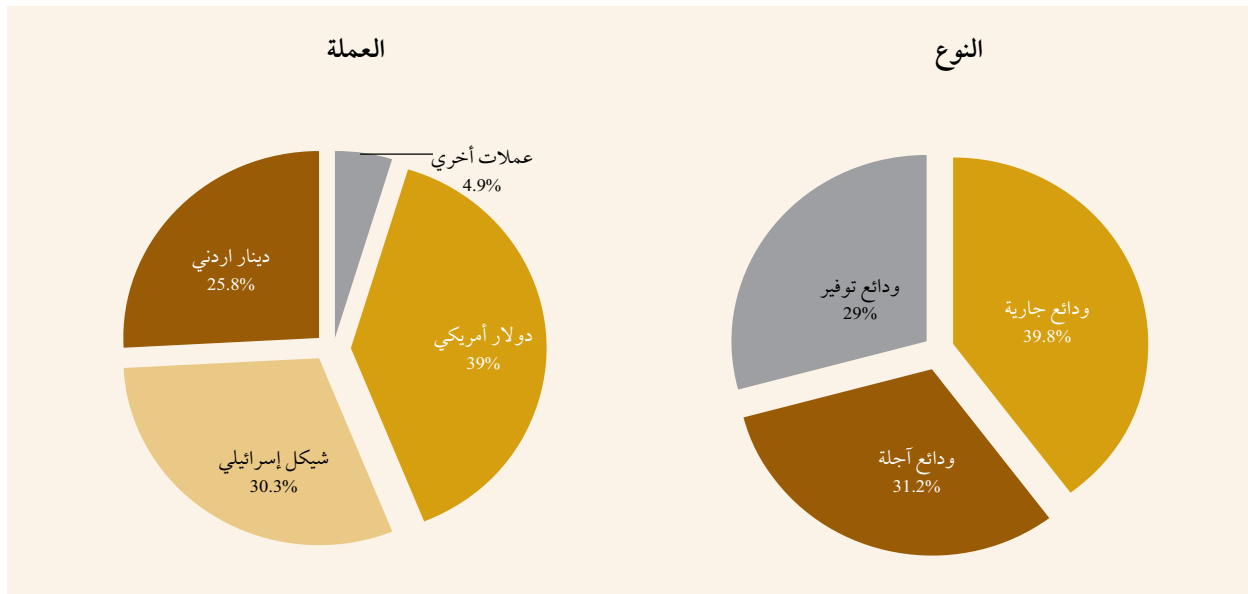
شكل 4 - 10: توزيع ودائع العملاء حسب القطاع والمنطقة الجغرافية، 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وتوزعت هذه الودائع في نهاية العام 2011 بين القطاعين العام والخاص بنسب 8.4%، وبقيمة 584.5 مليون دولار للقطاع العام، و91.6%، وما قيمته 6388.2 مليون دولار للقطاع الخاص، بشقيه المقيم وغير المقيم. أما جغرافياً، فتوزعت بنسبة 88.8%، وبقيمة 6194.2 مليون دولار للضفة الغربية. في حين كان نصيب قطاع غزة ما نسبته 11.2%، وبقيمة 778.3 مليون دولار. وقد شهدت هذه النسب استقراراً نسبياً خلال العامين الماضيين.

شكل 4 - 11: توزيع ودائع العملاء حسب النوع والعملة، 2011



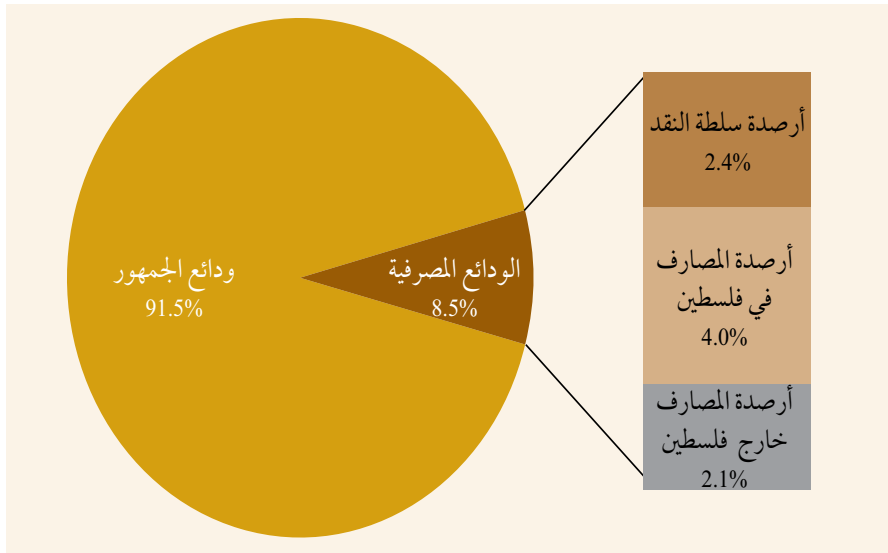
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وقد استحوذ الدولار الأمريكي على الجزء الأكبر من ودائع الجمهور بنحو 39.0%، وبقيمة 2718.7 مليون دولار، تلاه الشيك الإسرائيلي بنسبة 30.3%، وبقيمة عادت 2115.8 مليون دولار، ثم الدينار الأردني بنسبة 25.8%، وبقيمة تعادل 1801.4 مليون دولار، وعملاتٍ أخرى بنسبة 4.9%، وبقيمة تعادل 336.8 مليون دولار. من الجدير بالذكر أن حصة كلٍّ من ودائع الجمهور بالدولار والدينار شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجعاً من 44.5% و27.2% على الترتيب في نهاية العام 2008 إلى 39% و25.8% في نهاية العام 2010، مقابل ارتفاع نصيب الشيك الإسرائيلي من 22.1% إلى 30.3% خلال نفس الفترة. كما تباين توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة خلال نفس الفترة، فكان نصيب الودائع الجارية 39.8%، وبقيمة 2773 مليون دولار، والودائع الآجلة بنسبة 31.2%، وبقيمة 2172.6 مليون دولار، أما ودائع التوفير فشكّلت ما نسبته 29.0%، وقيمتها 2027.1 مليون دولار من تلك الودائع.

الودائع المصرفية

تتكون هذه الودائع من أرصدة سلطة النقد الفلسطينية لدى المصارف، وأرصدة المصارف فيما بينها، وأرصدة المصارف الخارجية لدى المصارف العاملة في فلسطين. وقد بلغ مجموع هذه الودائع مجتمعة نحو 646.5 مليون دولار، ونحو 7.1% من صافي مطلوبات المصارف، ونحو 8.5% من إجمالي الودائع نهاية العام 2011. فقد ارتفعت أرصدة سلطة النقد لدى المصارف خلال العام 2011 بنسبة 8.1%، لتصل إلى 178.9 مليون دولار، وتمثل ما نسبته 2% من صافي مطلوبات المصارف. كما ارتفعت أرصدة المصارف فيما بينها بنسبة

شكل 4 - 12: هيكل الودائع المصرفية وغير المصرفية، 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

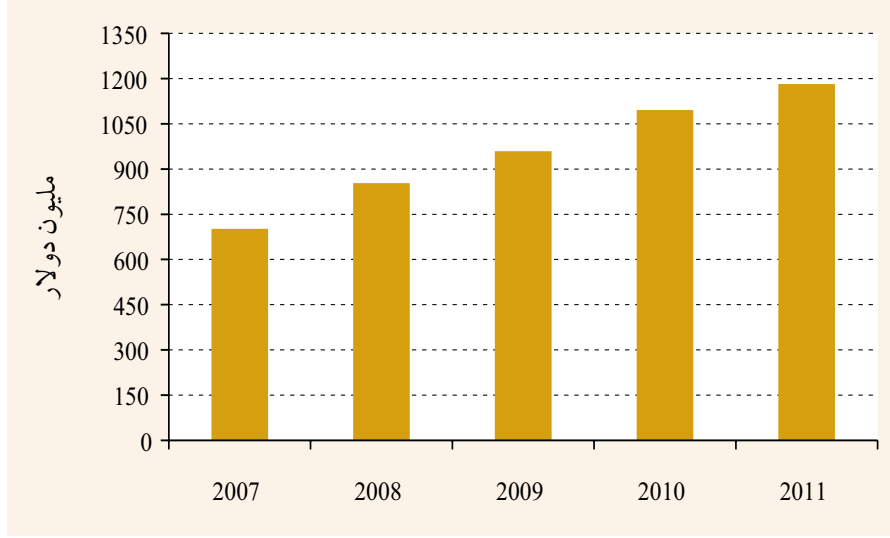
48.9%، لتصل إلى 304.7 مليون دولار نهاية العام 2011. أما بالنسبة لأرصدة المصارف الخارجية لدى المصارف العاملة في فلسطين، فقد وصل مجموعها نهاية العام 2011 حوالي 162.9 مليون دولار.

صافي حقوق الملكية (رأس المال):

تعتبر حقوق الملكية من البنود التي توليها سلطة النقد الفلسطينية أهمية خاصة، إذ يعتبر رأس المال المصرف خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة. ويعتبر النمو الإيجابي صفه ملازمة لهذا البند عبر السنوات. وقد وصل صافي حقوق ملكية المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2011 إلى 1184.5 مليون دولار، مسجلاً نمواً بنسبة 8.4%، وبقيمة 91.9 مليون دولار مقارنة بالفترة المناظرة قبل عام.

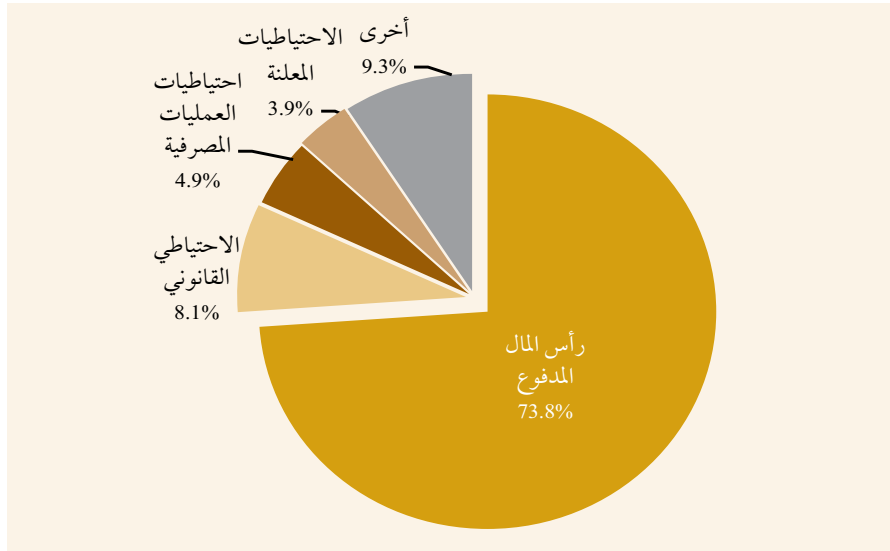
وتتكون حقوق الملكية بصورة أساسية من رأس المال المدفوع الذي شكل نحو 73.8% منها خلال العام 2011، وبقيمة بلغت 874.6 مليون دولار، ثم الاحتياطي القانوني بنسبة 8.1% وبقيمة 95.8 مليون دولار، والاحتياطات العامة للعمليات المصرفية بنسبة 4.9%، وبقيمة 57.7 مليون دولار،

شكل 4 - 13: صافي حقوق ملكية المصارف، 2007-2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل 4 - 14: هيكل صافي حقوق ملكية المصارف، 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

والاحتياطيات المعلنة بنسبة 3.8% وبقيمة 45 مليون دولار. إضافة إلى بعض البنود الأخرى ذات النسب والقيم المنخفضة كقائض رأس المال والأرباح غير الموزعة.

القبولات المنفذة والقائمة

هي عبارة عن قبولات مقبولة الدفع للمصارف داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها. وقد بلغت قيمة هذا البند نهاية العام 2011 نحو 16.2 مليون دولار، مرتفعةً بنسبة 4.5% مقارنةً مع العام 2010.

المطلوبات الأخرى

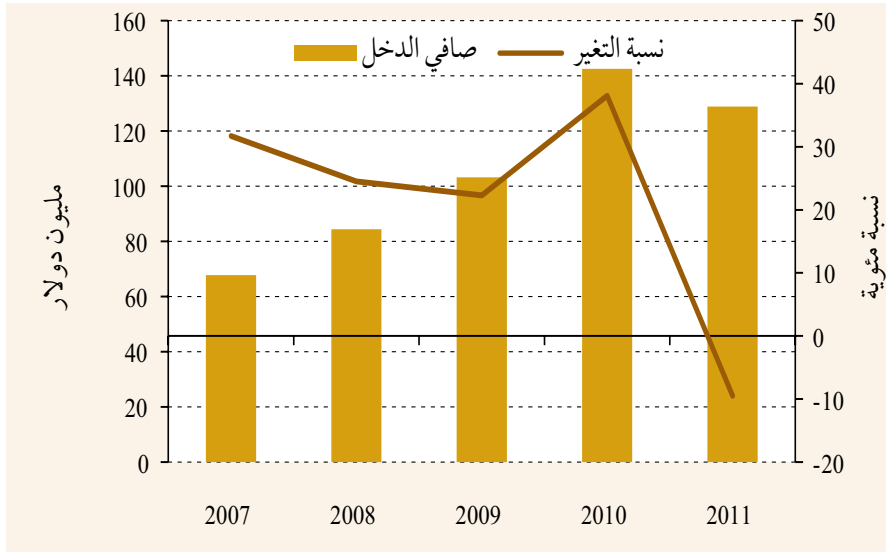
تشتمل البنود الدائنة تحت التنفيذ، والعمليات بين المصارف وفروع المصارف، والفوائد المعلقة، إضافةً إلى بعض البنود الأخرى. وبلغت قيمة هذا البند 122.8 مليون دولار، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 12.9%، وقيمة 14.1 مليون دولار مقارنةً بنهاية العام 2010.

المخصصات

تشمل مخصصات الضرائب، ومخصصات أخرى، حيث بلغت قيمة مخصصات البندين مجتمعين نحو 173.1 مليون دولار نهاية العام 2011، مرتفعةً بنسبة 17%، وبقيمة 25.2 مليون دولار مقارنةً بالعام السابق.

الأرباح والخسائر

شكل 4 - 15: الدخل الصافي للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، 2011-2007



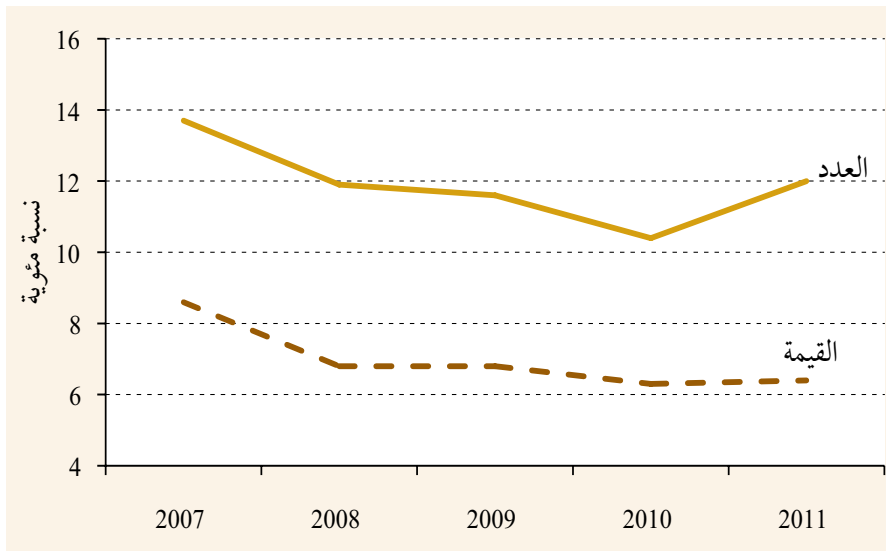
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في نهاية العام 2011 وصل إلى 27.5%.

نشاط غرفة المقاصة

تفيد بيانات غرفة المقاصة، أن إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص بمختلف العملات المستخدمة في السوق الفلسطيني خلال العام 2011 بلغ 4,050,255 شيكاً، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 11895 مليون دولار. وفي المقابل، بلغ عدد الشيكات المعادة 488,126 شيكاً،

شكل 4 - 16: الشيكات المعادة كنسبة من المقدمة للتقاص من حيث العدد والقيمة 2011-2007

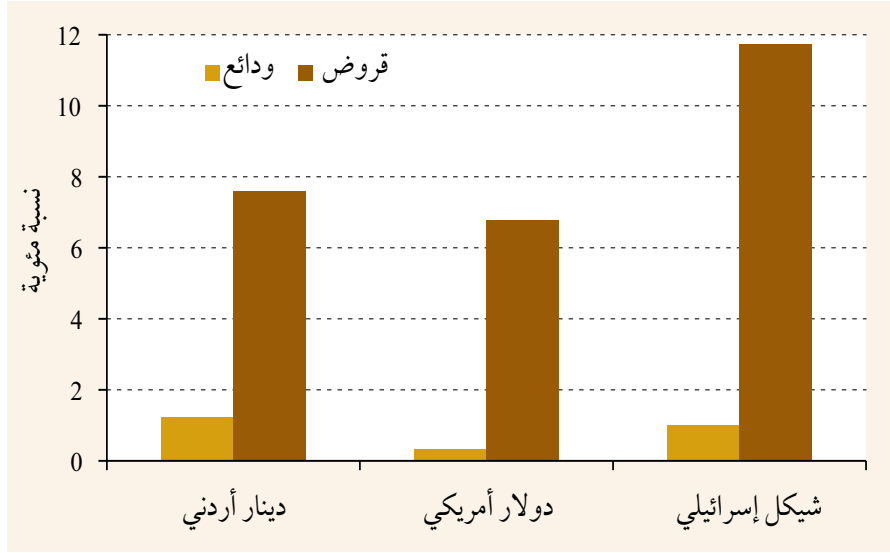


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

بقيمة تعادل حوالي 758.0 مليون دولار. وبمقارنة هذه المعطيات بمثيلاتها خلال العام 2010، نجد أن نمواً بنسبة 11.7% في عدد الشيكات، وبنسبة 24.3% في قيمتها، قد تحقق خلال فترة المقارنة.

وبالتوازي مع ذلك، ارتفع عدد الشيكات المعادة بنسبة 30% من حيث العدد، وبنسبة 26.6% في قيمتها. وقد تمخض عن ذلك ارتفاع في نسبة الشيكات المعادة إلى المقدمة للتقاص خلال العام 2011 بنحو 1.6 نقطة مئوية، لتبلغ 12%، مع ثبات نسبة المعاد إلى

شكل 4 - 17: معدل أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات حسب العملة المستخدمة في الأراضي الفلسطينية، 2011



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

المقدم للتقاص من حيث القيمة عند مستوى 6.4% دون تغيير يذكر للعامين.

أسعار الفائدة

حال غياب العملة الوطنية دون استخدام أدوات نقدية فعالة، تؤثر في حركة أسعار الفائدة السائدة في الأراضي الفلسطينية. فخلال العام 2011، بلغ متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الأردني 1.22%، مرتفعاً بنحو 0.7 نقطة مئوية عن معدل العام 2010، وبلغ على التسهيلات 7.81%، بارتفاع 0.3 نقطة مئوية عن العام الماضي. أما سعر الفائدة

على الدولار الأمريكي، فقد بلغ 0.33% للودائع، مرتفعاً بنحو 0.4 نقطة مئوية، و6.86% للتسهيلات، مرتفعاً بنحو 0.5 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. أما عملة الشيكيل الإسرائيلي فبلغت نسبة الفائدة على ودايعه 1.02%، مرتفعاً بحوالي 0.7 نقطة مئوية، و11.22% للتسهيلات، بارتفاع 0.3 نقطة مئوية لنفس فترة المقارنة السابقة.

الجزء الثالث: المؤسسات المالية غير المصرفية

نظرة عامة

تخضع المؤسسات المالية غير المصرفية إلى جهتين رقابيتين، حيث تخضع مؤسسات الإقراض المتخصصة ومؤسسات الصيرفة لرقابة وإشراف سلطة النقد الفلسطينية. في حين تخضع البورصة الفلسطينية، وشركات التأمين، وشركات التمويل التأجير، وشركات الرهن العقاري لرقابة وإشراف هيئة سوق رأس المال.

ورغم أن هذه المؤسسات قد شهدت مؤخراً بعض التطورات الإيجابية، وخصوصاً في البيئة التشريعية، إلا أنه بحاجة إلى مزيد من الجهود لتفعيل دورها في الاقتصاد المحلي بشكل عام، وفي النظام المالي بشكل خاص. وفيما يلي استعراض لأهم التطورات في هذه المؤسسات خلال العام 2011.

مؤسسات الصيرفة

ارتفع عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد لمزاولة مهنة الصرافة خلال العام 2011 إلى 292 صراف (منهم 10 صرافين حاصلين على موافقة مبدئية)، يتوزعون بواقع 248 صراف في الضفة الغربية، و44 صراف في قطاع غزة. أما من حيث الشكل القانوني، فينقسم الصرافون إلى 162 صراف يتمتعون بالصفة القانونية للشركة، و132 صراف يتمتعون بالصفة القانونية للفرد. يشار هنا إلى أنه قد تم فصل مهام الإشراف والرقابة على شركات الصرافة ضمن قسم مستقل في دائرة الرقابة والتفتيش التابعة لسلطة النقد، حيث كانت هذه المهام ضمن قسم الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية، والتي تشمل أعمال الرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

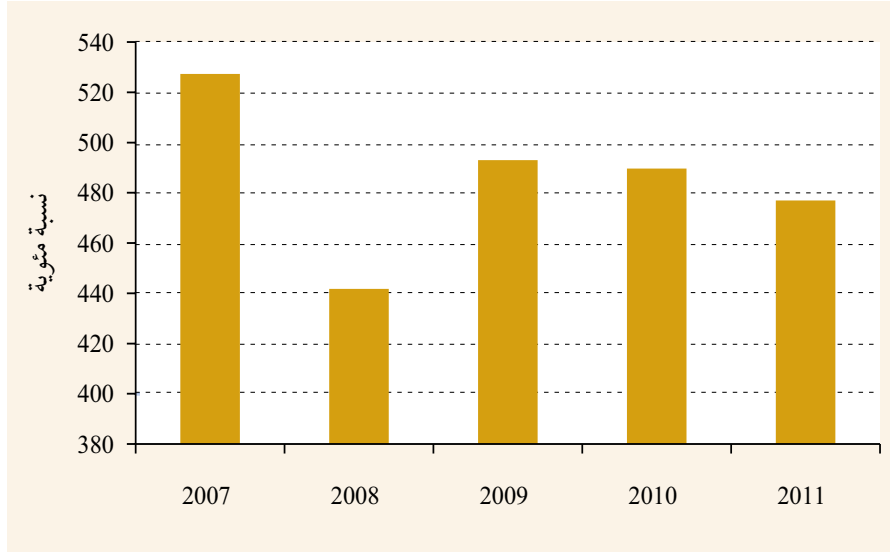
في إطار تنظيم وضبط أوضاع مؤسسات الإقراض المتخصصة تم إصدار نظام "الترخيص والرقابة على مؤسسات الإقراض المتخصصة" بموجب القرار الرئاسي رقم (132) لسنة 2011. كما تم استحداث قسم جديد لرقابة وترخيص مؤسسات الإقراض المتخصصة، يتولى مهام الترخيص والرقابة والإشراف على هذه المؤسسات، والعمل على دمجها ضمن النظام المالي الفلسطيني، من خلال خلق الروابط بينها وبين الوحدات الأخرى المكونة لهذا النظام، وبما يحقق التكامل بينها، ويضمن تعزيز استقرار النظام المالي الفلسطيني بشكل عام.

جدير بالذكر في هذا السياق، أنه قد تم إدراج مؤسسات الإقراض المتخصصة ضمن مكتب المعلومات الائتمانية، بحيث تتاح لها فرصة الاستعلام عن المتقدمين بطلبات للحصول على قروض من هذه المؤسسات. ومن المتوقع البدء بإصدار التعليمات والإرشادات التفصيلية لإجراءات ترخيص وتنظيم أعمال هذه المؤسسات خلال العام 2012.

البورصة الفلسطينية

شهد مؤشر القدس خلال عام 2011 تراجعاً بنحو 12.7 نقطة، وبنسبة 2.6%، مقارنةً مع أدائه في العام 2010، ليخلق في نهاية العام عند مستوى 476.9 نقطة، مقابل 489.6 نقطة في العام السابق. يأتي ذلك على خلفية انخفاض مؤشرات جميع القطاعات، باستثناء مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية، إذ انخفضت مؤشرات الاستثمار، والتأمين، والصناعة، والخدمات بمعدل 10.48%، 3.65%، 1.45%، و1.15% على التوالي. بينما ارتفع مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية بمعدل 0.72%.

شكل 4 - 18: المؤشر العام لبورصة فلسطين،
2011-2007



المصدر: بورصة فلسطين.

من جانبٍ آخر، ارتفع عدد الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية خلال العام 2011 بسبع شركات، ليلغ 46 شركة، توزعت بواقع 8 مصارف، و11 شركة صناعية، و7 شركات تأمين، و8 شركات استثمارية، و12 شركة خدمات. أما عدد شركات الوساطة المالية الأعضاء في البورصة، فلم يتغير، وبقي مستقرًا عند 10 شركات كما هو الحال في عام 2010.

أما على مستوى حجم التداول في البورصة، فقد انخفض عدد جلسات التداول نهاية عام 2011 بجلسة واحدة عن العام السابق،

لتبلغ 248 جلسة، مع تراجع في عدد الأسهم المتداولة بنحو 20%. ورغم ذلك، ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المتداولة خلال العام بنسبة 13.6% قياساً على ما كانت عليه في العام السابق، لتصل إلى 2782.5 مليون دولار أمريكي.

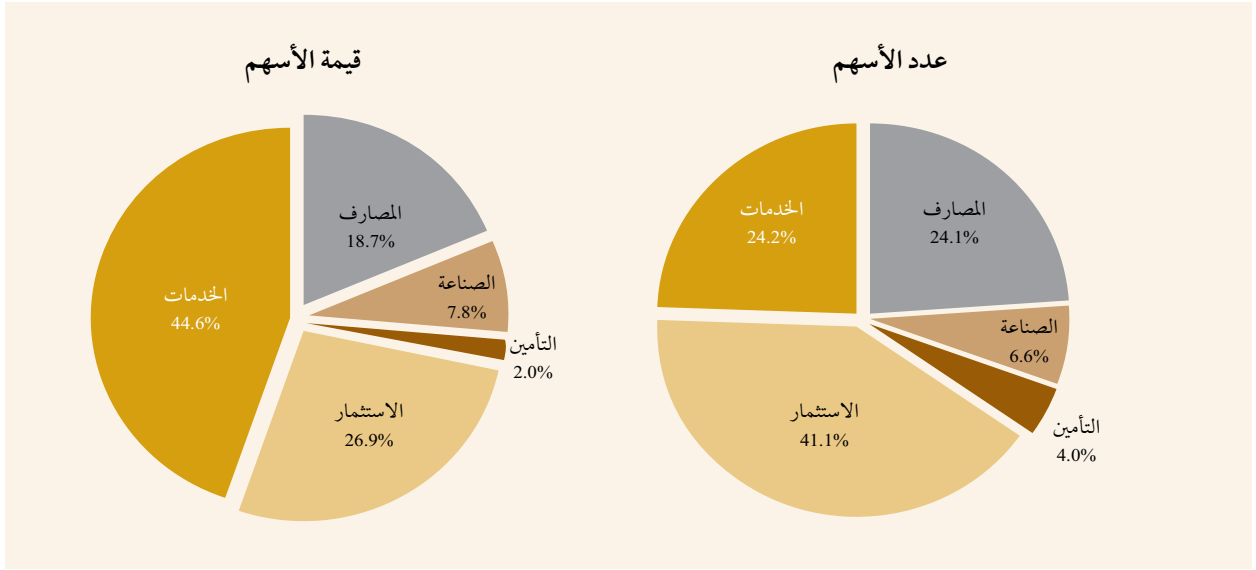
كما انخفض معدل الصفقات اليومي في العام 2011 بنحو 25%، ليلغ 250 صفقةً يومياً، مقابل 332 صفقةً في العام السابق. مع تراجع المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة بنحو 20%، ليلغ 0.7 مليون سهم يومياً، وبالتالي تراجع المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 18.6%، لتبلغ 1.5 مليون دولار يومياً، الأمر الذي انعكس سلباً على مستويات السيولة^[12] في البورصة الفلسطينية، متراجعةً بحوالي 5.3 نقطة، لتصل إلى 13.1% مقارنةً بالعام السابق.

أما على صعيد توزيع الأسهم المتداولة في البورصة على القطاعات المختلفة، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من حيث القيمة، وبنسبة 44.6% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، مرتفعةً بنحو 0.7% عن العام السابق، يليه في الأهمية قطاع الاستثمار بنسبة 26.9%، وفي المرتبة الثالثة تأتي حصة قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 18.7%، متراجعةً بنحو 0.6% عن العام السابق، ثم قطاعي الصناعة والتأمين بنسبة 7.8% و 2.0% على التوالي.

أما على مستوى الحصص من حيث عدد الأسهم، فقد كانت الحصة الأكبر من نصيب الشركات الاستثمارية، باستحواذها على ما نسبته 41.1% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، متراجعةً بمقدار 1.2 نقطة عن العام السابق. في حين استحوذ قطاعا الخدمات والبنوك على نسب متقاربة، بلغت 24.2% و 24.1% على التوالي، وتوزعت الحصص الباقية على قطاعي الصناعة والتأمين بنسب 6.6% و 4.0% على الترتيب.

[12] يعرف مؤشر مستوى السيولة بأنه قيمة الأسهم المتداولة/ القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

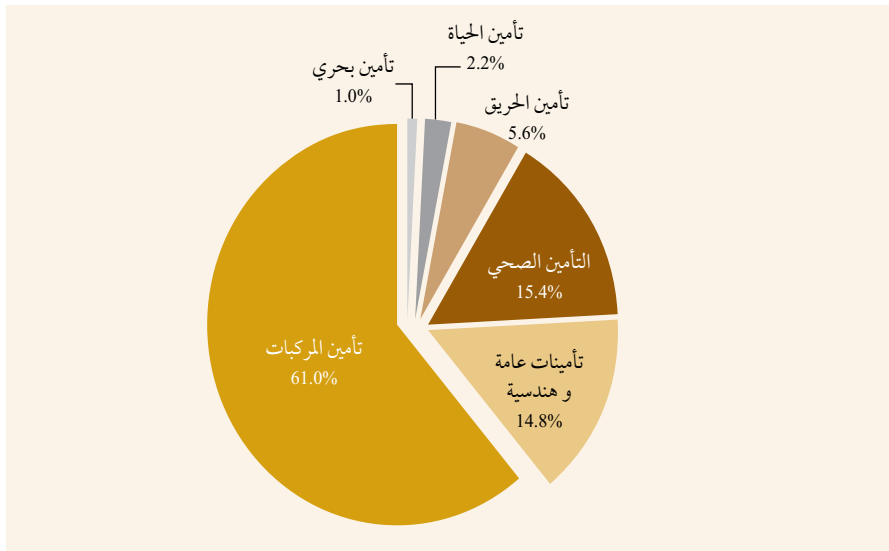
شكل 4 - 19: الحصص القطاعية من عدد وقيمة الأسهم المتداولة، 2011



المصدر: بورصة فلسطين.

على الصعيد الإقليمي، فقد حققت بورصة فلسطين أدنى نسبة انخفاض، مقارنةً مع الأسواق العربية التي انخفضت مؤشراتها خلال العام 2011. فقد شهدت أسواق المال العربية تراجعاً، باستثناء سوق العراق للأوراق المالية، الذي ارتفع بنسبة 34.7%. كما ارتفع مؤشر بورصة قطر بنسبة 1.1%، مقارنةً مع العام 2010. وعلى صعيد آخر، تم خلال العام 2011 ترقية عضوية بورصة فلسطين في اتحاد البورصات العالمي لتصبح عضواً مسانداً بالاتحاد، وتفتح هذه العضوية أفقاً أوسع لترويج فرص الاستثمار وجلب الاستثمارات الدولية.

شكل 4 - 20: مساهمة أنشطة التأمين المختلفة في قطاع التأمين، 2011



المصدر: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

قطاع التأمين

يشهد قطاع التأمين الذي يخضع لسيطرة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية رقابياً وإشرافياً، والذي لا يزال في طور النمو العديد من التطورات في أدائه. فالبيانات المتاحة حول هذا القطاع تشير إلى ارتفاع إجمالي موجودات شركات التأمين خلال العام 2011 بنحو 8.4% مقارنةً بالعام 2010، إلى جانب ارتفاع رأس المال المدفوع بنسبة 1.3%، ليصل إلى 63 مليون دولار. كما ارتفعت الأرباح بنسبة 124%، مقابل نمو بنسبة 78% في العام 2010، لتصل إلى نحو 4 مليون دولار.

ورغم ثبات عدد شركات التأمين في الأراضي الفلسطينية في العام 2011 عند 10 شركات، إلا أن عدد فروعها تراجع إلى 99 فرع، مقارنةً مع 103 فرع في العام 2010. كما تراجع عدد الوكلاء إلى 239 وكيلاً، مقارنةً مع 265 وكيلاً خلال نفس الفترة.

أما على صعيد مساهمة أنشطة التأمين المختلفة في قطاع التأمين خلال العام 2011، فقد شكلت أقساط تأمين المركبات نسبة 61% من مجمل أقساط التأمين، لتصل إلى حوالي 91.8 مليون دولار، وشكلت أقساط التأمين الصحي 15.4%، وأقساط التأمينات العامة والهندسية 14.8%. في حين توزعت الحصص الباقية على أنواع التأمينات الأخرى: تأمين الحريق، وتأمين الحياة، والتأمين البحري بنسب بلغت 5.6% و2.2% و1.0% على التوالي.

الرهن العقاري والتأجير التمويلي

لا زال كلا القطاعين يعاني من غياب البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة، كونهما حديثي النشأة في الأراضي الفلسطينية. وشهد العام 2011 المصادقة على مسودة مشروع قانون التأجير التمويلي. يذكر أن عدد الشركات العاملة في مجال التأجير التمويلي يصل إلى 8 شركات، بينما بلغ عدد شركات تمويل الرهن العقاري شركتان فقط مع نهاية العام، دون أي تغيير عن العام السابق، وبإجمالي أصول بلغ نحو 69 مليون دولار، في حين تم ترخيص 7 مخمنين جدد.

الملاحق الإحصائية





ملاحق الفصل الأول
تطورات الاقتصاد العالمي والمحلي

الجزء الأول: تطورات الاقتصاد العالمي

جدول (1-1): معدلات النمو العالمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2007-2011

(نسبة مئوية)

الدولة	2011	2010	2009	2008	2007
العالم	3.9	5.3	-0.5	3.2	5.2
الدول المتقدمة	1.6	3.2	-3.5	0.0	2.8
الولايات المتحدة	1.7	3.0	-2.6	1.1	1.9
منطقة اليورو	1.4	1.9	-4.3	0.4	3.0
ألمانيا	3.1	3.6	-5.1	0.8	3.4
فرنسا	1.7	1.4	-2.6	-0.2	2.2
إيطاليا	0.4	1.8	-5.5	-1.2	1.7
اليابان	-0.7	4.4	-5.5	-1.0	2.2
المملكة المتحدة	0.7	2.1	-4.4	-1.1	3.5
كندا	2.5	3.2	-2.8	0.7	2.2
إسرائيل	4.7	4.8	0.8	4.0	5.5
الدول المتقدمة الرئيسة	1.4	3.0	-4.0	-0.4	2.2
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	4.0	8.5	-0.7	1.8	5.9
الدول الصاعدة والنامية	6.2	7.5	2.8	6.0	8.7
أفريقيا- جنوب الصحراء	5.1	5.3	2.8	5.6	7.1
وسط وشرق أوروبا	5.3	4.5	-3.6	3.2	5.4
رابطة الدول المستقلة	4.9	4.8	-6.4	5.4	9.0
الدول النامية الآسيوية	7.8	9.7	7.1	7.8	11.4
الصين	9.2	10.4	9.2	9.6	14.2
الهند	7.2	10.6	6.6	6.2	10.0
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.5	4.9	2.7	4.7	5.6
مصر	1.8	5.1	4.7	7.2	7.1
الأردن	2.5	2.3	5.5	7.2	8.2
لبنان	1.5	7.0	8.5	9.3	7.5
السعودية	6.8	4.6	0.1	4.2	2.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.5	6.2	-1.6	4.5	5.8
البرازيل	2.7	7.5	-0.3	5.2	6.1
المكسيك	4.0	5.5	-6.3	1.2	3.2
وفق أسعار الصرف*	69,660	63,075	57,761	61,167	55,678
وفق تعادل القوة الشرائية**	78,897	74,604	70,139	70,030	66,755

* أسعار الصرف السوقية = At Market Exchange Rates

** تعادل القوة الشرائية = At Purchasing Power Parities

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2012.

جدول (1-2): معدلات التضخم العالمية، 2007-2011

(نسبة مئوية)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الدول المتقدمة	2.2	3.4	0.1	1.5	2.7
الولايات المتحدة	2.9	3.8	-0.3	1.6	3.1
منطقة اليورو	2.1	3.3	0.3	1.6	2.7
ألمانيا	2.3	2.8	0.2	1.2	2.5
فرنسا	1.6	3.2	0.1	1.7	2.3
إيطاليا	2.0	3.5	0.8	1.6	2.9
اليابان	0.1	1.4	-1.3	-0.7	0.3-
المملكة المتحدة	2.3	3.6	2.1	3.3	4.5
كندا	2.1	2.4	0.3	1.8	2.9
إسرائيل	0.5	4.6	3.3	2.7	3.4
الدول المتقدمة الرئيسية	2.2	3.2	-0.1	1.4	2.6
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	2.2	4.5	1.3	2.3	3.6
الدول الصاعدة والنامية	6.5	9.2	5.2	6.1	7.1
أفريقيا- جنوب الصحراء	6.9	11.7	10.6	7.4	8.2
وسط وشرق أوروبا	6.0	8.1	4.7	5.3	5.3
رابطة الدول المستقلة	9.7	15.6	11.2	7.2	10.1
الدول النامية الآسيوية	5.4	7.4	3.0	5.7	6.5
الصين	4.8	5.9	-0.7	3.3	5.4
الهند	6.4	8.3	10.9	12.0	8.6
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	10.1	13.6	6.6	6.9	9.6
مصر	11.0	11.7	16.2	11.7	11.1
الأردن	4.7	13.9	-0.7	5.0	4.4
لبنان	4.1	10.8	1.2	4.5	5.0
السعودية	4.1	9.9	5.1	5.4	5.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	5.4	7.9	6.0	6.0	6.6
البرازيل	3.6	5.7	4.9	5.0	6.6
المكسيك	4.0	5.1	5.3	4.2	3.4

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2012.

جدول (1-3): معدلات البطالة في الدول المتقدمة، 2007-2011

(نسبة مئوية)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الدول المتقدمة	5.4	5.8	8.0	8.3	7.9
الولايات المتحدة	4.6	5.8	9.3	9.7	9.0
منطقة اليورو	7.6	7.7	9.6	10.1	10.1
ألمانيا	8.8	7.6	7.7	7.1	6.0
فرنسا	8.4	7.8	9.5	9.8	9.7
إيطاليا	6.1	6.8	7.8	8.4	8.4
اليابان	3.8	4.0	5.1	5.1	4.6
المملكة المتحدة	5.4	5.6	7.5	7.9	8.0
كندا	6.0	6.2	8.3	8.0	7.5
إسرائيل	7.3	6.2	7.6	6.7	5.6
الدول الآسيوية حديثة التصنيع	3.4	3.4	4.3	4.1	3.6

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2012.

جدول (1-4): معدلات الفائدة العالمية، 2007-2011

(نهاية الفترة، نسبة مئوية)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الولايات المتحدة	4.25	0.13	0.25	0.25	0.25
منطقة اليورو	4.00	2.50	1.00	1.00	1.00
المملكة المتحدة	5.50	2.00	0.50	0.50	0.50
اليابان	0.50	0.10	0.10	0.10	0.10
كندا	4.25	1.50	0.25	1.00	1.00

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2012.

جدول (1-5): معدلات نمو حجم التجارة العالمية وشروط التبادل التجاري، 2007-2011

(نسبة مئوية)

الدولة	2011	2010	2009	2008	2007
إجمالي التجارة العالمية	5.8	12.9	-10.5	2.9	7.9
الصادرات					
الدول المتقدمة	5.3	12.2	-11.5	1.9	6.8
الدول النامية والصاعدة	6.7	14.7	-7.7	4.7	10.5
الواردات					
الدول المتقدمة	4.3	11.5	-12.2	0.5	5.2
الدول الصاعدة والنامية	8.8	15.3	-8.1	9.0	14.9
صادرات سلعية					
الدول المتقدمة	5.7	14.0	-13.3	1.5	5.8
الدول النامية والصاعدة	6.4	15.0	-8.4	4.3	9.5
واردات سلعية					
الدول المتقدمة	5.1	13.3	-13.1	-0.1	4.7
الدول النامية والصاعدة	9.4	16.0	-9.3	8.3	14.3
التغير في شروط التبادل التجاري					
الدول المتقدمة	-1.7	-1.0	2.3	-2.0	0.3
الدول النامية والصاعدة	3.2	2.0	-4.3	2.9	1.1
إجمالي قيمة الصادرات (مليار دولار)					
السلع والخدمات	21,982	18,758	15,755	19,707	17,248
السلع	17,958	15,084	12,383	15,902	13,868

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2012.

جدول (1-6): أرصدة الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، 2007-2011

(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الدول المتقدمة	-0.8	-1.2	-0.2	-0.2	-0.4
الولايات المتحدة	-5.1	-4.7	-2.7	-3.2	-3.1
منطقة اليورو	0.4	-0.7	0.0	0.3	0.3
الدول النامية والصاعدة	4.0	3.5	1.6	1.9	1.9
أفريقيا- جنوب الصحراء	1.5	0.1	-3.1	-2.4	-1.8
وسط وشرق أوروبا	-8.3	-8.3	-3.1	-4.7	-6.0
رابطة الدول المستقلة	4.2	5.0	2.5	3.7	4.6
الدول النامية الآسيوية	6.6	5.5	3.8	3.2	1.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	14.6	15.2	2.5	7.8	13.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.4	-0.7	-0.6	-1.1	-1.2

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2012.

جدول (1-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، 2007-2011

(مليون دولار)

الدولة	2011	2010	2009	2008	2007
العالم	1,524,422	1,309,001	1,197,824	1,790,706	1,975,537
الدول المتقدمة	747,860	618,586	606,212	1,019,648	1,310,425
الولايات المتحدة	226,937	197,905	143,604	306,366	215,952
منطقة اليورو	307,348	253,473	245,254	357,171	553,422
ألمانيا	40,402	46,860	24,156	8,109	80,208
فرنسا	40,945	30,638	24,219	64,184	96,221
إيطاليا	29,059	9,178	20,077	-10,835	43,849
المملكة المتحدة	53,949	50,604	71,140	91,489	196,390
اليابان	-1,758	-1,252	11,938	24,426	22,550
كندا	40,932	23,413	21,406	57,177	114,652
إسرائيل	11,374	5,510	4,607	10,875	8,798
الدول الصاعدة والنامية	776,562	690,416	591,611	771,058	665,111
الصين	123,985	114,734	95,000	108,312	83,521
هونغ كونغ	83,156	71,069	52,394	59,621	54,341
سنغافورة	64,003	48,637	24,418	11,798	46,930
البرازيل	66,660	48,506	25,949	45,058	34,585
المكسيك	19,554	20,709	16,119	27,140	31,492
تركيا	15,876	9,038	8,411	19,504	22,047
الدول العربية	40,724	65,140	76,309	96,263	80,485
مصر	-483	6,386	6,712	9,495	11,578
المغرب	2,519	1,574	1,952	2,487	2,805
تونس	1,143	1,513	1,688	2,759	1,616
السودان	1,936	2,064	1,816	2,601	2,426
لبنان	3,200	4,280	4,804	4,333	3,376
المملكة العربية السعودية	16,400	28,105	32,100	38,151	22,821
الإمارات العربية المتحدة	7,679	5,500	4,003	13,724	14,187
الأردن	1,469	1,651	2,413	2,826	2,622
فلسطين	214	180	301	52	28

المصدر: تقارير الاستثمار في العالم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سنوات مختلفة.

جدول (1-8): التغير في الأصول الاحتياطية الرسمية للدول الصاعدة والنامية، 2007-2011

(مليار دولار)

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الدول النامية والصاعدة	1210.0	724.9	520.3	873.8	831.6
أفريقيا- جنوب الصحراء	28.4	19.1	-10.5	3.5	20.9
وسط وشرق أوروبا	36.4	4.0	29.0	36.8	14.4
رابطة الدول المستقلة	168.0	-27.0	7.9	52.7	44.0
الدول النامية الآسيوية	612.2	491.5	467.3	584.5	468.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	231.2	186.6	49.7	104.6	164.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	231.2	186.6	-23.1	91.7	119.4

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2012.

جدول (1-9): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول الصاعدة والنامية، 2007-2011

الدولة	2007	2008	2009	2010	2011
الدين الخارجي (مليار دولار)					
الدول النامية والصاعدة	4357.3	4649.2	4892.8	5443.4	5982.5
أفريقيا	203.7	211.4	222.1	246.4	266.7
وسط وشرق أوروبا	924.0	1024.3	1119.9	1145.5	1208.8
رابطة الدول المستقلة	681.8	731.4	737.5	790.6	801.0
الدول النامية الآسيوية	1057.9	1123.2	1223.2	1476.6	1711.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	650.4	689.7	703.5	742.3	760.4
أمريكا اللاتينية والكاريبي	839.5	869.2	886.8	1042.0	1233.9
الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي					
الدول النامية والصاعدة	27.6	24.3	27.0	25.2	23.8
أفريقيا	24.6	22.5	24.8	23.6	22.2
وسط وشرق أوروبا	56.8	53.5	70.3	65.6	63.6
رابطة الدول المستقلة	39.9	33.6	45.0	39.9	32.9
الدول النامية الآسيوية	17.4	15.1	15.4	15.5	15.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	34.9	29.6	34.1	30.9	27.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	22.7	20.2	22.0	21.3	22.0
الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات					
الدول النامية والصاعدة	76.8	67.1	90.2	79.7	72.1
أفريقيا	64.6	54.0	75.7	66.3	58.6
وسط وشرق أوروبا	157.1	143.5	197.7	178.7	159.1
رابطة الدول المستقلة	115.4	92.2	139.5	116.9	89.8
الدول النامية الآسيوية	46.1	41.6	53.4	49.5	48.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	64.6	52.5	74.5	63.9	53.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	96.0	85.9	110.9	104.4	101.0
مدفوعات خدمة الدين الخارجي (مليار دولار)					
الدول النامية والصاعدة	1443.2	1782.3	1754.6	1781.1	2123.7
أفريقيا	52.9	59.3	54.4	58.3	54.7
وسط وشرق أوروبا	289.1	395.7	404.4	377.8	422.1
رابطة الدول المستقلة	230.5	316.9	251.7	243.5	264.2
الدول النامية الآسيوية	436.1	511.1	531.6	581.3	798.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	139.6	187.1	195.2	207.2	216.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	295.0	311.4	317.3	313.1	367.0
خدمة الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
الدول النامية والصاعدة	9.1	9.3	9.7	8.2	8.4
أفريقيا	6.4	6.3	6.1	5.6	4.6
وسط وشرق أوروبا	17.8	20.7	25.4	21.7	22.3
رابطة الدول المستقلة	13.5	14.5	15.4	12.3	10.8
الدول النامية الآسيوية	7.2	6.9	6.7	6.1	7.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7.5	8.0	9.5	8.6	7.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	8.0	7.2	7.9	6.4	6.5
مدفوعات خدمة الدين الخارجي كنسبة من إجمالي الصادرات					
الدول النامية والصاعدة	25.5	25.8	32.4	26.1	25.6
أفريقيا	16.6	15.2	18.7	15.8	12.2
وسط وشرق أوروبا	49.3	55.6	71.6	59.1	55.7
رابطة الدول المستقلة	39.0	40.0	47.6	36.0	29.7
الدول النامية الآسيوية	19.0	19.0	23.2	19.5	22.6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	13.9	14.2	20.7	17.9	15.3
أمريكا اللاتينية والكاريبي	33.7	30.8	39.6	31.4	30.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، نيسان، 2012.

الجزء الثاني: تطورات الاقتصاد المحلي

جدول (10-1): الناتج المحلي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011

(مليون دولار)

النشاط الاقتصادي	2011	2010	2009	2008	2007
أ) القطاعات السلعية/ قطاعات الانتاج السلعي	1,853.0	1,615.3	1,370.9	1,361.6	1,246.9
الزراعة وصيد الأسماك	346.1	314.9	293.2	286.1	252.2
الصناعة	798.7	742.5	690.0	761.1	695.6
التعدين واستغلال المحاجر	23.4	23.4	22.6	21.5	20.8
الصناعات التحويلية	552.5	512.0	540.6	539.3	527.8
إمدادات المياه والكهرباء	222.8	207.1	126.8	200.3	147.0
الإنشاءات	708.2	557.9	387.7	314.4	299.1
ب) قطاع الخدمات (1 + 2)	3,690.0	3,379.5	3,224.9	2,946.7	2,830.2
1- الخدمات الإنتاجية	1,515.0	1,368.4	1,348.2	1,157.1	1,088.1
تجارة الجملة والتجزئة	587.0	538.8	536.3	497.5	442.3
النقل والتخزين	538.1	506.8	513.4	345.5	336.1
الوساطة المالية	298.9	279.1	269.0	280.0	272.9
المطاعم والفنادق	91.0	43.7	29.5	34.1	36.8
2- الخدمات الاجتماعية	2,175.0	2,011.1	1,876.7	1,789.6	1,742.1
التعليم	478.8	442.3	426.1	398.8	372.2
الصحة والعمل الاجتماعي	168.7	164.3	146.5	135.0	124.0
الإدارة العامة والدفاع	884.0	782.1	750.7	685.2	658.8
خدمات أخرى*	643.5	622.4	553.4	570.6	587.1
ج) خدمات مالية غير مباشرة	-263.7	-236.3	-231.9	-275.3	-257.0
د) صافي الضرائب غير المباشرة	1,043.7	995.8	875.4	845.3	734.0
الرسوم الجمركية	442.7	409.0	345.5	328.9	283.8
القيمة المضافة على الواردات	601.0	586.8	529.9	516.4	450.2
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أ+ب+ج+د)	6,323.0	5,754.3	5,239.3	4,878.3	4,554.1
صافي الدخل المحول من الخارج	392.7	506.1	469.7	531.5	439.8
صافي التحويلات الجارية	678.0	1,841.0	1,979.6	2,898.7	1,913.2
الدخل القومي المتاح الإجمالي	7,393.7	8,101.4	7,688.6	8,308.5	6,907.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي	1,609.6	1,1509.9	1,415.2	1,356.3	1,303.2
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي	1,709.7	2,125.7	1,076.8	2,310.0	1,976.6
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	9,982.1	8,330.6	6719.6	6247.3	5,182.4
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاسمي	2,541.3	2,185.9	1,815.0	1,737.0	1,483.0

* تشمل خدمات الأنشطة الإيجارية والعقارية والترفيهية، الخدمات الاجتماعية.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، نشرات مختلفة، 2012.

جدول (1-1): الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011

2011	2010	2009	2008	2007	النشاط الاقتصادي
مليون دولار					
9007.5	8746.7	7831.7	7199.2	6792.7	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)
7686.2	7303.5	6694.4	6138.7	5669.8	الاستهلاك النهائي
6129.0	5782.8	5534.9	5142.8	4777.1	الخاص ¹
1557.2	1520.7	1159.5	995.9	892.7	العام
1321.3	1443.2	1137.3	1060.5	1122.9	الاستثمار الإجمالي
992.4	1063.2	847.4	724.7	796.0	الخاص
328.9	380.0	289.9	335.8	326.9	العام
-2684.5	-2992.4	-2592.4	-2320.9	-2238.6	فجوة الموارد المحلية
1139.5	999.3	822.7	793.0	700.2	الصادرات
3824.0	3991.7	3415.1	3113.9	2938.8	الواردات
6323.0	5754.3	5239.3	4878.3	4554.1	الناتج المحلي الإجمالي
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)					
142.5	152.0	149.5	147.5	149.2	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي الإجمالي)
121.6	126.9	127.8	125.8	124.5	الاستهلاك النهائي
96.9	100.5	105.6	105.4	104.9	الخاص ¹
24.7	26.4	22.2	20.4	19.6	العام
20.9	25.1	21.7	21.7	24.7	الاستثمار الإجمالي
15.7	18.5	16.2	14.9	17.5	الخاص
5.2	6.6	5.5	6.8	7.2	العام
-42.5	-52.0	-49.5	-47.5	-49.2	فجوة الموارد المحلية
18.0	17.4	15.7	16.3	15.4	الصادرات
60.5	69.4	65.2	63.8	64.5	الواردات
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. البيانات لا تشمل ذلك الجزء من القدس الذي احتلته إسرائيل عنوة عام 1967.

جدول (1-12): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011

(نقطة مئوية)

المؤشر	2007	2008	2009	2010	2011
حسب مجموعات الإنفاق الرئيسة					
المواد الغذائية والمشروبات الغازية	115.1	135.0	139.9	144.6	148.1
التبغ والمشروبات الكحولية	114.6	123.2	135.4	151.8	161.2
النسيج والملابس	100.7	101.2	105.0	109.2	114.2
السكن	113.3	121.9	121.0	127.2	131.0
الأثاث والسلع المنزلية	98.4	104.8	112.3	115.3	115.3
الرعاية الصحية	106.4	114.1	113.7	114.8	116.3
النقل والمواصلات	111.8	120.8	117.6	120.7	126.5
الاتصالات	109.5	110.1	109.2	106.9	107.3
السلع والخدمات الثقافية والترفيهية	97.7	99.0	101.2	103.0	104.2
التعليم	100.4	99.8	104.2	110.5	112.8
المطاعم والمقاهي	112.1	126.6	132.6	136.9	144.9
سلع وخدمات أخرى	108.1	109.3	114.2	120.1	124.9
الرقم القياسي العام	110.1	121.0	124.3	129.0	132.7
حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	110.0	120.8	121.5	126.7	131.2
قطاع غزة	108.9	124.1	129.6	131.8	132.6
القدس	110.3	118.1	122.3	128.7	134.1
الرقم القياسي العام	110.1	121.0	124.3	129.0	132.7
معدل التضخم حسب المناطق الفلسطينية					
الضفة الغربية	0.8	9.8	0.6	4.2	3.5
قطاع غزة	1.6	14.0	4.4	1.7	0.6
القدس	3.1	7.1	3.5	5.2	4.1
الأراضي الفلسطينية	1.9	9.9	2.8	3.7	2.9

المصدر: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سنوات مختلفة.

جدول (1-13): مؤشرات سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011

2011	2010	2009	2008	2007	مؤشرات أساسية
4169	4048	3935	3826	3719	عدد السكان (بالألف)*
2580	2513	2448	2385	2323	الضفة الغربية
1589	1535	1487	1440	1396	قطاع غزة
2466	2376	2288	2118	2025	عدد الأفراد فوق سن 15 سنة (بالألف)
1577	1523	1469	1374	1307	الضفة الغربية
889	853	819	744	718	قطاع غزة
القوى العاملة (بالألف)					
1059	976	951	875	849	الأراضي الفلسطينية
718	665	643	591	576	الضفة الغربية
341	311	308	284	273	قطاع غزة
العاطلون عن العمل (البطالة بالألف)					
222	232	234	227	183	الأراضي الفلسطينية
124	114	115	112	102	الضفة الغربية
98	118	119	115	81	قطاع غزة
البطالة كنسبة من القوى العاملة (%)					
20.9	23.7	24.6	25.9	21.6	الأراضي الفلسطينية
17.3	17.2	17.7	19.0	17.7	الضفة الغربية
28.7	37.8	38.6	40.5	29.7	قطاع غزة
البطالة الموسعة كنسبة من القوى العاملة (%)					
25.8	30.0	30.1	31.7	27.9	الأراضي الفلسطينية
22.3	23.4	23.4	25.3	24.5	الضفة الغربية
33.1	43.7	43.8	45.0	35.2	قطاع غزة
توزيع العاملين الفلسطينيين حسب المنطقة (بالألف)					
837	744	718	648	666	مجموع العاملين
84	78	73	75	63	العاملين في إسرائيل
753	666	645	573	603	العاملين في الأراضي الفلسطينية
188	179	178	160	155	العاملين في القطاع الحكومي
565	487	467	413	448	العاملين في القطاع الخاص
توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية (بالألف)					
100	88	85	87	102	الزراعة وصيد الأسماك
99	85	87	78	83	الصناعة (التعدينية والتحويلية)
116	98	84	71	73	الإنشاءات (البناء والإنشاءات)
170	143	137	131	130	التجارة والمطاعم والفنادق
51	44	41	32	38	النقل والتخزين والاتصالات
301	286	284	249	239	الخدمات والفروع الأخرى

2011	2010	2009	2008	2007	مؤشرات أساسية
معدل الإعالة الاقتصادية (%)					
5.0	5.4	5.5	5.9	5.6	الأراضي الفلسطينية
4.3	4.6	4.6	5.0	4.9	الضفة الغربية
6.5	7.9	7.9	8.5	7.3	قطاع غزة
معدل الأجر اليومي بالشيكل					
91.7	91.7	91.3	87.0	81.9	الأراضي الفلسطينية
85.0	85.8	85.9	85.5	78.6	الضفة الغربية
62.5	58.1	62.7	60.9	65.4	قطاع غزة
162.2	158.0	148.1	139.7	131.2	إسرائيل والمستوطنات

* تقديرات منتصف العام

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، نشرات مختلفة.



ملاحق الفصل الثاني
تطورات مالية الحكومة

جدول (2-1): الوضع المالي (وفق الأساس النقدي) للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2007-2011

(مليون دولار)

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
إجمالي الإيرادات العامة (صافي) والمنح	3160.2	3177.7	2950.4	3757.8	2938
صافي الإيرادات ¹	2176.9	1900.4	1548.6	1779.7	1616
إجمالي الإيرادات	2190.4	1987.3	1675.1	1896	1642
إيرادات جباية محلية	701.5	744.8	585.1	759	324
إيرادات ضريبية	482.3	474.4	301.5	272.8	202
إيرادات غير ضريبية ²	219.2	270.4	283.6	486.2	122
إيرادات المقاصة	1488.9	1242.5	1090	1137	1318
الإرجاعات الضريبية (رديات)	13.5	86.9	126.5	116.3	26
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	983.3	1277.3	1401.8	1978.1	1322
منح لدعم الموازنة	814.3	1146.8	1355	1763.1	1012
منح لدعم المشاريع التطويرية	169	130.5	46.8	215	310
إجمالي النفقات العامة	3254.5	3258.8	3105.3	3487.9	2877
النفقات الجارية وصافي الإقراض	2960	2983.7	2919.4	3272.9	2567
أجور ورواتب	1677.9	1564.1	1423	1771	1369
نفقات غير الأجور	1142.2	1156.1	1141.7	1055	663
صافي الإقراض	139.9	263.5	354.7	446.9	535
النفقات التطويرية	294.5	275.1	185.9	215	310
ممولة من الخزينة	125.5	144.6	139.1	0	0
ممولة من المنح والمساعدات	169	130.5	46.8	215	310
الرصيد الجاري	-783.1	-1083.3	-1370.3	-1493.2	-951.0
الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات) ³	-1077.6	-1358.4	-1556.7	-1708.2	-1261.0
الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)	-94.3	-81.1	-154.9	269.9	61.0
موازنة التمويل	94.3	81.1	154.9	-269.9	-61.0
صافي التمويل من المصارف المحلية	93.2	83.6	176.0	-.227	-132.0
الرصيد المتبقي	1.1	-2.5	-21.1	-42.9	-7.0
الفجوة المالية	0	0	0	0	0

1 شكل إجمالي صافي الإيرادات: مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.

2 تشمل الإيرادات غير الضريبية للعام 2008 مبلغ 197.1 مليون دولار وردت كعوائد (إرباح سهمية) من صندوق الاستثمار الفلسطيني، استخدمت لتسوية جزء من ديون السلطة الفلسطينية لصالح صندوق الاستثمار.

3 الرصيد قبل المنح والمساعدات الخارجية، بما في ذلك النفقات الجارية والنفقات التطويرية.

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، مشاريع الموازنة العامة لعدة سنوات.

جدول (2-2): الدين العام القائم في ذمة السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2011

(مليون دولار)

البيان	2011	2010	2009
الدين المحلي	1098.5	839.6	649.4
المصارف المحلية	1089.9	830.8	639.5
قروض	506.1	345.0	304.2
جاري مدين	441.0	390.7	257.0
هيئة البترول ⁽¹⁾	142.8	95.0	78.4
المؤسسات العامة الأخرى ⁽¹⁾	8.6	8.8	9.9
الدين الخارجي	1114.3	1043.3	1086.9
المؤسسات المالية العربية	617.2	539.4	551.2
صندوق الأقصى ⁽²⁾ ⁽³⁾	522.4	444.1	444.1
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	43.3	42.6	54.7
البنك الإسلامي للتنمية ⁽³⁾	51.5	52.7	52.4
المؤسسات الدولية والإقليمية	341.9	348.3	370.6
البنك الدولي ⁽⁴⁾	297.0	302.9	308.2
بنك الاستثمار الأوروبي ⁽³⁾	22.6	23.4	41.5
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.3	3.4	3.7
الأوبك ⁽²⁾	19.0	18.6	17.2
القروض الثنائية	155.2	155.6	165.1
اليونان			12.9
أسبانيا ⁽²⁾	92.9	92.9	93.0
إيطاليا ⁽⁴⁾	31.3	31.2	29.8
الصين ⁽²⁾	5.2	4.9	4.8
السويد ⁽²⁾	25.8	26.5	24.8
إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي)	2212.8	1882.8	1736.4

⁽¹⁾ المبالغ في هذا البند تمثل قيمة القروض المقدمة من وزارة المالية لدعم هيئة البترول.

⁽¹⁾ قروض من مؤسسة دار الأيتام إلى هيئة البترول.

⁽²⁾ معلومات مؤقتة تنتظر التأكيد.

⁽³⁾ تتضمن ضمانات القروض.

⁽⁴⁾ تتضمن الإقراض.

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

جدول (2-3): صافيه المتأخرات على السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009-2011

(مليون شيكل)

2011	2010	2009	البيان
947	357	426	المساهمات في صندوق التقاعد
353	92	460	نفقات غير الأجر
0	-102	77	صافي الإقراض
270	88	118	المشاريع الإنمائية
368	-39	-140	الرديات الضريبية
1938	394	1040	المجموع

ملاحق الفصل الثالث تطورات القطاع الخارجي

جدول (3-1): ميزان المدفوعات الفلسطيني، 2007-2011

(مليون دولار)

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
الحساب الجاري (صافي)	-2,429.6	-690.9	-712.6	764.4	-417.5
السلع (صافي)	-4,663.4	-3,652.8	-3,504.4	-3,234.4	-3,178.2
الصادرات (فوب)	1524.9	666.1	631.3	668.4	646.5
الواردات (فوب)	6,188.3	4,318.9	4,135.7	3,902.8	3,824.7
الخدمات (صافي)	--261.8	-312.1	-351.8	-340.3	-373.1
الصادرات	686.3	830.7	579.3	496.1	369.5
الواردات	948.1	1,142.8	931.1	836.4	742.6
الدخل (صافي)	1,148.9	1,098.1	876.1	919.2	765.7
المقبوضات	1,207.6	1,213.2	955.8	922.6	773.6
تعويضات العاملين	1,117.4	1,077.4	831.1	746.2	598.5
منها: من إسرائيل	1,020.6	991.2	730.7	655.3	510.7
دخل الاستثمار	90.2	135.8	124.7	176.4	175.1
المدفوعات	58.7	115.1	79.7	3.4	7.9
التحويلات الجارية (صافي)	1,346.7	2,175.9	2,267.5	3,419.9	2,368.1
التدفقات إلى فلسطين	1,616.8	2,476.5	2,502.0	3,572.8	2,505.4
للقطاع الحكومي	727.5	1,214.2	1,484.3	1,977.8	1,053.0
للقطاع الخاص	898.3	1,262.3	1,017.7	1,595.0	1,452.4
التدفقات من فلسطين	270.1	300.6	234.5	152.9	137.3
الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)	2,549.4	800.3	870.5	-521.2	302.6
الحساب الرأسمالي (صافي)	438.9	846.1	719.0	398.8	401.5
التحويلات الرأسمالية (صافي)	438.9	846.1	719.0	397.5	400.2
التدفقات إلى فلسطين	438.9	846.1	719.0	397.5	400.2
التدفقات من فلسطين	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
حيازة الأصول غير المنتجة (صافي)	0.0	0.0	0.0	1.3	1.3
الحساب المالي (صافي)	2,110.5	-45.8	151.5	-920.0	-98.9
الاستثمار المباشر (صافي)	250.9	103.0	315.9	59.8	36.3
استثمارات الحافظة (صافي)	86.2	-453.4	-367.0	-24.7	-130.7
استثمارات أخرى (صافي)	1,739.8	341.0	191.5	-421.3	86.8
صافي السهو والخطأ	-119.8	109.4	157.9	-243.2	-114.9
التغير في الأصول الاحتياطية (- = زيادة)	33.6	-36.4	11.1	-533.8	-91.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة بيانات ميزان المدفوعات.



ملاحق الفصل الرابع
تطورات القطاع المالي الفلسطيني

الجزء الأول: تطورات سلطة النقد الفلسطينية

جدول (٤ - ١): عدد المصارف وفروعها العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب جنسيتها، 2007-2011

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
عدد المصارف					
المصارف المحلية	8	8	10	10	10
المصارف الوافدة، ومنها:	10	10	10	11	11
• المصارف الأردنية	8	8	8	8	8
• المصارف المصرية	1	1	1	2	2
• المصارف الأجنبية	1	1	1	1	1
الإجمالي	18	18	20	21	21
عدد الفروع والمكاتب					
المصارف المحلية	118	110	104	89	82
المصارف الوافدة، ومنها:	108	102	105	101	78
• المصارف الأردنية	101	95	98	93	71
• المصارف المصرية	6	6	6	7	6
• المصارف الأجنبية	1	1	1	1	1
الإجمالي	226	212	209	190	160

• تم تصفية كل من بنك فلسطين الدولي وبنك الأقصى وإغلاق فرعين للبنك العربي في غزة خلال عام 2010. المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 2): عدد الصرافين المرخصين لدى سلطة النقد، 2007-2011

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
الضفة الغربية	248	215	182	154	140
قطاع غزة	44	45	44	43	49
الإجمالي	292	260	226	197	189

المصدر: دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 3): مطلوبات/ موجودات سلطة النقد الفلسطينية، 2007-2011

(مليون دولار)

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
ودائع المصارف والمؤسسات المالية	917.1	1056.1	1189.7	1091.3	687.0
الاحتياطيات الإلزامية	616.6	615.5	549.1	537.7	438.6
حسابات أخرى	300.5	440.6	640.6	553.7	248.4
مخصصات	17.3	14.2	13.6	12.8	12.4
رأس المال والاحتياطيات	89.3	85.7	80.9	79.6	64.4
رأس المال المدفوع	58.5	54.7	50.0	45.0	29.6
الاحتياطيات	30.8	31.0	30.9	34.6	34.8
مطلوبات أخرى	9.8	8.5	7.7	3.6	1.1
المطلوبات = الموجودات	1033.5	1164.5	1291.9	1187.4	764.9
الموجودات المحلية	195.9	195.7	253.2	194.5	307.3
• أرصدة لدى المصارف في فلسطين	164.8	154.4	200.2	145.1	246.1
• ودائع جارية	4.2	14.8	49.2	21.5	15.0
• ودائع لأجل	160.6	139.6	150.9	123.6	231.1
• استثمارات اسلامية	30.1	41.3	53.0	49.5	61.2
• استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	1.0	-	-	-	-
الموجودات الخارجية	807.4	933.3	1024.4	977.0	443.2
• أرصدة لدى المصارف خارج فلسطين	450.3	685.7	722.5	688.6	291.7
• ودائع جارية وتحت الطلب	69.7	39.3	14.3	9.4	4.7
• ودائع لأجل	380.6	646.4	708.2	679.2	287.0
• استثمارات اسلامية	98.7	99.0	102.5	182.0	151.5
• استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	158.3	148.6	199.4	106.5	-
• استثمارات مالية للمتاجرة	100.1	-	-	-	-
الموجودات الثابتة*	9.1	7.6	5.5	5.5	5.6
سلف وقروض حكومية	3.4	3.5	4.6	5.7	6.5
موجودات أخرى	17.7	24.4	4.3	4.7	2.5

* تشمل مشاريع تطويرية تحت التنفيذ.
المصدر: الدائرة المالية، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 4): بيان الأرباح والخسائر لسلطة النقد الفلسطينية، 2007-2011

(مليون دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	البيان
18.6	25.6	15.8	24.8	25.6	الإيرادات
15.9	14.5	15.3	24.1	25.0	صافي الفوائد وعوائد الاستثمار
2.7	1.1	0.5	0.7	0.6	إيرادات أخرى
0	10	0	0	0	استرداد مخصص قضايا
14.5	20.4	9.2	6.8	9.4	النفقات
9.5	7.4	6.9	6.6	7.5	نفقات الموظفين
2.1	2.1	1.9	1.4	1.4	نفقات إدارية
0.5	0.6	0.4	0.4	0.3	نفقات رأسمالية وإهلاك
0.0	0.0	0.0	0.1	0.2	نفقات مشاريع تطويرية
0.4	0.3	-	-	-	نفقات مكتب المتابعة المالية
2	10	-	-	-	نفقات ذمم مشكوك في تحصيلها
4.1	5.2	6.6	16.2	16.2	زيادة الإيرادات عن النفقات من النشاط الاعتيادي
-0.03	0.04	0.1	0.0	0.1	تعديلات سنوات سابقة
0.2	0.6	1.7	0.8	1.6	نفقات قضية الحجز على الأموال
3.8	4.7	5.0	15.4	14.6	صافي زيادة الإيرادات عن المصروفات

المصدر: الدائرة المالية، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 5): الكادر الوظيفي في سلطة النقد الفلسطينية، 2008-2011¹

الدوائر والمكاتب	2011			2010			2009			2008		
	المجموع	القطاع	رام الله	المجموع	القطاع	رام الله	المجموع	القطاع	رام الله	المجموع	القطاع	رام الله
مكتب المحافظ	20	3	17	11	2	9	9	2	7	10	2	8
مكتب الأمن والسلامة العامة	26	18	8	26	18	8	27	17	10	25	18	7
مكتب المتابعة المالية	10	0	10	7	0	7	6	0	6	6	-	6
المكاتب المستقلة	12	3	9	11	4	7	9	4	5	10	6	4
مكتب التخطيط	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب أخلاقيات العمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مكتب الاستشارات القانونية	4	1	3	2	1	1	2	1	1	1	-	1
مكتب التدقيق الداخلي	8	2	6	9	3	6	7	3	4	9	6	3
الدوائر الأساسية:	151	29	122	126	29	97	217	69	144	102	29	75
مجموعة الاستقرار النقدي	31	4	27	22	6	16	22	6	16	22	6	16
دائرة الأبحاث والسياسات النقدية	18	2	16	11	1	10	12	1	11	12	1	11
دائرة العمليات النقدية	13	2	11	11	5	6	10	5	5	10	5	5
مجموعة الاستقرار المالي	120	25	95	104	23	81	86	23	63	82	23	59
دائرة الرقابة والتفتيش	78	15	63	83	17	66	71	17	54	69	17	52
دائرة نظم المدفوعات	21	4	17	21	6	15	15	6	9	13	6	7
دائرة علاقات الجمهور ونضباط السوق ²	21	6	15	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الدوائر المساندة:	113	47	66	111	40	71	105	40	65	93	37	56
دائرة العلاقات الخارجية	4	2	2	3	2	1	4	2	2	3	2	1
دائرة الخدمات العامة	50	29	21	52	20	32	50	20	30	46	20	26
دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا	21	5	16	21	6	15	18	6	12	17	6	11
دائرة الموارد البشرية	15	3	12	14	4	10	14	4	10	14	4	10
الدائرة المالية	23	8	15	21	8	13	19	8	11	13	5	8
المجموع	332	92	240	292	93	199	264	92	172	248	92	156

¹ لا يشمل المستشارين والموظفين يعقود.

² دائرة جديدة استحدثت في عام 2011.

المصدر: دائرة الموارد البشرية، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 6): الدورات التدريبية لموظفي سلطة النقد الفلسطينية، 2007-2011

2011	2010	2009	2008	2007	الدوائر والمكاتب
12	10	6	5	2	مكتب المحافظ
5	15	8	12	7	مكتب الأمن والسلامة العامة
13	9	6	5	8	المكاتب المستقلة
4	3	-	1	-	مكتب الاستشارات القانونية
9	6	6	4	8	مكتب التدقيق الداخلي
127	95	96	77	89	الدوائر الأساسية
39	22	16	20	14	مجموعة الاستقرار النقدي
23	13	8	15	11	دائرة الأبحاث والسياسات النقدية
16	9	8	5	3	دائرة العمليات النقدية
88	73	80	57	75	مجموعة الاستقرار المالي
53	28	43	33	42	دائرة الرقابة والتفتيش
17	20	20	11	17	دائرة نظم المدفوعات
18	25	17	13	16	دائرة علاقات الجمهور وانضباط السوق
68	47	43	72	60	الدوائر المساندة
4	3	4	5	2	دائرة العلاقات الخارجية
15	11	8	20	15	دائرة الخدمات العامة
17	12	9	14	13	دائرة نظم المعلومات والتكنولوجيا
8	8	9	15	15	دائرة الموارد البشرية
24	13	13	18	15	الدائرة المالية
225	176	159	171	166	المجموع

المصدر: دائرة الموارد البشرية، سلطة النقد الفلسطينية.

الجزء الثاني: تطورات الجهاز المصرفي الفلسطيني

جدول (4 - 7): موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011

(مليون دولار)

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
مجموع الأصول	9115.9	8587.6	7876.3	7399.2	6703.8
النقدية والمعادن الثمينة	496.7	542.8	534.9	346.2	341.4
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف (المجموع):	3743.7	3949.3	4185.1	4674.1	4186.7
• لدى سلطة النقد	940.9	1074.8	1214.7	1111.3	703.1
• لدى المصارف في فلسطين	335.3	252.4	143.6	285.7	333.6
• لدى المصارف خارج فلسطين	2467.5	2622.1	2826.8	3278.6	3150.1
محفظة الأوراق المالية	826.3	574.0	547.6	213.8	165.0
التسهيلات الائتمانية	3490.9	2825.6	2158.1	1716.6	1512.7
القبولات المصرفية	5.9	3.6	3.9	6.2	4.9
الاستثمارات في أسهم الشركات	137.4	348.8	137.3	125.1	153.3
الأصول الثابتة	174.9	144.3	139.4	120.0	112.9
الأصول الأخرى	240.1	201.3	170.0	197.2	226.9
مجموع الخصوم	9115.9	8587.6	7876.3	7399.2	6703.8
أرصدة سلطة النقد والمصارف (المجموع):	646.5	420.6	381.4	442.9	605.5
• أرصدة سلطة النقد	178.9	159.9	208.8	157.8	245.7
• أرصدة المصارف في فلسطين	304.7	204.6	153.1	266.0	324.3
• أرصدة المصارف خارج فلسطين	162.9	56.1	20.5	19.0	35.4
إجمالي ودائع الجمهور	6972.7	6802.4	6296.8	5846.9	5117.7
القبولات المنفذة والقائمة	16.2	15.3	12.4	21.0	19.1
صافي حقوق الملكية، ومنها:	1184.5	1095.5	958.9	856.5	701.6
• رأس المال المدفوع	874.6	809.6	730.3	633.3	530.4
• فائض رأس المال	13.5	13.9	15.4	14.6	6.3
• الاحتياطي القانوني	95.8	82.5	58.2	40.9	31.2
• الاحتياطات المعلنة	45.0	29.4	11.2	11.2	11.2
• الاحتياطات العامة للعمليات المصرفية	57.7	47.0	35.0	29.3	24.5
• احتياطات إعادة التقييم	5.4	4.3	4.0	3.4	0.4
• القروض المساندة المؤهلة	0.0	0.0	0.0	47.3	14.0
• صافي الأرباح والخسائر الجارية	0.0	0.0	103.0	84.4	67.9
• الأرباح المحتجزة	90.1	96.7	-40.3	-48.8	-26.8
• أرباح (خسائر) الاستثمارات طويلة الأجل غير المتحققة	2.3	9.2	41.9	37.7	41.5
مخصص الضرائب	107.2	90.3	73.5	51.0	31.3
مخصصات أخرى	65.9	57.6	56.5	49.2	45.7
المطلوبات الأخرى	122.8	108.8	96.8	135.2	182.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4 - 8): بيان الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، 2007-2011

(مليون دولار)

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
الفوائد المقبوضة	312.8	247.2	234.1	299.1	304.8
الفوائد المدفوعة	35.3	26.3	34.4	75.5	99.4
صافي الدخل من الفوائد	277.5	220.9	199.7	223.6	205.5
صافي العمولات	69.6	61.9	52.7	40.1	36.9
صافي أوراق الدين المالية والاستثمارات	2.4	51.7	16.2	-3.9	9.5
صافي عمليات تبادل وتقييم العملات	26.0	24.7	29.0	29.1	20.9
صافي العمليات من البنود خارج الميزانية	0.4	0.7	1.7	1.9	0.9
صافي النفقات والدخول التشغيلية الأخرى	8.6	8.5	4.2	2.3	1.8
مجموع الدخل من غير الفوائد	107.0	147.5	103.8	69.5	70.0
مجموع الدخل من كافة العمليات	384.5	368.4	303.5	293.1	275.5
النفقات التشغيلية	218.5	201.3	184.7	173.8	145.9
صافي المخصصات	2.1	-4.7	-15.5	3.1	36.0
صافي الأرباح والخسائر غير العادية (طارئة)	0.0	0.7	0.0	0.5	-1.8
صافي الدخل قبل الضرائب	163.7	172.5	134.2	116.1	91.7
الضرائب	34.9	32.6	31.1	32.2	23.9
صافي الدخل بعد الضرائب	128.9	139.9	103.2	84.4	67.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4-9): ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية)، 2007-2011

(مليون دولار)

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
حسب الجهة المودعة					
قطاع عام، ومنه:	584.5	682.7	566.1	595.0	505.3
السلطة الوطنية الفلسطينية	437.1	534.1	413.2	467.9	361.0
قطاع خاص، ومنه:	6388.2	6119.4	5730.7	5251.9	4612.4
المقيم	6192.5	5947.8	5412.4	5121.0	4495.4
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية	6194.4	6019.6	5370.9	4955.7	4237.6
قطاع غزة	778.3	782.8	925.9	891.2	880.1
حسب نوع الوديعة					
ودائع جارية	2773.0	2680.6	2353.8	2064.0	1792.6
ودائع توفير	2027.1	1844.2	1669.8	1389.6	1142.4
ودائع لأجل	2172.4	2277.6	2272.2	2393.3	2182.7
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	2718.5	2853.4	2697.4	2600.5	2637.0
دينار أردني	1801.4	1852.5	1786.7	1588.0	1261.4
شيكل إسرائيلي	2115.8	1728.9	1465.8	1290.8	916.9
عملات أخرى	336.8	367.6	346.9	367.6	302.4
المجموع	6972.5	6802.4	6296.8	5846.9	5117.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report)

جدول (4-10): التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2007-2011

(مليون دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	البيان
حسب القطاع المستفيد					
1101.1	837.2	637.4	532.7	421.5	القطاع العام، ومنه:
1098.9	821.2	627.2	515.9	404.0	السلطة الوطنية الفلسطينية
2449.6	2048.7	1596.9	1295.5	1283.7	القطاع الخاص، ومنه:
2335.4	1990.8	1449.0	1165.9	1208.7	المقيم
حسب نوع التسهيلات					
2531.7	1978.0	1562.9	1114.2	1077.3	القروض
1010.3	900.4	663.6	703.7	616.8	الجاري مدين
8.7	7.5	7.8	10.4	11.1	التمويل التأجيلي
حسب التوزيع الجغرافي					
3249.9	2633.2	2009.6	1558.6	1390.6	الضفة الغربية
300.8	192.3	154.7	161.9	314.6	قطاع غزة
حسب نوع العملة					
2245.9	1756.6	1427.1	1190.2	1167.0	دولار أمريكي
420.9	246.2	218.7	147.5	186.2	دينار أردني
863.6	866.7	579.0	474.3	336.6	شيكل إسرائيلي
20.3	16.4	9.5	16.2	15.4	عملات أخرى
3550.7	2885.9	2234.3	1828.2	1705.2	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4 - 11): مخصصات التسهيلات الائتمانية المباشرة، 2007-2011

(مليون دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	البيان
34.6	34.7	44.2	57.4	102.2	مخصص القروض
24.5	27.0	32.0	54.1	90.2	مخصص الجاري مدين
0.7	0.6	0.0	0.0	0.1	مخصص التمويل التأجيلي
59.8	62.3	76.2	111.5	192.5	إجمالي المخصصات
3490.9	2823.6	2158.1	1716.6	1512.7	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة
3550.7	2885.9	2234.3	1828.2	1705.2	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة
14.4	13.7	24.0	46.1	103.7	الفوائد المعلقة
98.1	88.5	92.0	148.0	260.6	التسهيلات الائتمانية المتعثرة (غير المنتظمة)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الميزانيات المجمعة للمصارف (call report).

جدول (4 - 12): توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص على مختلف الأنشطة الاقتصادية، 2009-2011

(مليون دولار)

2011		2010		2009		البيان
الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	الأهمية النسبية (%)	القيمة	
18.0	441.1	19.9	408.3	16.7	266.2	العقارات والإنشاءات والأراضي
12.4	303.7	12.6	257.9	11.6	184.8	قطاع الصناعة والتعدين
20.0	489.6	19.1	392.2	21.4	341.4	قطاع التجارة العامة
1.4	33.8	2.2	45.3	2.4	38.6	قطاع الزراعة والثروة الحيوانية
17.7	434.2	28.2	576.8	32.6	521.3	قطاع الخدمات
21.5	526.5	11.2	230.0	8.4	133.6	تمويل السلع الإستهلاكية والسيارات
9.0	220.7	6.8	138.1	6.9	110.9	أخرى
100.0	2449.6	100.0	2048.6	100.0	1596.8	إجمالي تسهيلات القطاع الخاص

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 13): متوسط أسعار الفائدة الربع سنوية على الودائع والتسهيلات، 2007-2011

(نسبة مئوية)

الودائع بالشيكل		الودائع بالدولار		الودائع بالدينار		التسهيلات بالشيكل		التسهيلات بالدولار		التسهيلات بالدينار		الفترة
حسابات لأجل	حسابات توفير	حسابات لأجل	حسابات توفير	حسابات لأجل	حسابات توفير	سلف وقروض	جاري مدين	سلف وقروض	جاري مدين	سلف وقروض	جاري مدين	
2.5	0.3	3.4	0.3	3.5	0.4	13.6	11.4	7.9	8.0	8.9	9.0	2007/3/31
2.0	0.3	3.3	0.3	3.6	0.4	13.6	11.3	8.0	8.0	9.0	9.0	2007/6/30
2.1	0.3	3.1	0.3	3.5	0.4	13.3	11.2	7.8	8.3	8.9	9.0	2007/9/30
2.2	0.4	2.8	0.3	3.5	0.4	13.2	11.4	7.9	8.2	8.8	8.9	2007/12/31
1.6	0.4	1.4	0.2	3.2	0.4	13.4	10.4	7.0	7.9	8.9	9.0	2008/3/31
1.6	0.4	1.3	0.2	3.1	0.4	13.0	11.7	7.1	7.3	8.9	8.8	2008/6/30
1.7	0.4	1.3	0.2	2.9	0.4	12.9	11.0	7.3	7.3	8.8	8.7	2008/9/30
0.9	0.3	0.6	0.1	2.3	0.4	12.9	10.9	7.5	7.5	8.8	8.8	2008/12/31
0.2	0.2	0.5	0.0	2.0	0.3	13.2	10.0	5.9	6.4	9.0	8.6	⁽¹⁾ 2009/3/31
0.2	0.0	0.4	0.0	2.0	0.1	13.4	10.4	6.7	6.3	8.1	8.1	2009/6/30
0.3	0.0	0.4	0.0	1.9	0.1	12.1	8.7	6.4	4.8	7.3	6.4	2009/9/30
0.2	0.0	0.3	0.0	1.7	0.1	12.3	8.0	6.5	5.1	7.9	5.3	2009/12/31
0.3	0.0	0.3	0.0	1.2	0.1	12.8	8.7	6.6	6.0	8.4	6.7	2010/3/31
0.3	0.0	0.3	0.0	1.2	0.0	13.0	9.1	6.6	5.5	8.5	6.3	2010/6/30
0.3	0.0	0.3	0.0	1.1	0.0	12.7	9.0	6.9	5.7	8.3	6.8	2010/9/30
0.3	0.0	0.3	0.0	1.1	0.0	13.0	9.1	7.5	6.0	8.5	6.8	2010/12/31
0.6	0.0	0.3	0.0	1.1	0.0	12.8	9.0	7.2	5.9	8.5	6.7	2011/3/31
1.1	0.0	0.3	0.0	1.2	0.0	13.0	9.5	7.6	6.1	9.3	6.5	2011/6/30
1.1	0.0	0.3	0.0	1.2	0.0	12.1	10.2	7.6	6.1	9.3	6.6	2011/9/30
1.3	0.0	0.4	0.0	1.4	0.0	13.9	9.3	8.0	6.4	9.6	6.0	2011/12/31

⁽¹⁾ حتى تاريخ 2009/03/31 تم احتساب متوسط أسعار الفائدة من خلال احتساب الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفوائد بشكل ربعي. أما بعد تاريخ 2009/03/31 فقد تم احتساب المتوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع والتسهيلات بشكل شهري.
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4-14): نشاط غرف المقاصة، 2007-2011

(مليون دولار)

السنة	الدولار الأمريكي		الدينار الأردني		الشيكل الإسرائيلي		اليورو الأوروبي		المجموع	
	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات	القيمة	الشيكات
حركة الشيكات المقدمة للتقاص										
2007	1423.7	170,187	431.6	102,887	3747.9	1,939,748	35.4	3,362	5638.6	2,216,184
2008	1804.8	156,694	614.0	93,695	5,706.2	2,392,999	143.3	10,836	8268.4	2,654,224
2009	1945.3	171,838	532.4	91,182	5554.5	2,798,708	71.2	6,669	8103.5	3,068,397
2010	2193.2	192,309	579.5	103,848	6688.3	3,322,381	107.5	6,970	9568.5	3,625,508
2011	2743.0	196,789	915.0	112,551	8001.0	3,734,636	235.0	6,279	11894.0	4,050,255
حركة الشيكات المعادة										
2007	63.2	24,373	39.3	18,966	382.7	286,579	1.1	122	486.3	330,040
2008	69.3	16,085	26.0	14,425	463.1	285,448	2.0	247	560.4	316,205
2009	79.7	16,386	30.1	12,882	439.2	326,611	1.5	162	550.5	356,041
2010	71.2	17,233	29.1	13,001	496.7	345,058	1.8	164	598.8	375,456
2011	76.0	21,196	32.0	15,653	650.0	451,160	1.0	153	759.0	488,162

المصدر: غرف المقاصة، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 15): الحوالات الصادرة والواردة من وإلى الأراضي الفلسطينية، 2007-2011

(القيمة بالمليون دولار)

السنة	الحوالات الواردة من						الحوالات الصادرة إلى					
	المجموع		دول أخرى		إسرائيل		المجموع		دول أخرى		إسرائيل	
	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد
2007	4,448.62	221,592	3,201.07	173,318	1,247.55	48,274	3,339.82	135,034	2,035.37	93,321	1,304.45	41,713
2008	6,156.15	207,203	4,906.76	161,302	1,249.39	45,901	4,489.46	137,565	2,890.29	99,374	1,699.17	38,191
2009	6,507.76	178,069	4,491.26	144,958	2,016.49	33,111	4,644.46	138,437	3,220.87	520,102	1,424.59	35,917
2010	6,602.02	145,710	4,276.20	118,144	2,325.80	27,566	4,754.81	125,656	3,409.50	93,101	1,345.30	32,555
2011	6,674.80	180,820	3,846.70	143,594	2,810.10	37,226	5,400.40	144,110	3,772.70	111,005	1,627.70	33,105

المصدر: غرف المقاصة، سلطة النقد الفلسطينية.

جدول (4 - 16): حركة التداول في البورصة الفلسطينية، 2007-2011

(مليون دولار)

البيان	2011	2010	2009	2008	2007
عدد جلسات التداول (جلسة)	248	249	246	244	248
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	184.5	230.5	238.9	339.2	148.4
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	365.6	451.2	500.4	1185.2	813.5
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	61928	82625	88838	152319	157300
القيمة السوقية للأسهم المتداولة (مليون دولار)	2782.5	2449.9	2375.4	2123.1	2474.7
معدلات يومية					
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	1.5	1.8	2.0	4.9	3.3
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	0.7	0.9	1.0	1.4	0.6
عدد الصفقات المنفذة (صفقة)	250	332	361	624	634
معدل الدوران¹ (%)					
	12.6	18.4	21.1	55.8	32.9
مؤشر القدس العام (نقطة مئوية)					
	476.9	490.0	493.0	441.7	527.3

¹ معدل الدوران = قيمة الاسهم المتداولة / القيمة السوقية للاسهم المتداولة.
المصدر: الموقع الالكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية، (www.p-s-e.com).

